المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة طيبة
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم الدراسات الإسلامية

معايير نقد المتن عند الإمام الخطابي

دراسة استقرائية تطبيقية

بحث تكميلي لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص الحديث

إعداد الطالبة

نهلاء بنت حمدان الحربي

إشراف

أ.د. عبد الله بن فوزان الفوزان

أستاذ الحديث بجامعة طيبة

العام الجامعي

١٤٣٥هـ - ١٤٣٦هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدِّمة

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه، وعلى آله، وصحبه، ومن تبعهم بإحسان، وسلَّم تسليماً كثيراً.

أما بعد:

فلقد تكفل الله عز وجل بحفظ هذا الدين القويم، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩] ومن حفظ الله لهذا الدين أن قيَّض له علماءَ أجلاء، وأئمةً نبلاء يذبون عنه كذب الكذَّابين، وزيف المخادعين، وتحريف المبطلين.

ومن هؤلاء علماء الحديث، وفقهاء السنة الذين ظهرت عنايتهم الفائقة واللائقة بالسنة النبوية باعتبارها المصدر الثاني من مصادر التشريع، فبلغوا في الجهد غايته: ذباً عنها، وحفظاً لها، فأسسوا في ذلك قواعد متينة، ووضعوا ضوابط مَكِيْنة ؛ فتميَّز –بفضل الله تعالى– الطيِّب من الخبيث، وبَان المقبول من المردود في الحديث.

وغير خافٍ على أهل الحديث أن تلك القواعد قامت على منهج تكاملي شامل لجوانب الحديث كلها، فانبثقت منه تلك العلوم التي خدمت الحديث النبوي بشقيه: **السند والمتن،** وليس الأمر كما يقوله المستشرقون والمغرضون: إنَّ جهود المحدثين في النقد انصبت فقط على سند الحديث دون متنه فلم ينقدوه ويُمَحِّصوه.

وما زال أعداء الدين يثيرون مثل هذه الشبه، فكان لزاماً الرد عليهم بالمنهج الصحيح الواضح البين، ولن يكون هذا إلا بالكشف عن مناهج الأئمة العلماء وتجلية تطبيقاتهم.

لهذا أردتُ أن يكون بحثي التكميلي في مرحلة الماجستير بعنوان:

معايير نقد المتن عند الإمام الخطابي، دراسة استقرائية تطبيقية.

وتتجلى أهمية الموضوع، وأسباب اختياره في النقاط التالية:

١. أنَّ نقد المتن من المواضيع التي لم تزل في حاجة للكثير من البحوث المعمَّقة، وبالأخص دراستها دراسة تطبيقية، فإنَّ جل الدراسات في هذا الموضوع هي دراسات نظرية –مع الاعتراف بأهميتها ومكانتها-؛ لذلك أردتُ –مع قلة زادي وقصر باعي– أنْ أُسْهِمَ ولو بالقليل في هذا الجانب.

٢. أنَّ الإمام الخطابي من أوائل شُرَّاح السنة؛ إذ كان من أول مَنْ شرح صحيح البخاري، وسنن أبي داود.

٣. الملكة النقدية والفقهية التي تميَّز بها الإمام الخطابي، وهذا ظاهر جلي من خلال كتبه القيمة.

٤. إبراز جهد هذا الإمام في النقد الحديثي المتعلق بالمتن ؛ تتميماً للجهود التي بذلت في إبراز جهوده الأخرى في الجانب العقدي[١] والجانب الفقهي[٢]، وجانب التفسير[٣].

٥. بغية توضيح التطبيق العملي لنقد المتن عند الأئمة.

٦. ما يوجد في هذا العصر من عبث في متون السنة بزعم نقدها من فئات مغرضة كالمستشرقين وأفراخهم ممن يسمون –زوراً– بالعقلانيين، فتجلية تطبيقات الأئمة ومنهجهم يساهم في ردِّ كيد هؤلاء وكشف مآربهم.

❁❁❁

أهداف البحث:

- تقديم أنموذج للجهود التي قام بها المحدِّثون في نقدهم للمتون، وذلك من خلال هذه الدراسة التطبيقية لنقد المتن عند الإمام الخطابي.
- كشف جانب من جوانب الشخصية الحديثية للإمام الخطابي، فقد كتبت دراسات حديثية عن الإمام الخطابي، ولكن هذه الدراسات لم تكن متعلقة بنقد المتن عند هذا

(١) كما هو الحال في رسالة الباحث: الحسن بن عبد الرحمن العلوي، وعنوانها (الإمام الخطابي ومنهجه في العقيدة).

(٢) كما في رسالة الدكتور: سعد بن عبد الله البريك، وعنوانها (اختيارات الإمام الخطابي الفقهية، دراسة مقارنة).

(٣) دراسة للباحث: سعد بن عبد الرحمن حمد المغيربي، وكانت بعنوان (أقوال الإمام أبي سليمان الخطابي في التفسير، جمعاً ودراسة).

الإمام، بل كانت دراسات نظرية عامة عن آثاره الحديثية ومنهجه فيها؛ لذلك أردت تخصيص الدراسة في جانب معين من شخصيته الحديثية.

- الوقوف على ضوابط نقد المتن عند الإمام الخطابي، وما هي حدودها؟ وما المعايير التي استخدمها في هذا النقد.
- الرد على من يقول: إن منهج المحدثين لم يعتن بنقد المتن كما هو الحال في عنايتهم بنقد السند، وهذا الأمر سيكون ضمنياً من خلال الدراسة التطبيقية، والنتائج التي سوف أصل إليها من خلال هذه الدراسة –بإذن الله تعالى–.

❁❁❁

الدراسات السابقة:

بعد بحث واستقصاء لهذا الموضوع المقترح (**معايير نقد المتن عند الإمام الخطابي، دراسة استقرائية تطبيقية**) –حسب الجهد والإمكان– لم أجد مَنْ بحث هذا الموضوع، ولكني وقفت على بعض الدراسات السابقة التي تحدثت عن الإمام الخطابي وآثاره الحديثية ومنهجه فيها، وهي:

- الإمام الخطابي وأثره في علوم الحديث، لمصطفى عمار عبد الرحيم، رسالة علمية في جامعة أم القرى، عام ١٤١٠هـ.
- الإمام الخطابي ومنهجه في معالم السنن، لفيضي محمد أمين، رسالة علمية في جامعة بغداد، عام ١٩٩٢م.
- الإمام الخطابي وآثاره الحديثية ومنهجه فيها، للدكتور أحمد بن عبد الله الباتلي، رسالة علمية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عام ١٤٢٦هـ.

وكل هذه الدراسات تكلمت عن الإمام الخطابي ومنهجه في كتبه الحديثية من الناحية النظرية؛ فليس فيها دراسة تطبيقية للمتون، فلا تتعارض مطلقاً مع أهداف بحثي.

❁❁❁

حدود البحث:

اقتصرتُ في هذه الدراسة التطبيقية على المرويات التي تعرَّض لها الإمام الخطابي بالنقد الحديثي من جهة المتن، وتم جمع مادة البحث من كتب الإمام المطبوعة، وهي:

١. إصلاح غلط المحدثين.
٢. أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري.
٣. بيان إعجاز القرآن.
٤. شأن الدعاء.
٥. العزلة.
٦. غريب الحديث.
٧. الغنية عن الكلام وأهله.
٨. معالم السنن في شرح سنن أبي داود.

❁❁❁

منهج البحث:

طبيعة هذه الدراسة التطبيقية فرضت عليَّ استخدام منهجين في البحث هما:

- **المنهج الاستقرائي:** وذلك من خلال تتبع المرويات التي تعرض لها الإمام الخطابي بالنقد الحديثي من جهة المتن.
- **المنهج الاستنتاجي:** وذلك من خلال تصنيف هذه المرويات – التي تم جمعها– وفق المعايير التي احتكم إليها الإمام نفسه، ونصَّ عليها إما تصريحاً أو تلميحاً، ومن ثم دراستها وتحليل نتائجها، واستخلاص منهج الإمام منها.

أمَّا منهجي في البحث على سبيل التفصيل، فهو من خلال الخطوات الآتية:

١. جمع المرويات –التي في حدود البحث– وحصرها، ثم تصنيفها وَفْق المعايير المناسبة لها.
٢. أُورِدُ نص الحديث الذي تعرض له الإمام الخطابي بالنقد من جهة المتن، وإذا كان الحديث طويلاً اقتصرتُ منه على محل الشاهد.

٣. ثم أذكرُ بعد ذلك تعليق الإمام الخطابي على هذا الحديث كاملاً، دون اختصار أو تصرف.

٤. أعزو كل نص إلى مصدره، وإذا تكرر كلام الإمام الخطابي على الحديث في أكثر من مصدر ذكرتُه من أوفاها، وعزوته إليها جميعاً.

٥. أُخَرِّجُ الأحاديث –محل الدراسة– من مصادرها الأصلية، مبتدئةً بأصحاب الكتب الستة، ثم مَنْ بعدهم بحسب تاريخ وفياتهم.

٦. أُراعي في التخريج اختلاف ألفاظ المتون؛ تحقيقاً لمقصود البحث، ولا ألتزم جميع من أخرج الحديث، بل أكتفي بذكر من يترتب على ذكره فائدة غالباً.

٧. دراسة الأحاديث –محل الدراسة– دراسة تفصيلية تفي بمقصود البحث-بإذن الله-، وأُرَجِّحُ ما يظهر لي صوابه من خلال تلك الدراسة، مستندة في ذلك إلى أهل الحديث المحققين العارفين بعلله ورجاله.

٨. أتعرضُ في الدراسة إلى نقل كلام بعض الأئمة الذين تكلموا على هذه الروايات بالنقد الحديثي من جهة المتن- إنْ وُجِدَ -؛ تتميماً للفائدة، وإبانةً لجهود المحدثين في نقدهم للمتون.

٩. ومن ثم استخلصُ منهج الإمام من خلال هذه الدراسة التفصيلية.

١٠. أُترجِمُ لما تدعو الحاجة إليه وتقتضيه الدراسة من رجال الحديث، وأقتصرُ في الحكم على الراوي –غالباً– على ما في الكاشف للحافظ الذهبي، أو في التقريب للحافظ ابن حجر، إلا إذا اقتضت الدراسة التوسع في معرفة حال الراوي، فالرجوع حينئذٍ إلى كتب الرجال المطولة.

١١. أعزو الآيات القرآنية إلى مواضعها من المصحف الشريف، وألتزمُ الرسم العثماني في كتابة الآيات حسب مصحف المدينة النبوية.

١٢. أُترجِمُ للأعلام الواردة أسماؤهم في البحث عدا المشهورين منهم.

١٣. أبيِّن الغريب من الألفاظ بالاعتماد على كتب غريب الحديث.

❁❁❁

تقسيمات البحث:

تم تقسيم هذا البحث إلى مقدمة بعدها تمهيد، يليهما صلب البحث في ستة فصول، ثم ختمته بخاتمةٍ، وبعد ذلك ذيَّلتُ البحث بالفهارس اللازمة:

أولاً: المقدمة.

ثانياً: التمهيد.

وفيه ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول:** ترجمة مختصرة للإمام أبي سليمان الخطابي.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: سيرته الشخصية.

المطلب الثاني: سيرته العلمية.

- **المبحث الثاني:** المنهج الحديثي للإمام الخطابي (باختصار).
- **المبحث الثالث:** جهود المحدِّثين في نقد المتن.

ثالثاً: صلب البحث، وهو الدراسة التطبيقية.

وفيه:

معايير نقد المتن عند الإمام الخطَّابي وأمثلتها

ويتضمن ستة فصول:

الفصل الأول: مناقضة المروي للقرآن الكريم.

الفصل الثاني: مناقضة المروي لصحيح السنة.

الفصل الثالث: مناقضة المروي للأصول والقواعد.

الفصل الرابع: اضطراب الحديث واختلافه.

الفصل الخامس: مناقضة المروي للتأريخ.

الفصل السادس: مناقضة المروي لقواعد اللغة العربية.

رابعاً: الخاتمة.

وفيها:

١. أهم النتائج التي خرجت بها الدراسة.

٢. أهم التوصيات والمقترحات.

خامساً: الفهارس الفنية المساعدة.

❁❁❁

شكر وتقدير

الحمِد لله رب العالمين والصلاة والسلام على معلم البشرية وهادي الإنسانية

وعلى آله وصحبة ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أتوجه بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إخراج هذا البحث وأعان على إتمامه.

وإلى كل مَن كان سبباً في تعليمي وتوجيهي و مساعدتي من أهلي ومعلمي.

وإلى المشرف الفاضل الذي لم يأل جهداً في إرشادي وتوجيهي أثناء عملي في البحث.

التمهيد

وفيــه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ترجمة موجزة للإمام الخطابي.

المبحث الثاني: المنهج الحديثي للإمام الخطابي باختصار.

المبحث الثالث: جهود المحدِّثين في نقد المتن.

المبحث الأول

ترجمة موجزة للإمام الخطابي

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: سيرته الشخصية.

المطلب الثاني: سيرته العلمية.

۞ المطلب الأول: سيرته الشخصية:

اسمه ونسبه وكنيته[١]:

هو الإمام العلاَّمة، الحافظ، المحدث، الفقيه، اللغوي، حَمْد بن محمد بن إبراهيم بن خطَّاب[٢] الخطَّابي البُسْتي[٣] الشافعي ، يُكنى بأبي سليمان.

وقيل: بل اسمه أحمد –بإثبات الهمزة–

لكن جاء عن الإمام أبي عبد الله الحاكم أنه قال: "سألت أبا القاسم المظفر بن طاهر بن محمد البستي الفقيه عن اسم أبي سليمان، أحمد أو حَمْد؟ فإنَّ بعض الناس يقول أحمد؟ فقال سمعته يقول: اسمي الذي سُـــمِّيت به حَمْد ولكن الناس كتبوا أحمد فتركته عليه"[٤].

وجاء عن الإمام أبي طاهر السِّلَفي[٥] أنه قال: "وذكر الجمّ الغفير والعدد الكثير أن اسمه حَمْد، وهو الصواب وعليه الاعتماد"[٦].

❁❁❁

---

(١) ينظر مصادر ترجمة الإمام: يتيمة الدهر(٣٨٣/٤)، الأنساب (٢١٠/٢-١٤٥/٥)، المنتظم (١٢٩/١٤)، معجم الأدباء (٤٨٦/٢-٤٨٨)، وفيات الأعيان لابن خلكان (٢١٤/٢-٢١٥)، تاريخ الإسلام (١٦٥/٢٧-١٦٦)، سير أعلام النبلاء (٢٣/١٧-٢٧)، الوافي بالوفيات (٢٠٧/٧-٢٠٨)، مرآة الجنان وعبرة اليقظان (٣٢٧/٢-٣٢٨)، طبقات الشافعية للسبكي(٢٨٢/٣-٢٨٣)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة(١٥٦/١-١٥٧)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (٥٤٦/١-٥٤٧).

(٢) قيل: إنه من ولد زيد بن الخطاب أخي عمر بن الخطاب.

(٣) نسبة إلى **بُست**، وهي: مدينة بين سجستان وغزنين وهراة، وهي من أعمال كابل. ينظر: معجم البلدان (٤١٤/١). ومدينة بُست تقع الآن في محافظة (هِيلْمَند) الواقعة إلى الجنوب الغربي من العاصمة (كابول) في أفغانستان، بين مدينتي قندهار وزَرَنْج.

(٤) ينظر: المؤتلف والمختلف، لابن القيسراني،ص(٦٠).

(٥) هو: الإمام الحافظ المتقن، صدر الدين، أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم الأصْبهاني الجرْوَاني، كان أوحد زمانه في علم الحديث، وأعلمهم بقوانين الرواية، انتهى إليه علو الإسناد، وله عدة تصانيف منها: (مقدمة معالم السنن)،(الوجيز في المُجاز والمجيز)،(السفينة الأصبهانية)، توفي سنة ست وسبعين وخمسمائة، بثغر الأسكندرية. ينظر: وفيات الأعيان (١٠٥/١-١٠٧)، سير الأعلام (٥/٢١-٣٩)، حسن المحاضرة (٣٥٤/١).

(٦) ينظر: معجم الأدباء (٤٨٧/٢).

مولده ونشأته

ولد الإمام الخطابي: سنة بضع عشرة وثلاث مائة[١].

وجاء تحديد ذلك عند ابن الأثير، إذ قال: " وكان مولده سنة سبع عشرة وثلاثمائة ببُست [٢].

وأما السيوطي فقد ذكر أن مولده كان في رجب سنة تسع عشرة وثلاثمائة[٣].

أمَّا نشأته فلم أقف –فيما اطلعت عليه من مصادر– على من ذكر شيئاً عن نشأته وحياته في صغره، ولكن يظهر من مكانته العلية التي وصل إليها في العلم ورحلاته التي ارتحلها أنه كان محباً للعلم، مثابراً منذ الصغر في تحصيله.

❁❁❁

(١) ينظر: سير الأعلام (٢٣/١٧).

(٢) اللباب في تهذيب الأنساب (٤٥٢/١).

(٣) بغية الوعاة (٥٤٧/١).

عزلته:

وهي من المراحل البارزة في حياة الإمام الخطابي، وقد أشار إلى مراده من هذه العزلة التي اختارها، في كتابه الموسوم بالعزلة: "ولسنا نريد -رحمك الله- بهذه العزلة التي نختارها مفارقة الناس في الجماعات والجمعات، وترك حقوقهم في العبادات، وإفشاء السلام، ورد التحيات، وما جرى مجراها من وظائف الحقوق الواجبة لهم، ووضائع السنن والعادات المستحسنة فيما بينهم؛ فإنها مستثناة بشرائطها جارية على سُبُلها ما لم يَحُل دونها حائل شغل، ولا يمنع عنها مانع عذر، إنما نريد بالعزلة ترك فضول الصحبة، ونبذ الزيادة منها، وحط العِلاوة التي لا حاجة بك إليها"(١).

ومع هذا المنهج الذي انتهجه الإمام إلا أنه أمر بالقصد والاعتدال، إذ قال في كتابه العزلة: "قد انتهى منا الكلام في أمر العزلة إلى حيث شرطنا أن نبلغه، وأوردنا فيها من الأخبار ما خفنا أن نكون قد حسَّنَّا معه الجفاء من حيث أردنا الاحتراز منه، وليس إلى هذا أجرينا ولا إيَّاه أردنا؛ فإن الإغراق في كل شيء مذموم وخير الأمور أوسطها، والحسنة بين السيئتين، وقد عاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الإغراق في عبادة الخالق عزَّ وجلَّ، والحَمْل على النفس منها ما يؤودها(٢) ويكلُّها (٣)، فما ظنك بما دونها من باب التخلُّق والتكلُّف"(٤).

❁❁❁

(١) ص (٥٨-٥٩).

(٢) **أود**: آدَه الأمر أوْداً وأُوداً: بلغ منه المجهود والمشقة؛ وفي التنزيل العزيز: ﴿وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا﴾[البقرة: ٢٥٥] قال أهل التفسير واللغة معاً: معناه ولا يكرثه ولا يثقله ولا يشق عليه من آده يؤُوده أَوْداً. ينظر: لسان العرب -مادة أود- (٧٤/٣).

(٣) كلَّ يَكِلُّ كَلاًّ وكَلالاً وكلالة: أعيا، وكَلَلْت من المشي أَكِلُّ كلالاً وكلالة أي أَعْيَيْت. ينظر: لسان العرب – مادة كلل- (٥٩١/١١).

(٤) ص (٢٣٦).

وفاته:

توفي الإمام الخطابي بـــ(بُست) في رباط على شاطىء هِنْدمَنْد[١]، يوم السبت السادس عشر من شهر ربيع الآخر سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة، وقيل: سنة ست وثمانين وثلاثمائة.

وذكره ابن الجوزي في كتابه المنتظم، فيمن مات سنة تسع وأربعين وثلاثمائة [٢].

قال ياقوت الحموي: "وهذا ليس بشيء"[٣].

وقال السيوطي: "ووقع في المنتظم لابن الجوزي سنة تسع وأربعين، وهو غلط"[٤].

وقد رثاه صديقه وتلميذه أبو منصور الثعالبي[٥] بقوله[٦]:

انظروا كيف تخمـــد الأنـــوار انظروا كيف تسقط الأقمـــار
انظروا هكذا تزول الرواســـي هكذا في الثرى تغيض البحـــار

❁❁❁

(١) بالكسر ثم سكون، وبعد الدال ميم، ونون ساكنة، ودال مهملة أخرى: وهو اسم لنهر مدينة سجستان. ينظر: معجم البلدان (٥/٤١٨).

(٢) (١٤/١٢٩).

(٣) معجم الأدباء (٢/٤٨٦)

(٤) بغية الوعاة (١/٥٤٧)

(٥) هو: العلامة شيخ الأدب، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي النيسابوري، العالم بوجوه الإعراب والقراءات، وكان رأساً في النظم والنثر، له عدة تصانيف منها:(يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر)، (فقه اللغة)، (سحر البلاغة وسر البراعة)، توفي سنة سبع وعشرين وأربعمائة،وقيل: سنة تسع وعشرين وأربعمائة، وقيل: سنة ثلاثين وأربعمائة. ينظر:(انباه الرواة على أنباه النحاة(١/١٥٤-١٥٥)، وفيات الأعيان(٣/١٧٨-١٨٠)، سير الأعلام(١٧/٤٣٧-٤٣٨).

(٦) معجم الأدباء (٢/٤٩٠).

۞ المطلب الثاني: سيرته العلمية:

طلبه للعلم ورحلاته[١]:

من اطَّلع على مؤلفات الإمام الخطابي وكتبه أدرك تماماً مدى سعة علم هذا الإمام، وتنوع مصادره، وتصدره، وبزوغ نجمه في كثير من العلوم؛ وما كان ذاك إلا لسعيه الحثيث في الطلب والرحلة فيه، ولقاء الشيوخ.

قال السمعاني[٢]: "كان الخطابي حجَّة صدوقاً، رحل إلى العراق والحجاز، وجال في خراسان، وخرج إلى ما وراء النهر، وكان يتجر في ماله الحلال، وينفق على الصّلحاء من إخوانه"[٣].

فدرس الفقه على أبي بكر القفال الشاشي، وأبي علي ابن أبي هريرة، ونظرائهما من فقهاء أصحاب الشافعي.

وسمع الحديث من أبي سعيد الأعرابي بمكة في رحلته إلى الحجاز، وسمع أيضاً من أبي بكر بن داسه آخر من روى السنن عن أبي داود في رحلته إلى البصرة.

ورحل إلى العراق ودخل بغداد فسمع من إسماعيل بن محمد الصفار وطبقته، وأخذ اللغة عن أبي عمر الزاهد.

ورحل إلى نيسابور وأقام فيها مدة يصنف ويفيد، فسمع منه أبو عبدالله الحاكم -صاحب المستدرك-، وآخرون.

---

(١) ينظر: الأنساب (١٤٥/٥)، معجم الأدباء(٤٨٧/٢)، الوافي بالوفيات (٢٠٧/٧)، سير الأعلام (٢٣/١٧-٢٤)، طبقات الشافعية للسبكي (٣/ ٢٨٢).

(٢) هو: الإمام الحافظ النسَّابة، أبو سعْد عبد الكريم بن أبي بكر محمد بن أبي المُظفَّر منصور بن محمد بن عبد الجبار التميمي السمعاني الخراساني المرْوزي، رحل في طلب العلم والحديث، فكانت عدة شيوخه تزيد على أربعة آلاف شيخ، وله عدة تصانيف منها: (الأنساب)، (تاريخ مرْو)، (التحبير في المعجم الكبير)، مات سنة اثنتين وستين وخمسمائة، وذكره ابن كثير ممن توفي في سنة ثلاث وستين وخمسمائة. ينظر: سير الأعلام (٤٥٦/٢٠-٤٦٥)، مرآة الجنان (٢٧٩/٣)، البداية والنهاية (٤٢٦/١٦).

(٣) ينظر: معجم الأدباء (٤٨٦/٢).

ثم بعد هذا الترحال رجع إلى بُست، ومكث حتى تُوفي فيها.

فرحم الله الإمام الخطابي، وأمطره بغيث مغفرته وعفوه.

❁❁❁

شيوخه وتلاميذه[(١)]:

أولاً: شيوخه:

التقى الإمام الخطابي في رحلاته التي ارتحلها بشيوخ كُثر؛ ممَّا أكسبه التصدر والإمامة في كثير من العلوم، ومن أشهر الشيوخ اللذين أخذ عنهم العلم:

- أحمد بن محمد بن زياد، أبو سعيد الأعرابي. وهو شيخه في الحديث.
- محمد بن بكر بن محمد بن داسه، أبو بكر البصري التمار، وهو شيخه في الحديث أيضاً.
- محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم، أبو عمر الزاهد، وهو شيخه في اللغة والأدب.
- محمد بن علي بن إسماعيل، أبو بكر القفال الشاشي الشافعي، وهو شيخه في الفقه والأصول.

ثانياً: تلاميذه:

كان للإمام الخطابي كثير من التلاميذ الذين سمعوا منه، وأخذوا عنه العلم، ومن أشهرهم:

- أحمد بن محمد بن أحمد، أبو حامد الإسفراييني.
- أحمد بن محمد القاشاني، أبو عبيد الهروي.
- عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، أبو منصور الثعالبي.
- محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري.

❁❁❁

(١) ينظر: معجم الأدباء(٢/٤٨٨)، سير الأعلام(١٧/٢٣-٢٤)، الوافي بالوفيات(٧/ ٢٠٨)، مرآة الجنان(٢/٣٢٧)، طبقات الشافعية للسبكي(٣/٢٨٢)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة(١/١٥٦).

آثاره العلمية ومؤلفاته[١]:

ترك الإمام الخطابي موروثاً علمياً في علوم شتَّى، فصنَّف وألَّف في الحديث، والفقه، وإعجاز القرآن، وفنون أخرى مختلفة ، وسأقوم بذكر ما وقفت عليه من مؤلفاته ، وبيان ما طبع منها :

مؤلفاته في الحديث:

-إصلاح غلط المحدثين[٢].

-أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري[٣]، ويُعد الإمام الخطابي من أوائل مَن شرح الصحيح.

-الأمالي.

-شأن الدعاء[٤]: وهو كتاب يتحدث عن الدعاء، وأحكامه وشروطه، وتضمن كذلك تفسير لأسماء الله الحسنى.

-العزلة[٥]: وهو كتاب صنفه الإمام في المراد بالعزلة، وفضلها، وأحكامها.

-علم الحديث.

-غريب الحديث[٦]: وصنفه في تفسير الكلمات والعبارات الغريبة الواردة في حديث النبيﷺ.

---

(١) من أجمع الكتب التي تناولت حياة الإمام الخطابي بتوسع –فيما اطلعت عليه- كتاب(الإمام الخطابي المحدث الفقيه والأديب الشاعر) للمؤلف: أحمد بن عبد الله الباتلي، وهذا الكتاب في أصله جزء من رسالة المؤلف في مرحلة الماجستير الموسومة بـــ (الإمام الخطابي، وآثاره الحديثية ومنهجه فيها). وقد أفدت منه في كتابة هذا المبحث.

(٢) طُبع الكتاب بدراسة وتحقيق: محمد علي عبد الكريم الرديني، في دار المأمون للتراث.

(٣) طُبع الكتاب في رسالة علمية، لنيل درجة الدكتوراه من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى – بمكة المكرمة- بتحقيق: الدكتور محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود سنة ١٤٠٥هـــ- ١٤٠٦هـــ.

(٤) طُبع الكتاب بتحقيق: أحمد يوسف الدقاق، بدار المأمون للتراث.

(٥) طُبع الكتاب بتحقيق: ياسين محمد السّواس، في دار ابن كثير للطباعة والنشر بدمشق.

(٦) طُبع بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى –بمكة المكرمة- بتحقيق: عبد الكريم بن إبراهيم العزباوي، وشاركه في تخريج الأحاديث الشيخ عبد القيوم عبد رب النبي، وكان طبعه في عامي ١٤٠٢هـــ- ١٤٠٣هـــ.

-معالم السنن[١]: وهو شرح لسنن أبي داود، وهو من أوائل من اعتنى بشرح السنن، وله السابقة في ذلك.

-معرفة السنن والآثار.

-المنتخب.

مؤلفاته في الفنون المختلفة:

-بيان إعجاز القرآن[٢].

-تفسير اللغة التي في مختصر المزني.

-التوحيد.

-الجهاد.

-دلائل النبوة.

-رسالة في الكلالة.

-الرسالة الناصحة.

-السراج.

-الشجاج.

-شعار الدين وبراهين المسلمين.

-العروس.

-الغنية عن الكلام وأهله[٣]: وهي رسالة في ذم الكلام، وبيان الاستغناء عنه بالمأثور من كلام الله عز وجل ورسولهﷺ.

-مسألة في ابن صياد.

-مسألة في جمع القرآن الكريم.

---

(١) طُبع عدة طبعات، فطُبع أولاً في المطبعة العلمية بحلب بعناية الشيخ محمد راغب الطباخ الحلبي رحمه الله. ثم طُبع الكتاب في القاهرة سنة ١٣٦٧هـ بتحقيق كل من الشيخين: أحمد محمد شاكر، ومحمد الفقي رحمهما الله. وطبع أكثره أيضاً بحاشية (سنن أبي داود) وذلك بدار الحديث بحمص في خمس مجلدات من الحجم الكبير صدر الأول سنة ١٣٨٨هـ والخامس سنة ١٣٩٤هـ.

(٢) طُبع الكتاب بتحقيق: الدكتور: محمد زغلول سلام، في دار المعارف بالقاهرة.

(٣) طُبعت هذه الرسالة ضمن كتاب" صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام" للسيوطي، بتحقيق: أحمد فريد المزيدي، في دار الكتب العلمية.

-مسألة في الطب.

-مسألة في الفطرة.

-مناقب الإمام الشافعي.

❁❁❁

ثناء العلماء عليه:

لقد شغل الإمام الخطابي المكانة العليَّة، والدرجة السنية، بين علماء عصره وأعيان زمانه، فشهد القاصي والداني على إمامته وتصدره.

فقال عنه صديقه وتلميذه أبو منصور الثعالبي(١): "كان يشبه في عصرنا بأبي عبيد القاسم بن سلام في عصره علماً، وأدباً، وزهداً، وورعاً، وتدريساً، وتأليفاً، إلا أنه يقول شعراً حسناً"(٢).

وقال عنه أبو المظفر السمعاني(٣): "قد كان من العلم بمكان عظيم، وهو إمام من أئمة السنة، صالح للاقتداء به والإصدار عنه"(٤).

وقال عنه أبو طاهر السلفي(٥): "وأمَّا أبو سليمان الشارح لكتاب أبي داود، فإذا وقف منصف على مصنفاته، واطَّلع على بديع تصرفاته في مؤلفاته، تحقق إمامته وديانته فيما يورده وأمانته"(٦).

---

(١) تقدمت ترجمته، ص ١٥.

(٢) يتيمة الدهر (٣٨٣/٤).

(٣) هو: الإمام العلامة، أبو المُظفَّر منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد التميمي السمعاني المرْوزي، كان حنفي المذهب ثم صار بعد ذلك شيخ الشافعية، وكان إمام عصره بلا مدافعة، صنَّف في التفسير وفي الفقه والأصول والحديث، ومن تصانيفه: (القواطع)، (الاصطلام)، (الأمالي)، توفي سنة تسع وثمانين وأربعمائة. ينظر: اللباب (٢/ ١٣٨-١٣٩)، وفيات الأعيان (٣/ ٢١١)، سير الأعلام (١٩/١١٤-١١٩).

(٤) ينظر: طبقات الشافعية للسبكي (٢٨٣/٣).

(٥) تقدمت ترجمته، ص ١٢.

(٦) ينظر: سير الأعلام (٢٤/١٧).

وقال عنه ابن الجوزي:" سمع الكثير، وصنَّف التصانيف، وله فهم مليح، وعلم غزير، ومعرفة باللغة والمعاني والفقه"[(١)].

❁❁❁

(١) المنتظم (١٢٩/١٤).

المبحث الثاني

المنهج الحديثي للإمام الخطابي باختصار

المبحث الثاني:

المنهج الحديثي للإمام الخطابي باختصار

تقدَّم في ترجمة الإمام الخطابي، أنه من أوائل من صنف في كتب شروح الأحاديث، وحاز في ذلك قصب السبق؛ مما جعل مؤلفاته من المصادر الأصيلة التي لا يستغني عنها طالب علم.

وقد كشفت هذه المؤلفات وأبانت عن شخصية فذة، برعت في جوانب عدة، ومنها الجانب الحديثي.

ولعلي أشير في هذا المقام إلى أبرز معالم المنهج الحديثي للإمام –رحمه الله– باختصار:

١–أنه يولي عناية كبيرة بالرواية بالإسناد، وكتبه تزخر بذلك.

٢–يتكلم على الرجال جرحاً وتعديلاً.

٣– يستدل بأقوال أئمة النقد في جرح الرجال وتعديلهم.

٤– يتكلم على الأسانيد تصحيحاً وتضعيفاً.

٥–يعتني كثيراً بتتبع طرق الحديث؛ للحكم على الحديث، وهو بذلك يتمثل منهج كبار أئمة النقد.

٦–تأثره برأي جمهور الأصوليين في بعض مباحث مصطلح الحديث، كرأيه في زيادة الثقة، فهو يذهب إلى قبولها مطلقاً، إن صحت.

٧–له عناية وافية بمتون الأحاديث، وتظهر هذه العناية في عدة جوانب:

- عنايته الشديدة وحرصه على إصلاح ما تصحَّف وتحرَّف من ألفاظ متون الأحاديث، وكتابه (إصلاح غلط المحدثين) شاهد بذلك.
- عنايته وبراعته في بيان غريب الحديث، إذ ألَّف في ذلك كتابه (غريب الحديث).
- اهتمامه بفقه متون الأحاديث.
- يكثر من الجمع بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض، جمعاً غير متكلف فيه.
- تظهر جلياً عنايته بنقد متون الأحاديث، وفق منهج دقيق، ومن أبرز معالم هذا المنهج:

- أنه يحتكم في نقده للمتن إلى معايير[1]، هي:

١-مناقضة المروي للقرآن.

٢-مناقضة المروي لصحيح السنة.

٣-مناقضة المروي للأصول والقواعد.

٤-اضطراب الحديث واختلافه.

٥-مناقضة المروي للتأريخ.

٦-مناقضة المروي لقواعد اللغة العربية.

- أنَّ احتكامه لهذه المعايير لم يكن بمعزل عن دراسته للسند، فهو ينقد المتن مع السند في سياق واحد ومنهجية تكاملية.

فهذه هي أبرز معالم المنهج الحديثي للإمام الخطابي، والتي ظهرت لي من خلال قراءتي لمؤلفات الإمام الحديثية.

❁❁❁

(١) وهي معايير تم استقراؤها، وعليها قام هذا البحث.

المبحث الثالث

جهود المحدثين في نقد المتن

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف نقد المتن.

المطلب الثاني: المحدثون ونقد المتن.

المطلب الثالث: العقل ودوره في النقد.

المطلب الرابع: معايير نقد المتن.

۞ المطلب الأول: تعريف نقد المتن:

لقد شاع كثيراً استعمال مصطلح (نقد المتن) عند المعاصرين، ولم أجد له تعريفاً اصطلاحياً عند المتقدمين، وإن كانت ممارساتهم وتطبيقاتهم في هذا الشأن معلومة، وتزخر بها كتبهم؛ لهذا سوف أعمد إلى ما ذكره المعاصرون في بيان هذا التعريف، مع ذكر الأصل اللغوي للمصطلح.

أولاً- تعريف النقد لغة:

النون والقاف والدال أصل صحيح يدل على إبراز شيء وبروزه.

ومن الباب: نَقْد الدِّرْهم، وذلك أن يُكشف عن حاله في جودته أو غير ذلك[١].

وقال ابن منظور: "والنقْد والتَّنْقاد: تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها، ونقدتُ الدراهم وانتقدتها إذا أخرجت منها الزيف.

ونَقَد الطائر الحَبَّ ينقده إذا كان يلْقُطُه واحداً واحداً، وما زال فلان ينْقُدُ بصَرَه إلى الشيء إذا لم يزلْ ينظر إليه"[٢].

تعريفه اصطلاحاً:

قال الأعظمي: "يمكن تعريفه -أي النقد- بأنه تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، والحكم على الرواة توثيقاً وتجريحاً"[٣].

وقال عماد الدين رشيد: "وأمَّا اصطلاحاً فإن المحدثين لم يعرفوا النقد بالجنس والفصل، فهو من الاصطلاحات الاستعمالية التي شاعت لديهم في استعمال معين، وبالاستقراء فإنهم كانوا يستعملونه في موضعين: الأول نقد الروايات: ويقصدون به تمحيص الروايات بالنظر في أسانيدها ومتونها؛ للوصول إلى قبولها أو ردها. فهو بهذا المعنى يمثل تطبيق قواعد مصطلح الحديث على الأحاديث النبوية، بغية معرفة المقبول والمردود. أمَّا الاستعمال الثاني ففي نقد

---

(١) ينظر: معجم مقاييس اللغة -مادة نقد- لابن فارس (٤٦٧/٥).

(٢) ينظر: لسان العرب - مادة نقد- (٤٢٥/٣-٤٢٦).

(٣) منهج النقد عند المحدثين ص٥.

الرجال: ويقصدون به النظر في أحوال الرجال عدالة وضبطاً؛ بغية معرفة حالهم من جرح أو تعديل"[١].

وهما تعريفان متقاربان، إلا أن الأول أجمل القول، والآخر زاده تفصيلاً.

ثانياً- تعريف المتن لغة:

الميم والتاء والنون أصل صحيح واحد، يدل على صلابة في الشيء مع امتداد وطول[٢].

وقال ابن منظور: "المتن من كل شيء: ما صَلُب ظهره، والجمع متون ومتان.

ومتن كل شيء: ما ظهر منه. والمتن: ما ارتفع من الأرض واستوى، وقيل: ما ارتفع وصَلُب"[٣].

تعريفه اصطلاحاً: هو ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام[٤].

ثالثاً- تعريف مصطلح نقد المتن[٥]:

يقول عماد الدين رشيد: "وأما مصطلح نقد المتن فإنه مصطلح مركب شاع استعماله لدى كثير من المعاصرين، إلا أنهم يطلقونه ويريدون به أكثر من معنى، ونظراً لتعدد استعمال هذا المصطلح في أكثر من معنى، لزم للوصول إلى هذه المعاني، استقراء مواطن استعماله عند المعاصرين، وهي:

١- التوفيق بين متن الرواية وما يعارضه سواء عارضه حديث، أم آية، أم قاعدة، أم مفهوم عقلي صحيح.

٢- ترجيح بعض المتون على بعض.

---

(١) ينظر: مجلة إسلامية المعرفة (مفهوم نقد المتن بين النظر الفقهي والنظر الحديثي) ص٨٨، السنة التاسعة، العدد ٣٩، ١٤٢٦-٢٠٠٥م.

(٢) ينظر: معجم مقاييس اللغة- مادة متن- (٢٩٤/٥).

(٣) ينظر: لسان العرب – مادة متن- (٣٩٨/١٣).

(٤) ينظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي (٤١/١).

(٥) لم أقف على من عرَّف (نقد المتن) تعريفاً اصطلاحياً حتى من المعاصرين.

٣- ترك العمل بالحديث المقبول بناء على معارضة محتواه لنص، أو عقل صحيح، وهذا أكثر المعاني استعمالاً لمصطلح نقد المتن، ولا سيما في مجال التطبيقات. ولا شك في أن من صور ترك العمل بالحديث عند تعذر الجمع ترجيح بعض المتون على بعض، وهو المعنى السابق.

٤- انتقاد بعض المتون ولو كان ظاهرها القبول، في أثناء النقد الحديثي عموماً.

٥- رد الحديث بناءً على معارضة محتواه لنص، أو قاعدة، أو مفهوم عقلي مع صحة إسناده"[(١)].

وعليه فنقد المتن يهدف إلى تمييز صحيح الروايات من ضعيفها، ومعرفة صحة ما نسب إلى النبي ﷺ، وليس الاعتراض على الحديث بعد ثبوته، كما يظنه بعض المغرضين الذين يعمدون إلى ما أجمع المحدثون على صحته وقبوله، فيعارضونه بعقولهم.

وإنما أشرتُ إلى هذا مع وضوحه؛ لكثرة ما نراه من العبث بمتون السنة النبوية ممن يسمون أنفسهم بالعقلانيين، بدعوى أن هذا من قبيل نقد المتن، والأمر خلاف ذلك مقصداً ومنهجاً.

❁❁❁

(١) ينظر: مجلة إسلامية المعرفة (مفهوم نقد المتن بين النظر الفقهي والنظر الحديثي) ص٨٨-٨٩، السنة التاسعة، العدد ٣٩، ١٤٢٦-٢٠٠٥م.

۞ المطلب الثاني: المحدثون ونقد المتن:

من المعلوم عند أهل الاختصاص والمعرفة بالحديث، أن المحدثين أولو عنايتهم الفائقة بتمحيص الأحاديث للحكم عليها، ومعرفة الصحيح من الضعيف، وهذه العناية شملت جميع جوانب الحديث بشقية: السند والمتن.

وليس الأمر كما يقوله المستشرقون والمغرضون: إنَّ جهود المحدثين في النقد انصبت فقط على سند الحديث دون متنه.

ومن أمعن النظر وجد أن عنايتهم بالسند إنما هي عناية بالمتن؛ وذلك أن السند هو الطريق الموصل إلى المتن.

فالمحدثون أعطوا للسند حقه من العناية، وأعطوا للمتن أيضاً حقه من العناية، ولا يلزم من ذلك التساوي بينهما.

وقد ظهرت عناية المحدثين بنقد المتن في عدة جوانب، منها:

- **علماء المصطلح لم يقتصروا على مباحث الإسناد:**

فعندما بدأ الأئمة يؤلفون في مصطلح الحديث لم يقتصروا على مباحث الإسناد، بل جاوزوها إلى المسائل المتعلقة بالمتن خاصة؛ لأنهم كانوا يدركون تمام الإدراك أن المتن هو المقصود، فدارت أبحاثهم في محيط ثنائي مؤلف من السند والمتن[1].

ومن هذه المسائل: الحديث الشاذ، والمعلل، والمضطرب، والمقلوب، والمدرج، والمصحف.

فالشذوذ قد يقع في المتن كما أنه يقع في السند، وكذلك الحال بالنسبة لبقية المسائل.

ومن اطلع على كتب المصطلح، وجدها زاخرة بالأمثلة الدالة على عنايتهم بنقد المتن تحت هذه المباحث، وغيرها الكثير.

---

(١) ينظر: اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً لمحمد لقمان السلفي ص(٣١٧) وما بعدها.

- **عناية علماء الجرح والتعديل بنقد المتون:**

فعلماء الجرح والتعديل قد اعتنوا بالغ العناية بنقد متون رواة الحديث قبل الحكم عليهم، فالحكم على ضبط الراوي مثلاً ناشئ عن دراسة مروياته، ومعرفة مدى موافقته أو مخالفته.

يقول خالد الدريس: "إنَّ الاعتماد على أقوال أئمة الجرح والتعديل في نقد سند الحديث، لا يعني وجود تجاهل لنقد المتن، إذ الحكم على الراوي من قبل أولئك الأئمة أو بعضهم على الأقل هو نتيجة ملخصة لعملية نقدية من أهم أركانها النظر في مدى سلامة متون ذلك الراوي، وعليه فإن اعتماد الباحث الحديثي على قول ابن حنبل، أو البخاري: أن فلاناً (منكر الحديث) مثلاً في تضعيف حديث ما، لا يعني تجاهل نقد المتن؛ لأن الراوي ما وصف بمثل ذلك الوصف في الغالب إلا لوجود مرويات منكرة في متونه، وبمعنى آخر فأن هناك تلازماً وترابطاً بين نقد السند ونقد المتن، فما يظنه البعض أنه نقد مجرد للسند، هو في الحقيقة نتيجة عملية شاملة لأمور عدة منها نقد المتن أيضاً"[(١)].

- **مقارنة المرويات:**

ويقصد بمقارنة المرويات: عرض المرويات بعضها على بعض، والتأمل فيها، وتمييز ما يتفق منها وما يختلف بغرض الوصول إلى رأي راجح في المتن المروي عنه ﷺ، هل يصح ويثبت عنه، أو لا؟.

وتتضمن هذه المقارنة وهذا العرض: النظر في طرق الحديث الواحد، وشواهده وما في الباب من أحاديث أخرى معارضة له، وما يروى عن أحد رواته مما يعارضه ويخالفه، والنظر كذلك في معارضة القرآن له أو موافقته، وأشياء أخرى غير هذه[(٢)].

فمقارنة المرويات جزء من العملية النقدية التي يقوم بها الناقد؛ للحكم على الحديث، وهي تدل دلالة وافية على عناية المحدثين بنقد المتن.

---

(١) نقد المتن الحديثي وأثره في الحكم على الرواة عند علماء الجرح والتعديل ص (٦٠).

(٢) ينظر: مقارنة المرويات لإبراهيم اللاحم (٨/١).

- **الحكم على الحديث بالوضع من غير طريق البحث في الإسناد:**

فعلماء الحديث اهتموا بمعرفة الأحاديث الموضوعة بناء على ضوابط علمية وقواعد ثابتة من دون أن ينظروا في السند وأحوال رجاله(١).

وقد وضعوا في ذلك أمارات يستطيع الناقد من خلالها الحكم على الحديث بالوضع، دون الرجوع إلى السند، ولكن هذا لا يكون لكل أحد.

يقول ابن القيم: "وسئلت: هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط، من غير أن ينظر في سنده؟.

فهذا سؤال عظيم القدر، وإنما يعلم ذلك من تضلع في معرفة السنن الصحيحة، واختلطت بلحمه ودمه، وصار له فيها ملكة، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار، ومعرفة سيرة رسول الله ﷺ وهديه، فيما يأمر به وينهى عنه، ويخبر عنه ويدعو إليه، ويحبه ويكرهه ويشرعه للأمة بحيث كأنه مخالط للرسول ﷺ كواحد من أصحابه.

فمثل هذا: يعرف من أحوال الرسول ﷺ وهديه وكلامه، وما يجوز أن يخبر به وما لا يجوز، ما لا يعرفه غيره. وهذا شأن كل متبع مع متبوعه، فإن للأخص به الحريص على تتبع أقواله وأفعاله من العلم بها، والتمييز بين ما يصح أن ينسب إليه وما لا يصح. ما ليس لمن لا يكون كذلك، وهذا شأن المقلدين مع أئمتهم، يعرفون أقوالهم ونصوصهم ومذاهبهم، والله أعلم"(٢).

ومن الأمارات التي يستدل بها على وضع الحديث(٣):

- اشتماله على المجازفات، التي لا يقول مثلها ﷺ وهي كثيرة جدا.
- تكذيب الحس له.
- سماجة الحديث وكونه مما يسخر منه.

---

(١) ينظر: اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً ص(٣٩٢).

(٢) المنار المنيف في الصحيح والضعيف ص(٤٤).

(٣) ينظر: المصدر السابق ص(٥٠-٦٥).

- مناقضة الحديث لما جاءت به السنة الصريحة مناقضة بينة، فكل حديث يشتمل على فساد، أو ظلم، أو عبث، أو مدح باطل، أو ذم حق، أو نحو ذلك فرسول الله ﷺ منه بريء.
- أن يكون الحديث باطلاً في نفسه، فيدل بطلانه على أنه ليس من كلام الرسول ﷺ.
- أن يكون كلامه لا يشبه كلام الأنبياء، فضلا عن كلام رسول الله ﷺ الذي هو وحي يوحى.

❁❁❁

۞ المطلب الثالث: العقل ودوره في النقد:

كثيراً ما يدندن أعداء الدين حول قضية العقل ودوره في العملية النقدية، وهل راعى المحدثون العقل في نقدهم الحديثي، أم لا؟

ومما لا يشك فيه عاقل أن المحدثين راعوا العقل في عملهم النقدي، فالنقد في أصله عملية عقلية، ولكن السؤال يتوجه إلى: ما هي حدود مراعاتهم للعقل في نقدهم للمتن؟

يقول الأعظمي: "(يبدو للوهلة الأولى أن جهود المحدثين كانت منصبة حول الأسانيد، وقلّما تكلموا على المتون، أو بمعنى آخر: قلما استعملوا عقولهم في نقد المتون. والأمر على عكس ذلك إذ ما من عملية نقد لنص إلا وقد استُعمل فيها العقل، لكن ما كان اعتمادهم على العقل فقط في قبول الحديث أو رده إلا في النادر ولا يمكن أن يكون المنهج العلمي في نقد الأحاديث إلا هكذا. إذ من المستحيل استعمال العقل -من الناحية العقلية نفسها- في تقويم كل حديث.

ولله در الشافعي حيث قال: "ولا يُسْتدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المخبِرِ وكذبه، إلا في الخاص القليل من الحديث. وذلك أن يُستدل على الصدق والكذب فيه بأن **يُحدِّث المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله**، أو ما يخالفه ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه"[(١)])[(٢)].

وهذا يدلك على أن المحدثين استخدموا القرائن العقلية في نقدهم، ولكنها لم تكن بمعزل عن غيرها من القرائن التي يصطحبها الناقد معه في نقده للحديث.

يقول عبد الجبار سعيد:"...، فالكلام عند الحديث عن دور العقل في نقد المتن، لا يقصد به رد ما احتمل قبوله على أساس مستساغ من التأويل، والتوفيق دون تكلف، أو تحميل للنصوص ما لا تحتمل. ولا يقصد منه التسرع والهوى في القبول والرد.

ولا رد أخبار الغيب التي لا مجال للعقل فيها إلا في ضوء النظر في النصوص مجتمعة مع بعضها البعض ومحاكمة بعضها إلى بعض. وإنما يقصد بذلك ما توافقت أكثر العقول السليمة

---

(١) الرسالة ص(٣٩٩).

(٢) منهج النقد عند المحدثين ص(٨١).

على رده، في ضوء النظر في غيره من النصوص والحقائق والوقائع والمشاهدات. بمعنى أنه رد عقلي يستند إلى شواهد. واختلاف العقول في إثبات متن أو رده، لا يختلف عن الاختلاف في توثيق راو أو تضعيفه، وترجيح هذا أو ذاك، وذلك كله استناداً إلى العقل"[1].

فالمحدثون أعطوا العقل حقه من المراعاة، ولكن في حدوده التي يستطيعها ويدركها، و لم يفتحوا الباب على مصراعيه.

❁❁❁

(١) ينظر: مجلة إسلامية المعرفة (الإطار المرجعي لعلم نقد متن الحديث النبوي الشريف) ص(٧٣)، السنة التاسعة، العدد ٣٩، ١٤٢٦-٢٠٠٥م.

۞ المطلب الرابع: معايير نقد المتن:

لقد وضع المحدثون القواعد المتعلقة بنقد المتن، ومن ضمن هذه القواعد أنهم وضعوا معايير ومقاييس يحتكمون إليها في نقدهم لمتون الأحاديث، وهي مبثوثة في كتبهم، وتطبيقاتهم شاهدة بذلك(١).

وهي معايير استقرائية اجتهادية، يختلف النقاد في الاحتكام إليها. ولا بد أن نشير إلى أن تطبيق هذه المعايير يختلف بطبيعة الحال عن الجانب النظري لها.

يقول الأدلبي:" بعد عرض معايير نقد المتن عند المحدثين، من حيث النظرية ومن حيث التطبيق، قد يلاحظ الباحث هاتين الملاحظتين:

أولاً: ربما لا يختلف علماء الحديث في تلك المعايير من حيث النظرية، ولنقل على وجه الإجمال، في أضعف تقدير، إذ يكادون يجمعون في بحثهم (لعلامات الوضع في المتن) وفي غير هذا المبحث على معظم النقط، في رسم معايير نقد المتن.

ثانياً: قد تختلف الأنظار في بحث تلك المعايير من حيث التطبيق، وخاصة في بعض الأحاديث التي صححها بعض المحدثين أو صححوا إسنادها"(٢).

ومن هذه المعايير(٣):

- **عرض الحديث على القرآن:**

وليس المراد بالعرض هنا: أنَّ ما أتت به الأحاديث ولم يوجد في القرآن حُكم عليه بالرد.

إنما المراد: أن الحديث الذي يخالف القرآن- أي يناقضه ويباين معناه- لا يمكن قبوله ولا الحكم بصحته(٤).

---

(١) ومن ذلك: كتاب المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن قيم الجوزيه.

(٢) منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي ص(٣٥٣).

(٣) ومن أجمع المؤلفات المعاصرة التي تحدثت عن هذه المعايير وبإسهاب –فيما أعلم- كتاب (مقاييس نقد متون السنة) لمسفر غرم الله الدميني، وكتاب (منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي) لصلاح الدين ابن أحمد الأدلبي. وقد أفدت منهما في كتابة هذه المعايير.

(٤) ينظر: مقاييس نقد متون السنة (١١٧-١١٨).

- **عرض رواية الحديث الواحد بعضها على بعض:**

ومن نتائج هذا العرض: معرفة ما في الحديث من اضطراب، أو قلب، أو إدراج، أو تصحيف، أو زيادة ألفاظ في بعض الروايات[١].

- **عرض السنة بعضها على بعض:**

فالسنة مصدرها واحد، فلا يمكن أن تتعارض أو تتناقض، فما ناقض السنة الصريحة الثابتة عن رسول اللهﷺ مناقضة بينة، حُكم عليه بعدم القبول.

يقول الأدلبي:" إنَّ كل رواية تخالف حديثاً ثابتاً عن رسول الله ﷺ، **إما متواتراً، أو محفوفاً بقرائن تنفي عنه الشك**، فإنها تعتبر مردودة، وكذا إذا خالفت الثابت من السيرة النبوية الشريفة.

ويعتبر عدم إمكان الجمع بينهما، بتأويل سائغ مقبول، أما إذا كان الجمع بينهما يحتاج إلى تأويل بعيد متكلّف، فإنَّ الأولى عدم اللجوء لمثل تلك التأويلات"[٢].

- **عرض الحديث على الوقائع والمعلومات التاريخية:**

ولا شك أن التاريخ مقياس صادق لا يكذب أبداً، ولكن هنا يجب أن تكون تلك المعلومات التاريخية المخالفة لما في الحديث يقينية الصحة هي الأخرى، أما ما كان من أحداث غير ثابتة- حتى في التاريخ نفسه- فلا يمكن أن يُعارض بها الحديث[٣].

- **مخالفة الحديث لأصول الشريعة والقواعد المقررة.**
- **مخالفة الحديث لقواعد اللغة العربية.**
- **اشتمال الحديث على أمر منكر أو مستحيل.**
- **ركاكة ألفاظ الحديث وسماجتها، وبعد معناه.**

فهذه أشهر المعايير التي ينقد بها المحدثون متن الحديث، وإن اختلفوا في مدى الأخذ بها، وتطبيقها في عملهم النقدي.

❁❁❁

(١) ينظر: مقاييس نقد متون السنة (١٣٤-١٥٩).

(٢) منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي(٣٠١).

(٣) ينظر: مقاييس نقد متون السنة ص(١٨).

معايير نقد المتن

عند الإمام الخطَّابي وأمثلتها

ويتضمن ستة فصول:

الفصل الأول: مناقضة المروي للقرآن الكريم.

الفصل الثاني: مناقضة المروي لصحيح السنة.

الفصل الثالث: مناقضة المروي للأصول والقواعد.

الفصل الرابع: اضطراب الحديث واختلافه.

الفصل الخامس: مناقضة المروي للتأريخ.

الفصل السادس: مناقضة المروي لقواعد اللغة العربية.

بين يدي الدراسة

قد ذُكر سابقاً في الخطة أنَّ هذه الدراسة التطبيقية اعتمدت المنهج الاستقرائي، وذلك بتتبع المرويات التي تعرض لها الإمام بالنقد الحديثي من جهة المتن، وكان الأمر كذلك، فكانت النتيجة الوقوف على الكثير من المرويات التي تعرض لها الإمام بالنقد؛ لذلك تم اختيار عدد «يتناسب مع حدود البحث التكميلي» من الأحاديث، وتم تصنيفها وفق المعايير التي احتكم إليها الإمام نفسه، فكانت هذه الدراسة التطبيقية.

وأرغب في أن أشير «قبل البدء في الدراسة» لبعض الأمور، وهي:

- أنَّ الدراسة تضمنت مثالين من الأحاديث لكل معيار.
- بالنسبة لمعيار: مناقضة المروي للقرآن الكريم، وكذلك معيار: مناقضة المروي للتأريخ قد تضمنا حديثاً واحداً لكل معيار، وهذا ما وقفتُ عليه في كتب الإمام.
- بالنسبة لمعيار: اضطراب الحديث واختلافه، قد تضمن ثلاثة أحاديث «وهذا خلاف بقية المعايير» ؛ وذلك لاختلاف عبارات الإمام في هذا المعيار.

❁❁❁

الفصل الأول

مناقضة المروي للقرآن الكريم

ويتضمن حديثاً واحداً.

الفصل الأول:

مناقضة المروي للقرآن الكريم

الحديث:

حديث علي ﷺ أنه بعث عماراً إلى السوق فقال: ((**لا تأكلوا الأَنْكلَيْس**[١] **من السمك**)).

تعليق الإمام الخطابي:

قال الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ: "هذا شيء ترويه الشيعة عن علي ﷺ.

قال أبو عمر[٢]: قال ابن العباس[٣]: سألت ابن الأعرابي[٤] عنه ؟ فقال: هذا الجِرِّيث، قال أبو عمر: وهو الشلق، وهذا النوع من السمك يذمه الأطباء، ويزعمون أنه رديء الغذاء. قال حنين[٥]: الأَنْكلَيس هو السمك الشبيه بالحيات.

ويشبه أن يكون علي ﷺ إنما كره أكله لهذا دون أن يراه محرماً، وقد روينا عنه بإسناد ثابت: أنه أباح أكل الجِرِّيث. ولا أعلم أحداً كرهه من فقهاء الأمصار، ولا أعلم فيه شيئاً

---

(١) **الأَنْكلَيس**: قيل: هو الشلق، وقيل: سمك شبيه بالحيات، تزعم الأطباء: أنه رديء الغذاء، وفيه لغتان: الأنكليس والأنقليس بفتح الهمزة واللام، ومنهم من يكسرها. وقال الأزهري: أراها معرَّبة. ينظر: تهذيب اللغة (٣٩٨/٩)، الفائق في غريب الحديث (٦٣/١).

(٢) هو: الإمام العلامة اللُّغوي المحدِّث، أبو عمر **محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم**، البغدادي الزاهد، المعروف **بغلام ثَعلب**، ولازم ثعلباً في العربية، فأكثر عنه إلى الغاية، وهو في عداد الشيوخ في الحديث لا الحُفَّاظ، وله كتاب " غريب الحديث" صنفه على مسند الإمام أحمد، توفي سنة ٣٤٥هـ.. ينظر: تاريخ بغداد (٦١٨/٣)، المنتظم (١٠٣/١٤)، سير الأعلام (٢٠٨/١٥).

(٣) هو: العلامة المحدث إمام النحو، أبو العباس **أحمد بن يحيى بن زيد بن سيَّار**، أبو العباس الشيباني مولاهم، المعروف **بثعلب**، إمام الكوفيين في النحو واللغة، وكان ثقة حُجة، ديناً صالحاً، مقدماً عند الشيوخ مُذْ هو حَدَثٌ، له كتاب" اختلاف النحويين"، وكتاب" القراءات"، وكتاب "معاني القرآن"، عُمِّرَ وأصَمّ توفي سنة٢٩١هـ. ينظر: تاريخ بغداد (٤٤٨/٦)، المنتظم (٢٤/١٣)، سير الأعلام (٥/١٤).

(٤) هو: إمام اللغة، أبو عبد الله **محمد بن زياد بن الأعرابي** الهاشمي مولاهم الأحول النَّسَّابة، انتهى إليه علم اللغة والحفظ، ولم يكن في الكوفيين أشبهُ برواية البصريين منه، وكانت طرائقه طرائق الفقهاء والعلماء ومذاهب جِلَّة شيوخ المحدثين، له مصنفات أدبية كثيرة، وصنف أيضاً في تاريخ القبائل، توفي سنة٢٣١هـ.. ينظر: تاريخ بغداد (٢٠١/٣)، المنتظم (١٧٢/١١)، سير الأعلام (٦٨٧/١٠).

(٥) لم أقف له على ترجمة، فيما وقفت عليه من مصادر.

من الأثر إلا حديث المسوخ[١]، وهو حديث لا أصل له، وعموم قوله: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُۥ﴾ [المائدة: ٩٦] قد أتى على إباحة أكل الجِرِّيث وغيره من أنواع السمك -والله أعلم"[٢].

دراسة الحديث:

لم أقف على من أخرج حديث علي ﷺ بهذا اللفظ الذي ذكره الإمام الخطابي، وإنما وقفتُ على نصين يتعلقان بذلك:

الأول: حديث مرفوع يرويه عمار بن ياسر ﷺ، عند إسحاق بن راهويه في مسنده[٣] عن النضر بن شميل، عن أبي محمد الباقلاني، عن همام بن سهل، عن رجل سماه قال:" رأيت عمار بن ياسر على بغلة رسول الله ﷺ البيضاء، وهو يقول:" أين اللحَّامون؟ فقالوا: هؤلاء. فقال: إني رسول رسول الله ﷺ ألاَّ تأكلوا الحشا، —قال النضر: يعني: الطحال- ثم قال: أين السماكون؟ قالوا: هؤلاء. فقال: إني رسول رسول الله ﷺ ألاَّ تأكلوا من الصِّلَّوْر[٤]، ولا الأَنْقلَيس. قال: النضر: أحدهما: الجِرِّيّ[٥]، والآخر: مَرْمَاهِي[٦]".

والحديث ذكره البوصيري في الإتحاف[٧]، وابن حجر في المطالب العالية[٨] بهذا الإسناد.

---

(١) أخرجه الخطابي في الغريب: من حديث علي بن أبي طالب ﷺ، عن النبي ﷺ إنه سئل عن المسوخ فقال: "ثلاثة عشر: الفيل، والدب، والخنزير، والقرد، والجِرِّيث، والضب، والوَطْواط، والعقرب، والدُّعْمُوص، والعنكبوت، والأرنب، وسهيل، والزُّهْرَة" (٢/١٨٥).

(٢) غريب الحديث (٢/١٨٤- ١٨٦).

(٣) لم أجده في الجزء المطبوع.

(٤) **الصِّلَّوْر**: هو الجِرِّيث، وهو: نوع من السمك كالحيات. ينظر: تهذيب اللغة (١١/٢٠)، النهاية في الغريب (٣/٤٩).

(٥) **الجِرِّي**: هو الجِرِّيث، وهو ضَرْب من السمك معروف، ويقال: له الجِرِّي بلا ثاء. ينظر: تهذيب اللغة (١١/١٩).

(٦) **المارْمَاهِي**: هو نوع من السمك يشبه الحيات، ويُقال له بالفارسية: المارْمَاهِي. ينظر: تهذيب اللغة (١١/٢٠)، النهاية في الغريب (١/٢٥٤).

(٧) إتحاف الخيرة (٥/٣٠٩) ح (٤٧٣٥).

(٨) المطالب العالية (١٠/٥٧٧) ح (٢٣٤٠)، وجاء فيه: "أبو محمد القافلاني" و "همام بن سهيل"، ولم يظهر لي الصواب فيهما؛ فلم أقف على ترجمة لأي منهما.

وهو **إسناد ضعيف جداً** ؛ إذ فيه عدة مجاهيل، فالراوي عن عمار لا يعرف اسمه، والباقلاني وشيخه همام بن سهل لم أقف لهما على ترجمة بعد طول بحث وتتبع.

يضاف لهذا ما ذكره الخطابي من مخالفته الصريحة لعموم قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُۥ﴾ [المائدة: ٩٦]. **وعليه:** فالحديث ضعيف سنداً، ومنكر متناً.

الثاني: أثر عن علي ﷺ، وفيه: "أن علياً كان لا يأكل الجِرِّيث".

فقد أخرجه:

- عبدالرزاق[١] عن سفيان بن عيينه،
- وابن أبي شيبة، عن عبد الرحيم بن سليمان،

كلاهما: عن محمد بن إسحاق قال: قلت لأبي جعفر محمد بن علي: بلغه أن علياً كان لا يأكل لحم الجريث، ولا يدخل بيتاً فيه صوره، ولا يأكل الطحال؟ قال: أما الطحال فإنَّ رسول الله ﷺ قذره و لم يأكله، وقال: «**إنما هو مجمع الدم**»، فكان علي لا يأكله، وأما بيت فيه صورة، فإنَّ النبي ﷺ كان لا يدخل بيتاً فيه صورة، وأما الجريث فإنه حوت لا يأكله أهل الكتاب"، وهذا لفظ ابن عيينة، وأما عبد الرحيم فرواه مختصراً، عن أبي جعفر، عن علي بن أبي طالب قال: "كان لا يأكل الجريث والطحال".

ومدار هذا الأثر على محمد بن إسحاق، واختلف عليه في متنه ؛ كما تقدم، والراويان عنه ثقتان[٢]، فالعلة منه، وابن إسحاق هو: أبو بكر المطلبي مولاهم المدني، قال الذهبي في الكاشف: "كان صدوقاً من بحور العلم، وله غرائب في سعة ما روى تستنكر، واختلف في الاحتجاج به، وحديثه حسن، وقد صححه جماعه"[٣].

وقال ابن حجر في التقريب: "إمام المغازي، صدوق يدلس، رمي بالتشيع وبالقدر"[٤].

---

(١) مصنف عبد الرزاق (٤/٥٣٧) ح (٨٨٨٧).

(٢) ينظر: تقريب التهذيب ترجمة: ابن عيينة (٢٤٥١)، وعبد الرحيم (٤٠٥٦).

(٣) الترجمة (٤٧١٨).

(٤) الترجمة (٥٧٢٥).

كما أنَّ في الإسناد علة أخرى، وهي الانقطاع، فمحمد بن علي بن الحسين بن علي ابن أبي طالب وهو أبو جعفر الباقر لم يُدرك علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

يقول الإمام الترمذي: "وأبو جعفر محمد بن علي بن الحسين لم يُدرك علي بن أبي طالب"[(١)].

وعليه: فهذا الأثر ضعيف سنداً ومتناً.

❁❁❁

(١) الجامع الكبير (٣/٣٤٣).

الفصل الثاني

مناقضة المروي لصحيح السنة

ويتضمن حديثين.

الفصل الثاني:

مناقضة المروي لصحيح السنة

الحديث الأول:

حديث علي رضي الله عنه قال: «إنَّ حبي ﷺ **نهاني أن أصلي في المقبرة، ونهاني أن أصلي في أرض بابل، فإنها ملعونة**».

تعليق الإمام الخطابي:

قال الإمام: "في إسناد هذا الحديث مقال، ولا أعلم أحداً من العلماء حرم الصلاة في أرض بابل، وقد عارضه ما هو أصح منه، وهو قوله ﷺ: «**جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً**» ويشبه أن يكون معناه لو ثبت: أنه نهاه أن يتخذ أرض بابل وطناً وداراً للإقامة، فتكون صلاته فيها إذا كانت إقامته بها، ومخرج النهي فيه على الخصوص، ألا تراه يقول: "نهاني" ولعل ذلك منه إنذار له بما أصابه من المحنة بالكوفة، وهي أرض بابل، ولم ينتقل أحد من الخلفاء الراشدين قبله من المدينة"[(١)].

دراسة الحديث:

مدار هذا الحديث على عبدالله بن وهب، ووقفت عنه على طريقين:

الطريق الأول:

أخرجه:

- أبو داود[(٢)] -ومن طريقه: البيهقي[(٣)]، والخطيب البغدادي في تلخيص المتشابه[(٤)]- عن سليمان بن داود،
- وابن أبي حاتم في تفسيره[(٥)]، من طريق: أحمد بن صالح،

---

(١) معالم السنن (١/١٤٨).

(٢) السنن (١/٣٦٣) ح (٤٩٠).

(٣) السنن الكبرى (٢/٦٣٢) ح (٤٣٦٤).

(٤) (ص٦٤٨) الترجمة (١٠٨٣).

(٥) (١/١٨٩).

كلاهما (سليمان بن داود، وأحمد بن صالح) عن عبد الله بن وهب، عن ابن لهيعة ويحيى ابن أزهر، عن عمار بن سعد المرادي، عن أبي صالح الغفاري: أن علياً مر ببابل وهو يسير، فجاءه المؤذن، يؤذنه بصلاة العصر، فلما برز، أمر المؤذن فأقام الصلاة، فلما فرغ، قال: ((إنَّ حبي ﷺ: نهاني أن أصلي في المقبرة، ونهاني أن أصلي في أرض بابل، فإنها ملعونة)). وهذا لفظ أبي داود، وابن أبي حاتم مختصراً، بلفظ: ((إنَّ حبي ﷺ: نهاني أن أصلي ببابل فإنها ملعونة)).

الطريق الثاني:

أخرجه:

- أبو داود [(١)]-ومن طريقه: البيهقي[(٢)]- عن أحمد بن صالح، عن عبد الله بن وهب، عن يحيى بن أزهر وابن لهعية، عن الحجاج بن شداد، عن أبي صالح الغفاري، عن علي رضي الله عنه، بمثل اللفظ السابق، إلا أنه قال: "فلما خرج" مكان: "فلما برز".

دراسة الاختلاف، والحكم على الحديث:

مدار الحديث -كما تقدم- على: عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم، أبو محمد المصري، الفقيه، وهو ثقة حافظ عابد[(٣)]. واختلف عليه في إسناد الحديث من وجهين:

- **الوجه الأول:** رواه الرواة عن عبد الله بن وهب، عن ابن لهيعة ويحيى بن أزهر، عن سعد المرادي، عن أبي صالح الغفاري، عن علي رضي الله عنه. وروى هذا الوجه:
  - سليمان بن داود بن حماد المهْري، أبو الربيع المصري، ثقة[(٤)].
  - أحمد بن صالح، أبو جعفر ابن الطبري، وهو ثقة حافظ، تكلم فيه النسائي بسبب أوهام له قليلة، ونقل عن ابن معين تكذيبه، وجزم ابن حبان بأنه إنما تكلم في أحمد ابن صالح الشمومي، فظن النسائي أنه عنى ابن الطبري[(٥)].

---

(١) السنن (١/٣٦٤) ح (٤٩١).

(٢) السنن الكبرى (٢/٦٣٢) ح (٤٣٦٥).

(٣) تقريب التهذيب الترجمة (٣٦٩٤).

(٤) المرجع السابق الترجمة (٢٥٥١).

(٥) المرجع السابق الترجمة (٤٨).

- **الوجه الثاني:** رواه الرواة عن عبد الله بن وهب، عن ابن لهيعة ويحيى بن أزهر، عن الحجاج بن شداد، عن أبي صالح الغفاري، عن علي ﷺ. ولم يرو هذا الوجه إلا:
  - أحمد بن صالح أبو جعفر بن الطبري.

وهو كما ذُكِر آنفاً ثقة حافظ، وعلى هذا قد يكون كلا الوجهين محفوظين عن عبدالله ابن وهب، ويكون كل من عبد الله بن لهيعة ويحيى بن أزهر قد أخذا الحديث عن شيخين من شيوخهما، ولكن هناك بعض القرائن تجعلنا نتريث في الحكم بصحة الوجهين، وهي:

أولاً- أنَّ أحمد بن صالح اختلف واضطرب أمره في ذلك، فقد ذكر في الرواية التي أخرجها ابن حاتم أن الراوي عن أبي صالح هو: عمار بن سعد المرادي، وهو بذالك يوافق رواية سليمان بن داود، وذكر في الرواية التي أخرجها أبو داود، أن الراوي عن أبي صالح هو: الحجاج بن شداد؛ ولهذا نقول: إن ما اتفق عليه الراويان أولى مما اختلفا عليه.

ثانياً- نعم، قد يتأتى للراوي أن يروي الحديث نفسه عن شيخين من شيوخه، ولا غرابة في ذلك، ولكن هذا الأمر يكون لمن عُرف من حاله كثرة الطلب، والرحلة في الحديث، وكثرة الأخذ عن الشيوخ، وإتقانه وحفظه، يقول ابن حجر في الفتح «في معرض حديثه عن سبب تخريج البخاري لوجهين عن الزهري قد اختلف الرواة عليه»: "...، لأن الزهري صاحب حديث فيكون الحديث عنده عن شيخين، **ولا يلزم من ذلك اطراده في كل من** اُختلف **عليه في شيخه، إلا أن يكون مثل الزهري في كثرة الحديث والشيوخ**، ولولا ذلك لكانت رواية يونس ومن تابعه أرجح..."[(١)].

فهل حال عبد الله بن لهيعة ويحيى بن أزهر تُعين على ذلك؟

أولاً: عبد الله بن لهيعة بن عقبة، أبو عبد الرحمن الحضرمي، قاضي مصر، وقد كثُر الكلام حوله، واختلفوا في أمره، وقد قام: أحمد معبد عبد الكريم، بدراسة وافية[(٢)]، لحال عبد الله بن لهيعة، وسوف أُجمل نتائج هذه الدراسة في ثلاث نقاط رئيسة،

(١) فتح الباري (٨/٢٢٦- ٢٢٧).

(٢) ينظر: حاشية النفح الشذي (٢/٧٩٥- ٨٦٣).

وهي:

أولاً- صدقه وعدالته: فهو صادق في نفسه، عدل، ولي قضاء مصر.

ثانياً- **ضبطه وإتقانه**: عبد الله بن لهيعة ضعيف مطلقاً؛ وذلك لسوء حفظه واضطرابه، وتساهله في الأداء، وتدليسه، فهو ضعيف في ذاته، وإن كان ضعفه قد زاد بعد احتراق بعض كتبه الفرعية دون أصولها في أواخر عمره.

ثالثاً- رواية العبادلة والثقات عنه: ابن لهيعة كما قلنا سابقاً: إنه ضعيف في ذاته، فرواية العبادلة عنه لا تعني تصحيحاً لروايته أو الاحتجاج بها، بل المراد أن رواية هؤلاء وأمثالهم عنه تعتبر أقوى الضعيف؛ لما تميزوا به عن غيرهم من حيث الثقة، والأخذ عنه قبل زيادة سوء حفظه، مع التحري لمروياته وأنها من رواياته عن شيوخه، بحيث كان منهم من ينقل من أصوله الخطية، وعلى هذا يقال: إن رواية العبادلة والثقات عنه يُعتبر بها في المتابعات والشواهد ولا يحتج بها.

ثانياً: يحيى بن أزهر المصري، أبو عبد الله مولى قريش.

١- ذكره ابن حبان في الثقات[(١)].

٢- وقال القاضي عياض في ترتيب المدارك: "إنه كان فقيهاً من أكابر أصحاب مالك، وغلبت عليه العبادة"[(٢)].

٣- ذكره ابن الجوزي في: (الضعفاء والمتروكين) وقال: "يحيى بن أزهر روى عنه ابن وهب، قال الأزدي: لا يكتب حديثه"[(٣)].

٤- وقال المزي في تهذيب الكمال: "قال ابن تليد[(٤)]: يحيى بن أزهر من أهل مصر،

---

(١) ج٩/٢٥١.

(٢) (٣/٦٤).

(٣) (٣/١٩١) الترجمة (٣٦٩١).

(٤) هو: **سعيد بن عيسى بن تَليد الرُعَيْني القِتْباني**، مولاهم، أبو عثمان المصري، وقد ينسب إلى جده، كان كاتباً لغير واحد من قضاة مصر، قال عنه أبو حاتم الرازي: ثقة لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات، توفي في الثالث عشر من ذي الحجة سنة تسع عشرة ومئتين. ينظر: تهذيب الكمال (١١/٢٩-٣٠)، تاريخ الإسلام (١٥/١٧٢)، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (١/٢٨٥).

وأثنى عليه خيراً، وقال أبو سعيد بن يونس: كان رجلاً صالحاً، وله حديث مسند"[١].

٥- وقال الذهبي في الكاشف: "ثقة"[٢]. وقال عنه في المغني في الضعفاء:" يحيى بن أزهر شيخ روى عنه ابن وهب، لا يعرف وهو مقل"[٣].

٦- وقال ابن حجر في التقريب: "صدوق"[٤].

ومن خلال هذا العرض لأقوال العلماء، يظهر أنَّ يحيى بن أزهر عدل في نفسه، فقد غلبت عليه العبادة، وأثنوا عليه خيراً، وعلى هذا يُحمل توثيق من وثقه، أما بالنسبة لضبطه وإتقانه، فهو مقل جداً في الحديث، ولا تُعرف حاله فيه، فقد ذكر ابن يونس أن له حديثاً مسنداً واحداً، وهو الحديث الذي بين أيدينا، وقد أشار إلى ذلك الإمام ابن القطان الفاسي[٥]، عندما تكلم على حديث علي ﷺ، ورواية يحيى بن أزهر له.

وعلى هذا نقول:إن حال كل من عبد الله بن لهيعة، ويحيى بن أزهر لا تعين على أن يكون كلا الوجهين محفوظين، والذي يظهر –والله أعلم- أن الوجه الراجح في ذلك: طريق: عمار بن سعد المرادي، عن أبي صالح الغفاري، ولعل الراوي وهم في ذكر الحجاج ابن شداد.

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح ضعيف؛ وذلك أن الراوي عن علي ﷺ هو: سعيد بن عبد الرحمن، أبو صالح الغفاري لم يسمع من علي ﷺ، وذكره أبو زرعه العراقي في تحفة التحصيل، فقال: "سعيد بن عبد الرحمن أبو صالح الغفاري، مولاهم المصري، له عند أبي داود، عن علي ﷺ: "في النهي عن الصلاة في المقبرة وأرض بابل" قال ابن يونس في تاريخ

---

(١) (١٩٣/٣١).

(٢) (٤٧١/٤) الترجمة (٦١٢٥).

(٣) (٧٣٠/٢) الترجمة (٦٩٢٣).

(٤) الترجمة (٧٤٩٧).

(٥) ينظر: بيان الوهم والإيهام (١٤٨/٣).

مصر: وما أظنه سمع من علي"[١]. وعليه يكون الحديث منقطعاً، وأيضاً مما يزيد الحديث ضعفاً أن الراوي عن أبي صالح الغفاري، هو: عمار بن سعد السلهمي المصري، وسلهم من مراد، مقبول[٢]. وقد تفرد بهذا الحديث، وحاله لا يقوى على التفرد «ولو قلنا بصحة رواية الحجاج عن أبي صالح الغفاري، فلن تنفع هذه المتابعة في تقوية الحديث؛ لأن مخرج الحديث واحد، وهو منقطع»، إضافة إلى أن هذا الحديث —مع ضعفه– قد خالف الصحيح والثابت عن النبي ﷺ وهو قوله: «**جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً**»[٣] وبهذا وجه الإمام الخطابي نقده للحديث.

وقد حكم بضعف هذا الحديث، كل من:

- الإمام ابن عبد البر في التمهيد، إذ قال: "وهذا إسناد ضعيف، مجتمع على ضعفه، وهو مع هذا منقطع غير متصل بعليرضي الله عنه، وعمار والحجاج، ويحيى مجهولون لا يعرفون بغير هذا، وابن لهيعة، ويحيى بن أزهر ضعيفان لا يحتج بهما ولا بمثلهما، وأبو صالح هذا، هو سعيد بن عبد الرحمن الغفاري، مصري ليس بمشهور أيضاً، ولا يصح له سماع من عليرضي الله عنه"[٤].
- الإمام ابن القطان الفاسي، إذ قال عن هذا الحديث: "...، فنراه لا يصح من أجل الجهل بحال حجاج وعمار"[٥].

❀❀❀

(١) (ص ١٢٥).

(٢) (ص٤٣٨) الترجمة (٤٨٢٤).

(٣) أخرجه: البخاري في صحيحه ص١٢٩ ح(٣٣٥)، ومسلم في صحيحه (ص ٢٤١) ح (٣- ٥٢١).

(٤) (٢٣٨/١).

(٥) بيان الوهم والإيهام (١٤٨/٣).

الحديث الثاني:

حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما: «**إذا قضى الإمام الصلاة وقعد، فأحدث قبل أن يتكلم فقد تمت صلاته، ومن كان خلفه ممن أتمَّ الصلاة**».

تعليق الإمام الخطابي:

قال الإمام: "هذا الحديث ضعيف، وقد تكلم الناس في بعض نقلته، وقد عارضته الأحاديث التي فيها إيجاب التشهد والتسليم، ولا أعلم أحداً من الفقهاء قال بظاهره"[(١)].

دارسة الحديث:

مدار هذا الحديث على عبد الرحمن بن رافع، وبكر بن سوادة، ووقفت عنه على ثلاثة طرق:

الطريق الأول:

أخرجه:

- أبو داود[(٢)] -ومن طريقه: الدارقطني[(٣)]، والبيهقي[(٤)]، والبغوي في شرح السنة[(٥)]- من طريق **زهير بن معاوية،**
- والترمذي[(٦)] -ومن طريقه: البغوي في شرح السنة[(٧)]- عن أحمد بن محمد بن موسى،
- وأبو داود الطيالسي [(٨)] -ومن طريقه: الطحاوي في شرح معاني الآثار[(٩)]-،

---

(١) معالم السنن (١/١٧٥).
(٢) السنن (١/٤٦١) ح(٦١٧).
(٣) السنن (٢/٢١٧) ح(١٤٢٣).
(٤) السنن الكبرى (٢/٢٥٠) ح(٢٩٧٠).
(٥) (٣/٢٧٦) ح(٧٥١).
(٦) الجامع (١/٤٦١-٤٦٢) ح(٤١٠).
(٧) (٣/٢٧٦) ح(٧٥٠).
(٨) المسند (٤/١٢) ح(٢٣٦٦).
(٩) (١/٢٧٤) ح(١٦٣٦).

كلاهما (أحمد بن محمد بن موسى، أبو داود الطيالسي) **عن عبد الله بن المبارك،**

- وعبد الرزاق[١] -ومن طريقه: الطبراني[٢]-،
- والدارقطني[٣] من طريق وكيع،
- والطحاوي في شرح معاني الآثار[٤] من طريق معاذ بن الحكم،
- والبيهقي[٥] من طريق أبي حذيفة،

أربعتهم (عبد الرزاق، وكيع، معاذ بن الحكم، أبو حذيفة) **عن سفيان الثوري،**

- وابن أبي شيبة[٦] **عن أبي معاوية الضرير،**
- والبزار[٧] من طريق **عبد الرحمن بن محمد المحاربي،**
- والطوسي في مختصر الأحكام[٨]، والطحاوي في شرح معاني الآثار[٩]، من طريق **عبدالله بن يزيد القصير،**
- والطحاوي في شرح معاني الآثار[١٠]، من طريق **معاذ بن الحكم،**
- والمحاملي في الأمالي[١١]«وعنه: الدارقطني[١٢]» من طريق **مروان بن معاوية الفزاري،**
- والبيهقي[١٣] من طريق **عبد الله بن مسلمة القعنبي،**

تسعتهم (زهير بن معاوية، عبد الله بن المبارك، سفيان الثوري، أبو معاوية الضرير، عبد الرحمن بن محمد المحاربي، عبد الله بن يزيد القصير، معاذ بن الحكم، مروان بن معاوية

---

(١) المصنف (٣٥٣/٢) ح(٣٦٧٣).
(٢) المعجم الكبير (٥٣/١٣) ح(١٣٠).
(٣) السنن (٢١٧/٢) ح(١٤٢٤).
(٤) (٢٧٤/١) ح(١٦٣٩).
(٥) السنن الكبرى (١٩٩/٢) ح(٢٨٢٢).
(٦) المصنف (٤٨٢/٥) ح(٨٥٥٥).
(٧) المسند (٤٢١/٦) ح(٢٤٥١).
(٨) (٣٥٦/٢) ح(٣٩٣).
(٩) (٢٧٤/١) ح(١٦٣٨).
(١٠) (٢٧٤/١) ح(١٦٣٧).
(١١) ص(١٠٢) ح(١٨٣) من رواية ابن مهدي الفارسي.
(١٢) السنن (٢١٦/٢) ح(١٤٢٢).
(١٣) السنن الكبرى (١٩٩/٢) ح(٢٨٢٣).

الفزاري، عبد الله بن مسلمة القعنبي) عن **عبد الرحمن بن زياد بن أنعم**، عن عبد الرحمن بن رافع وبكر بن سوادة، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ: «**إذا قضى الإمام الصلاة وقعد**، فأحدث **قبل أن يتكلم، فقد تمت صلاته ومن كان خلفه ممن أتمَّ الصلاة**».

وهذا لفظ زهير بن معاوية، والبقية بنحوه، إلا أن رواية عبد الله بن المبارك عند الترمذي جاءت بلفظ: «**إذا أحدث –يعني الرجل– وقد جلس في آخر صلاته قبل أن يسلم فقد جازت صلاته**»، وهذا بخلاف روايته عند أبي داود فقد جاءت بلفظ:" إذا رفع رأسه من آخر السجود ثم أحدث فقد تمت صلاته" وهذا فيه فرق بين الروايتين، فلفظ الترمذي يُسقِط السلام لا الجلوس، ولفظ أبي داود يُسقِط الجلوس والسلام.

وكذلك خالفهم عبد الله بن يزيد القصير، فجاءت روايته بزيادة: «**فأحدث هو أو أحد ممن أتمَّ الصلاة معه**»، وجاءت رواية مروان الفزاري على نحوٍ من ذلك.

وجاءت رواية معاذ بن الحكم بزيادة: "**وقضى تشهده ثم أحدث...**"

وجميع الرواة ذكروا في الإسناد عبد الرحمن بن رافع وبكر بن سوادة، إلا أن رواية الثوري عند الدارقطني والبيهقي ذكر فيها بكر بن سوادة وحده، وجاء في رواية أبي معاوية عند ابن أبي شيبة عبد الرحمن بن رافع وحده.

وأيضاً رواية أبي داود الطيالسي في المسند ذكر فيها عبد الرحمن بن رافع وحده، ولكن خالفه الطحاوي –مع أن روايته مُخَرَّجة من طريق أبي داود الطيالسي– فذكر في روايته عبد الرحمن بن رافع وبكر بن سوادة.

الطريق الثاني:

أخرجه:

- إسحاق بن راهويه في مسنده[1]، عن جعفر بن عون، عن عبد الرحمن بن رافع وبكر ابن سوادة، عن عبد الله بن عمرو، مرفوعاً.

والحديث أشار إليه الزيلعي في نصب الراية[2]، بهذا الإسناد.

---

(١) لم أقف عليه في الجزء المطبوع.

(٢) (٦٣/٢).

الطريق الثالث:

أخرجه:

- الطوسي في مختصر الأحكام[١] من طريق شجاع بن الوليد، عن عبد الرحمن بن رافع وبكر بن سوادة، عن عبد الله بن عمرو، عن النبيﷺ: «**إذا قضى الإمام، وقعد فأحدث، فقد تمَّ الصلاة ومن خلفه أتمَّ الصلاة معه**».

دراسة الاختلاف، والحكم على الحديث:

- **الطريق الأول:**

الحديث في هذا الطريق مداره على عبد الرحمن بن زياد الإفريقي، واختلف عليه في سنده ومتنه كما تقدم، والرواة عنه جميعهم ثقات[٢]، سوى معاذ بن الحكم فلم يذكره أحد بجرحٍ ولا تعديل، وقد ذكره ابن حبان في كتابه الثقات[٣]، وكذلك عبد الرحمن بن محمد ابن زياد المحاربي، قال عنه ابن حجر في القريب: "لا بأس به، وكان يدلس"[٤].

وعبد الرحمن الإفريقي هو: عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي قاضيها، وهو ضعيف في حفظه، وكان رجلاً صالحاً[٥].

وعليه: فالعلة من المدار، بل إن هذا الحديث بعينه ممَّا أُستنكِر عليه، إذ قال أبو العرب[٦] في طبقاته -فيما نقله عن سفيان الثوري-: "جاءنا عبد الرحمن بن زياد الإفريقي بستة

---

(١) (٢/٣٥٥) ح(٣٩٢).

(٢) ينظر: تقريب التهذيب ترجمة: زهير بن معاوية (٢٠٥١)، عبد الله بن المبارك (٣٥٧٠)، سفيان الثوري (٢٤٤٥)، أبو معاوية الضرير (٥٨٤١)، عبد الله بن يزيد القصير (٦٥٧٥)، مروان بن معاوية الفزاري (٣٧١٥)، عبد الله بن مسلمة القعنبي (٣٦٢٠).

(٣) (٩/١٧٧).

(٤) الترجمة (٣٩٩٩).

(٥) تقريب التهذيب الترجمة (٣٨٦٢).

(٦) هو: العلامة المفتي ذو الفنون، أبو العرب **محمد بن أحمد بن تميم بن تَّمام المغربي الإفريقي**، كان جده من أمراء إفريقية، وسمع من أصحاب سحنون، وكان رجلاً صالحاً ثقة، علاماً بالسنن، وكان حافظاً لمذهب مالك مفتياً غلب عليه علم الحديث والرجال، وصنف: (طبقات أهل إفريقية)، (والمِحَن)، (وفضائل مالك). مات يوم الأحد لثمان بقين من ذي القعدة، سنة ثلاث وثلاثين وثلاث مئة. ينظر: سير الأعلام (١٥/٣٩٤)، الوافي بالوفيات (٢/٣٠)، الديباج المذهب (٢/١٩٨).

أحاديث يرفعها إلى النبي ﷺ لم أسمع أحداً يرفعها،...وذكر منها: حديث: «**إذا رفع الرجل رأسه من آخر سجدة، واستوى جالساً فقد تمت صلاته وإن أحدث**»، فلهذه الغرائب – الكلام لأبي العرب– التي لم يروها غيره ضعَّف ابن معين حديثه"[١].

وقد حكم جمع من أهل العلم على هذا الطريق بالضعف، وهم:

- قال الترمذي: "هذا الحديث ليس إسناده بالقوي، وقد اضطربوا في إسناده"[٢].
- وقال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم رواه عن النبي ﷺ إلا عبد الله بن عمرو، وعبد الرحمن بن رافع لا نعلم روى عنه إلا الإفريقي، ولم يكن بحافظ للحديث، ولا نعلم له طريقاً إلا هذا الطريق"[٣].
- والإمام الخطابي؛ كما تقدم بيانه، وجعل في الحديث علة أخرى دالة على ضعفه، وهي مخالفته ومعارضته للأحاديث التي فيها إيجاب التشهد والتسليم، وبهذا وجه نقده للحديث.
- وقال الدار قطني: "عبد الرحمن بن زياد ضعيف، لا يحتج به"[٤].
- وقال البيهقي: "هو حديث ضعيف"[٥]. وقال في موضع آخر: "لا يصح، وعبد الرحمن بن زياد ينفرد به، وهو مختلف عليه في لفظه، وعبد الرحمن لا يحتج به كان يحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي لا يحدثان عنه؛ لضعفه، وجرحه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهما من الحفاظ"[٦].
- وقال ابن عبد البر: "...، ولا هذا الحديث يصح أصلاً؛ لأنه انفرد به الإفريقي عبد الرحمن بن زياد، لم يروه غيره وليس بحجة فيما يرويه وينفرد به عن الجميع؛ لضعفه في نقله"[٧].

---

(١) طبقات علماء إفريقية ص(٩٥-٩٦).

(٢) الجامع (٤٦٢/١).

(٣) المسند (٤٢٢/٦).

(٤) السنن (٢١٧/٢).

(٥) السنن الكبرى (١٩٩/٢).

(٦) المرجع السابق (٢٥٠/٢).

(٧) الاستذكار (٣٧٦/٤)، وينظر: التمهيد (٣٠١/٣).

- **الطريق الثاني:**

وهو طريق جعفر بن عون، وقد صرَّح فيه بالتحديث، إذ قال:حدثني عبد الرحمن بن رافع وبكر بن سوادة...

وجعفر بن عون هو: جعفر بن عون بن جعفر بن عمرو بن حُريث المخزومي، وهو صدوق، وكان مولده سنة عشرين ومئة، وقيل:سنة ثلاثين ومئة [١].

وعبد الرحمن بن رافع الذي روى عنه ابن عون هو: عبد الرحمن بن رافع التنوخي المصري، قاضي إفريقية، وهو ضعيف، مات سنة ثلاث عشرة ومئة، وقيل: بعدها؛ وعلى هذا فالإسناد بينهما منقطع؛ لعدم الإدراك[٢].

وأمَّا الراوي الآخر الذي روى عنه جعفر بن عون هذا الحديث هو: بكر بن سَوَادة بن ثُمَامة الجُذَامي المصري، وهو ثقة فقيه، مات سنة بضع وعشرين ومئة[٣].

وعليه فإسناد جعفر بن عون منقطع، وأمَّا تصريحه بالتحديث فهو خطأ، إمَّا منه أو ممن هو دونه.

- **الطريق الثالث:**

وهو طريق شجاع بن الوليد، عن عبد الرحمن بن رافع وبكر بن سوادة، عن عبد الله بن عمرو، مرفوعاً.

وشجاع هذا هو: شجاع بن الوليد بن قيس السَّكُوني، وهو صدوق له أوهام، مات سنة أربع ومئتين[٤]. ولم أقف على من ذكر تاريخ مولده، إلا أن الحافظ الذهبي قال في سير أعلام النبلاء: "وكان معمراً من أبناء التسعين"[٥] وعلى هذا يكون مولده قريباً من سنة أربع عشرة ومئة؛ وعليه فالإسناد بينه وبين عبد الرحمن بن رافع منقطع.

---

(١) تقريب التهذيب الترجمة (٩٤٨).

(٢) المرجع السابق الترجمة (٣٨٥٦).

(٣) المرجع السابق الترجمة (٧٤٢).

(٤) المرجع السابق الترجمة (٢٧٥٠).

(٥) (٩/٣٥٣-٣٥٥) الترجمة (١١٥).

وأمَّا روايته عن بكر بن سوادة، فالإمكان الحديثي بينهما غير ممكن، وذلك للأمور الآتية:

- لم أقف على من ذكر بكر بن سوادة أنه من شيوخ شجاع بن الوليد، وهو ليس من طبقة شيوخه (من حيث تاريخ المولد والوفاة).
- أن شجاع بن الوليد كوفي، وبكر بن سوادة مصري، وكثيراً ما يستدل الأئمة على بعد الشُقة واختلاف البلد على عدم ثبوت السماع.
- قال الخطيب البغدادي في الكفاية: "قيل إن أهل الكوفة: لم يكن الواحد منهم يسمع الحديث إلا بعد استكمال عشرين سنة، ويشتغل قبل ذلك بحفظ القرآن وبالتعبد"[1]. وهذا ممَّا يُستأنَس به في هذا المقام.

وعليه: فإن حديث شجاع بن الوليد منقطع –والله أعلم–، وتفرد عبد الرحمن الإفريقي بالحديث باقٍ، ولا يعكر عليه هذه الطرق؛ لانقطاعها، خاصة مع ما نصَّ عليه الأئمة الأعلام من تفرد عبد الرحمن بن زياد الإفريقي بهذا الحديث، واتفاقهم على ذلك.

الحكم على الحديث:

وعليه: فالحديث ضعيف سنداً، ومنكر متناً؛ لاضطرابه، ومخالفته ومعارضته للأحاديث التي فيها إيجاب التشهد والتسليم.

❁❁❁

(١) (١/١٩٨).

الفصل الثالث

مناقضة المروي للأصول والقواعد

ويتضمن حديثين.

الفصل الثالث:

مناقضة المروي للأصول والقواعد

الحديث الأول:

حديث بُصْرة[١] قال: تزوجت امرأة بكراً في سترها، فدخلتُ عليها فإذا هي حبلى، فقال النبي ﷺ: «**لها الصداق بما استحللت من فرجها، والولد عبد لك، فإذا ولدت فاجلدوها**، أو قال: **فحدوها**».

تعليق الإمام الخطابي:

قال **الإمام**: "هذا الحديث لا أعلم أحداً من الفقهاء قال به ، وهو مرسل ، ولا أعلم أحداً من العلماء اختلف في أن ولد الزنا حر إذا كان من حرة ، فكيف يستعبده ؟! ويشبه أن يكون معناه: -إن ثبت الخبر- أنه أوصاه به خيراً، أو أمره باصطناعه وتربيته واقتنائه ؛ لينتفع بخدمته إذا بلغ ، فيكون كالعبد له في الطاعة؛ مكافأة له على إحسانه وجزاء لمعروفه"[٢].

دراسة الحديث:

مدار هذا الحديث على سعيد بن المسيب، ووقفت عنه على أربعة طرق:

الطريق الأول:

أخرجه:

عبد الرزاق[٣] -ومن طريقه أبو داود[٤]، والطبراني[٥]،

---

(١) هو: **بُصْرة** -بَصْرة- **بن أكثم الأنصاري**، وقيل: الخزاعي، له صحبة، وله حديث في النكاح، -وهو حديث الدراسة- روى عنه سعيد بن المسيب، واختلف في اسمه، فقيل: "نَضْرة"، وقيل: "نَضْلة"، وقيل: "بُسْرة" ورجح الحافظ ابن حجر الأول. ينظر: معرفة الصحابة لابن منده (٢٩١/١)، تهذيب الكمال (١٨٩/٤)، الإصابة في تمييز الصحابة (٥٩٣/١-٥٩٤).

(٢) معالم السنن (٢١٧/٣ – ٢١٨).

(٣) المصنف (٢٥٠/٦) ح (١٠٧٠٥).

(٤) السنن (٤٦٧/٣) ح (٢١٣١).

(٥) المعجم الكبير (٤٨/٢) ح (١٢٤٣).

والدارقطني[١]، والحاكم[٢]، وأبو نعيم الأصبهاني في المعرفة[٣]، والبيهقي[٤]-، عن ابن جريج، عن صفوان بن سليم، عن سعيد ابن المسيب ، عن رجل من الأنصار -يُقال له: بُصْرة- قال: تزوجت امرأة بكراً في سترها، فدخلت عليها فإذا هي حبلى ، فقال النبي ﷺ: «**لها الصداق بما استحل من فرجها، والولد عبد لك ، فإذا ولدت فاجلدوها**». وهذا لفظ عبد الرزاق، والبقية بنحوه، وجاء في رواية الطبراني وأبي نعيم:"فاجلدوها مائة".

وقد ذكر عبد الرزاق في المصنف تصريح ابن جريج بالانقطاع، إذ قال: "حُدثت عن صفوان ابن سليم".

واختلفوا في اسم صاحب القصة ، فمنهم من قال: "بُصْرة بن أكثم الخزاعي"، وقيل: "نَضْرة"، وقيل: "نَضْلة" ، وقيل: "بُسرة"، ورجَّح الحافظ ابن حجر الأول[٥].

ومنهم من قال -كما سيأتي-: بُصْرة بن أبي بُصْرة الغفاري ، قال ابن القيم: "...، وذكر بعضهم: أنه بصرة بن أبي بصرة الغفاري، ووهم قائله"[٦].

الطريق الثاني:

أخرجه:

- عبد الرزاق[٧]،
- وأبو الفتح الأزدي في المخزون[٨]، والبيهقي [٩] من طريق بسطام بن جعفر المختار،

---

(١) السنن (٣٦٨/٤) ح (٣٦١٦).
(٢) المستدرك (٢١٨/٢) ح (٢٨٠٥).
(٣) (٢٧٠٧/٦) الترجمة (٢٩٣٣) ح (٦٤٦٩)،
(٤) السنن الكبرى (٢٥٤/٧) ح (١٣٨٨٩) و (١٣٨٩٠).
(٥) ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٥٩٣/١) الترجمة (٧٢١).
(٦) ينظر: تهذيب سنن أبي داود ــ مع عون المعبود ــ (١١٨/٦).
(٧) المصنف (٢٤٩/٦- ٢٥٠) ح (١٠٧٠٤).
(٨) (ص ٥٢) ح (٨).
(٩) السنن الكبرى (٢٥٤/٧) ح (١٣٨٩١).

- والدارقطني [١] -ومن طريقه الخطيب في الأسماء المبهمة[٢]- من طريق إسحاق بن إدريس،
- وأبو نعيم الأصبهاني[٣] في المعرفة من طريق يحيى بن عبد الله المسكين،

أربعتهم (عبد الرزاق ، وبسطام ، وإسحاق بن إدريس ، ويحيى) عن أبي إسحاق الأسلمي، عن سعيد بن المسيب ، عن رجل من الأنصار -يقال له: بُصرة- قال: تزوجت امرأة بكراً فدخلت عليها ، فإذا هي حبلى ، فقال النبي ﷺ: «**لها الصداق بما استحل من فرجها، والولد عبد لك ، فإذا ولدت فاجلدوها**». وهذا لفظ عبد الرزاق، والبقية بنحوه إلا أنهم لم يذكروا لفظ: "والولد عبد لك".

وجاء عند الدارقطني ، وأبي الفتح ، والبيهقي لفظ: "ففرَّق بينهما".

وخالفهم يحيى بن عبد الله المسكين فأرسل الحديث و لم يصله كالبقية.

الطريق الثالث:

أخرجه:

- أبو داود [٤] -ومن طريقه البيهقي[٥]-، والحاكم[٦] من طريق عثمان بن عمر،
- وسعيد بن منصور [٧] -ومن طريقه البيهقي [٨]- من طريق عبدالله بن المبارك،

كلاهما (عثمان بن عمر ، وعبد الله بن المبارك) عن علي بن المبارك، عن يحيى بن أبي كثير، عن يزيد بن نعيم، عن سعيد بن المسيب: "**أنَّ رجلاً تزوج امرأة فلما أصابها وجدها**

---

(١) السنن (٣٦٩/٤) ح (٣٦١٧).
(٢) (٣٨٧/٥) الترجمة (١٨٨). وجاء في المطبوع: "عن إسحاق الأسلمي" وهو خطأ، والصواب ما أُثبِت.
(٣) (٤١٦/١- ٤١٧) الترجمة (٣١٩) ح(١٢٣٣).
(٤) السنن (٤٦٨/٣) ح (٢١٣٢).
(٥) السنن الكبرى (٢٥٥/٧) ح (١٣٨٩٣).
(٦) المستدرك (٢١٨/٢) ح (٢٨٠٦).
(٧) السنن (١٨٨/١).
(٨) السنن الكبرى (٢٥٥/٧)، ح (١٣٨٩٤).

حبلى، فرفع ذلك إلى النبي ﷺ ففرَّق بينهما، وجعل لها الصداق، وجلدها مائة" هكذا مرسلاً.

وهذا لفظ سعيد بن منصور ، وذكره أبو داود مختصراً ، لكن رواية عثمان بن عمر عند الحاكم موصولة، وزاد في لفظه: "فجعل النبي ﷺ ولدها عبداً له، وفرَّق بينهما".

وأشار أبو داود إلى طرق أخرى مرسلة عن سعيد ين المسيب ، فقال: "وروى هذا الحديث قتادة عن سعيد بن يزيد، عن ابن المسيب، ورواه يحيى بن أبي كثير، عن يزيد ابن نعيم ، عن سعيد بن المسيب، وعطاء الخراساني ، عن سعيد بن المسيب ، أرسلوه كلهم...، وكلهم قال في حديثه: "جعل الولد عبداً له ".

و لم أقف على من أخرج روايتي: سعيد بن يزيد ، وعطاء الخراساني.

الطريق الرابع:

أخرجه:

- ابن منده في المعرفة[1]، من طريق الفروي إسحاق بن عبد الله ، عن محمد بن سعيد ابن المسيب ، قال: خرجت أنا وأبي من المسجد فلقيه أبو سلمة بن عبد الرحمن، فقال: يا أبا محمد، ما تقول في رجل تزوج امرأة بكراً فولدت لخمسة أشهر؟ قال لنا أبو محمد: تزوج بسرة الغفاري أو الكندي امرأة فولدت لخمسة أشهر، فأتى زوجها رسول الله ﷺ فأمره أن يجلدها مائة جلدة ، ثم يدفع ولدها إليه عبداً له".

قال ابن منده: غريب ، لا يُعرف إلا من هذا الوجه.

دراسة الاختلاف ، والحكم على الحديث:

من خلال تخريج الحديث تبين أن مداره على: (سعيد بن المسيب بن حزْن القرشي، أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار)[2] واختلف عليه في سنده ومتنه:

---

(١) (١/٢٦٦) الترجمة (٨٢).

(٢) تقريب التهذيب الترجمة(٢٣٩٦).

أولاً- الاختلاف في الإسناد ، فقد رُوي على وجهين، وهما:

الوجه الأول: الموصول ، وقد روى هذا الوجه:

١. عبد الملك بن عبد العزيز بن جُريج الأموي مولاهم ، وهو ثقة فقيه فاضل ، وكان يدلس ويرسل[(١)].

٢. إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي ، أبو إسحاق المدني ، وهو متروك[(٢)].

وقد ذكر الدارقطني[(٣)]، والبيهقي[(٤)]، عن عبد الرزاق أنه قال: "وحديث ابن جريج، عن صفوان هو: ابن جريج ، عن إبراهيم بن أبي يحيى ، عن صفوان بن سليم".

فهذا خبر من عبد الرزاق أن ابن جُريج قد أخذ الحديث من إبراهيم بن أبي يحيى ، ومما يؤيد ذلك: أنَّ عبد الرزاق أخرج في المصنف تصريح ابن جريج بالانقطاع كما ذكرت ذلك آنفاً.

وقد سُئل أبو حاتم عن هذا الحديث؟ فقال: "هذا حديث مرسل ليس بمتصل، ورواه يحيى بن أبي كثير ، عن يزيد بن نعيم ، عن سعيد بن المسيب ، لا يجاوزه مرفوعاً.

وما رواه ابن جريج، عن صفوان بن سليم، عن ابن المسيب، عن نضرة بن أكثم، ليس هو من حديث صفوان بن سليم، ويُحتمل أن يكون من حديث ابن جُريج، عن إبراهيم بن أبي يحيى، عن صفوان بن سليم؛ لأن ابن جُريج يدلس عن ابن أبي يحيى ، عن صفوان بن سليم غير شيء، وهو لا يحتمل أن يكون منه"[(٥)].

وهذا الاحتمال الذي ذكره أبو حاتم يؤكده ما نقله الدارقطني والبيهقي عن عبدالرزاق ، وكذلك تصريح ابن جُريج بالانقطاع.

فالخلاصة: أنه لم يصل هذا الحديث إلا إبراهيم بن أبي يحيى وهو: متروك الحديث ، فلا اعتبار لهذا الطريق ، بل هو منكر.

---

(١) تقريب التهذيب الترجمة (٤١٩٣).

(٢) المرجع السابق الترجمة (٣٦٨).

(٣) السنن (٣٦٨/٤).

(٤) السنن الكبرى (٢٥٤/٧).

(٥) العلل (٦٤/٤- ٦٦) ح (١٢٥٩).

الوجه الثاني: المرسل ، وقد روى هذا الوجه:

١-إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، أبو إسحاق المدني ، وهو متروك.
وهذا الطريق ساقط لحال إبراهيم بن أبي يحيى ، فلا يعول عليه.

٢-محمد بن سعيد بن المسيب المخزومي المدني، وهو مقبول[١] ، لكن في الإسناد إليه الفروي وهو: إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة الأموي مولاهم المدني ، وهو متروك[٢] ، فلا اعتبار بهذا الطريق أيضاً.

٣-سعيد بن يزيد البصري ، وفيه جهالة. قال أبو حاتم: شيخ لم يرو عنه غير قتادة[٣].

٤-عطاء بن أبي مسلم أبو عثمان الخراساني ، واسم أبيه: ميسرة ، وقيل: عبد الله ، وهو صدوق يهم كثيراً ، ويرسل، ويدلس[٤].

٥-يزيد بن نُعيم بن هَزّال الأسلمي، وهو مقبول[٥]، وقد حصل خلاف في إحدى الطرق إليه، وهو طريق: عثمان بن عمر بن فارس العبدي، فالراوي عنه وهو محمد ابن المثنى، قد اختلف عليه في إسناده على وجهين:

الوجه الأول: رُوي موصولاً، وروى هذا الوجه: الحسين بن محمد بن زياد العبدي النيسابوري، وهو ثقة حافظ مصنف[٦].

الوجه الثاني: رُوي مرسلاً، وروى هذا الوجه: سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير ابن شداد الأزدي، أبو داود، وهو ثقة حافظ مصنف "السنن" وغيرها، من كبار العلماء[٧]. وهذا هو الوجه المحفوظ، بل هو الصحيح؛ وذلك لعدة أمور:

---

(١) تقريب التهذيب الترجمة (٥٩١٣).
(٢) المرجع السابق الترجمة (٣٦٨).
(٣) المرجع السابق الترجمة (٢٤٢١).
(٤) المرجع السابق الترجمة (٤٦٠٠).
(٥) المرجع السابق الترجمة (٧٧٨٧).
(٦) المرجع السابق الترجمة (١٣٤٨).
(٧) المرجع السابق الترجمة (٢٥٣٣).

- أن الراوي لهذا الوجه هو الإمام أبي داود، وإن كان الراوي للوجه الآخر ثقة، إلا أن إمامة أبي داود ومنـــزلته في علم الحديث تجعل جانبه هو الأقوى.
- أنَّ هذا الوجه يتفق مع ما رواه عبد الله بن المبارك، عن علي بن المبارك ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن يزيد بن نعيم، عن ابن المسيب، مرسلاً.
- وقوع هذا الوجه في ديوان من دواوين السنة المشهورة والمتقدمة، بخلاف الوجه الآخر الذي جاء عند الحاكم في المستدرك.

فالخلاصة: أن أقوى هذه الطرق طريق: سعيد بن يزيد ، وعطاء الخراساني ، ويزيد بن نُعيم. والمحفوظ هذا الوجه، بل هو الصحيح ؛ إذ الوجه الأول منكر ؛ كما تقدم وبذا حكم عدد من الأئمة: أبو حاتم الرازي ،.وهو ظاهر كلام الإمام الخطابي.

وقال عبد الحق الأشبيلي: "...، والإرسال هو الصحيح "[1].

ثانياً- الاختلاف في المتن:

لقد سبق أن ذكرنا أن الوجه الصحيح من هذا الحديث هو الوجه المرسل ، وقد اخُتلف **في متنه ، فالراوي عن يزيد بن نعيم: وهو: علي بن المبارك الهُنَائي قد اختلفوا عليه:**

١. فرواه: عثمان بن عمر بن فارس العبدي -وهو: ثقة -، بزيادة لفظ: "فجعل الـــنبي ﷺ ولدها عبداً له"، كما في المستدرك عند الحاكم ، وروايته عند أبي داود مختصـــرة لم ترد فيها هذه الزيادة.

٢. ورواه: عبد الله بن المبارك المروزي ، وهو الإمام الثقة الثبت ، الفقيه العالم ، الجواد ، المجاهد[2] ، بدون زيادة: "والولد عبد لك" والذي يظهر -والله أعلـــم- أنَّ هـــذه اللفظة: "والولد عبد لك" غير ثابتة في الحديث ، وذلك لعدة أمور، وهي:

- أنَّ عبد الله بن المبارك الذي روى هذا الحديث من طريق يزيد بن نعيم لم يذكر هذه اللفظة، وعبد الله بن المبارك هو من هو في عدالته وضبطه وفقهه.

---

(١) الأحكام الوسطى (١٥٦/٣).

(٢) تقريب التهذيب الترجمة (٣٥٧٠).

- أنَّ هذه اللفظة فيها نكارة ؛ لمخالفتها لعمومات الشريعة الإسلامية وقواعدها وأصولها المقررة، فالأصل في الآدمي الحرية، والعبودية لا تكون إلا بأسباب مشروعة، ولا يُعلم أن الزنا من أسباب الرق والعبودية ، وبهذا نقد الإمام الخطابي هذا الحديث إذ قال: "...، ولا أعلم أحداً من العلماء اختلف في أن ولد الزنا حر إذا كان من حرة ، فكيف يستعبده !".

وكذلك الإمام ابن القيم أشار إلى شيء من ذلك ، فقال عند شرحه للحديث: "...، وقد اشتمل على أربعة أحكام –وذكرها– إلى أنْ قال: الحكم الرابع: إرقاق ولد الزنا ، وهو موضع الإشكال في الحديث، وبعض الرواة لم يذكره في حديثه ، كذلك رواه سعيد وغيره، وإنما قالوا: "ففرق بينهما، وجعل لها الصداق، وجلدها مائة"، وعلى هذا فلا إشكال في الحديث. وإن ثبتت هذه اللفظة فقد قيل: إن هذا لعله كان أول الإسلام، حين كان الرق يثبت على الحر المدين ثم نسخ ، وقيل: إن هذا مجاز والمراد به: استخدامه"[1].

الحكم على الحديث

الحديث من وجهه الراجح ضعيف للإرسال.

ومن الأئمة الذين وجهوا نقداً لمتن هذا الحديث الإمام البيهقي إذ قال: وأجمع أهل العلم على أن ولد الزنا من الحرة يكون حراً ، فيشبه أنْ يكون هذا الحديث –إن كان صحيحاً– منسوخاً، والله أعلم[2].

❁❁❁

(١) تهذيب سنن أبي داود – مع عون المعبود – (١٢٠/٦).

(٢) معرفة السنن والآثار (٩٢/١٠).

الحديث الثاني:

عن أبي الحسن مولى بني نوفل: أنه استفتى ابن عباس رضي الله عنهما في مملوك كانت تحته مملوكة، فطلقها تطليقتين، ثم عتقا بعد ذلك، هل يصلح له أن يخطبها؟ قال: «**نعم، قضى بذلك رسول** ﷺ».

تعليق الإمام الخطابي:

قال الإمام: "لم يذهب إلى هذا أحد من العلماء فيما أعلم، وفي إسناده مقال، وقد ذكر أبو داود، عن أحمد بن حنبل، عن عبد الرزاق، أن ابن المبارك – علي بن المبارك- قال:" أبو الحسن هذا لقد تحمل صخرة عظيمة ".

يريد بذلك إنكار ما جاء به الحديث، ومذهب عامة الفقهاء أن المملوكة إذا كانت تحت مملوك فطلقها تطليقتين، أنها لا تحل إلا بعد زوج" [(١)].

دراسة الحديث:

وقفتُ على طريقٍ واحدٍ لهذا الحديث:

فأخرجه:

- أبو داود[(٢)]، والنسائي[(٣)]، وأحمد[(٤)]، والدارقطني[(٥)]، والحاكم[(٦)]، من طريق يحيى ابن سعيد،
- وأبو داود[(٧)]، من طريق عثمان بن عمر،

كلاهما (يحيى بن سعيد، عثمان بن عمر) **عن علي بن المبارك،**

---

(١) معالم السنن (٣/٢٣٩).

(٢) السنن (٣/٥١١) ح(٢١٨٧).

(٣) السنن(٦/٤٦٦) ح(٣٤٢٧)، وفي الكبرى (٥/٢٦٣) ح(٥٥٩١).

(٤) المسند (٣/٤٧٢) ح(٢٠٣١).

(٥) السنن (٤/٤٧٩- ٤٨٠) ح(٣٨٤٥).

(٦) المستدرك (٢/٢٤٥-٢٤٦) ح(٢٨٨٢).

(٧) السنن (٣/٥١١) ح(٢١٨٨).

- وعبد الرزاق[١] -ومن طريقه: النسائي [٢]، وابن ماجه [٣]، وأحمد [٤]، والطحاوي في شرح مشكل الآثار[٥]، والطبراني [٦]- **عن معمر**،
- والطحاوي في مشكل الآثار[٧] عن محمد بن سليمان الباغندي،
- والطبراني [٨] عن علي بن عبد العزيز،
- والد ارقطني [٩] من طريق علي بن سهل بن المغيرة،
- والبيهقي[١٠] من طريق محمد بن إسماعيل الترمذي،

أربعتهم (محمد بن سليمان الباغندي، علي بن عبد العزيز، علي بن سهل بن المغيرة، محمد بن إسماعيل الترمذي) عن أبي نعيم –الفضل بن دُكين–، **عن شيبان بن عبد الرحمن** النَّحْوي،

- والطحاوي في شرح مشكل الآثار[١١]، والطبراني[١٢]، من طريق **معاوية بن سلَّام**،

أربعتهم (علي بن المبارك، معمر، شيبان النَّحْوي، ومعاوية بن سلَّام) عن يحيى بن أبي كثير، عن عمر بن مُعتِّـــب، عن أبي الحسن مولى بني نوفل، أنه استفتى ابن عباس رضي الله عنه في مملوك كانت تحته مملوكة، فطلقها تطليقتين، ثم عتقا بعد ذلك، هل يصلح له أن يخطبها؟ قال: «نعم، قضى بذلك رسول ﷺ» وهذا لفظ يحيى بن سعيد عن علي بن المبارك عند أبي داود، وأما رواية عثمان بن عمر عنه، فقد زاد فيها: "**بقيت لك واحدة، قضى بذلك** رسول **الله** ﷺ".

---

(١) المصنف (٧/٢٤٤-٢٤٥) ح(١٢٩٨٩).
(٢) السنن (٦/٤٦٦-٤٦٧) ح(٣٤٢٨)، وفي الكبرى (٥/٢٦٣) ح(٥٥٩٢).
(٣) السنن (٣/٢٢٧) ح(٢٠٨٢).
(٤) المسند (٥/٢٠٧) ح (٣٠٨٨).
(٥) (٧/٤٦١) ح(٣٠٠٨).
(٦) المعجم الكبير (١٠/٤٠٠) ح(١٠٨١٤).
(٧) (٧/٤٦٢) ح (٣٠٠٩).
(٨) المعجم الكبير (١٠/٤٠٠) ح(١٠٨١٣)
(٩) السنن (٤/٤٨٠) ح(٣٨٤٦).
(١٠) السنن الكبرى (٧/٦٠٨) ح(١٥١٨٠).
(١١) (٧/٤٥٨) ح(٣٠٠٧).
(١٢) المعجم الكبير (١٠/٤٠٠) ح (١٠٨١٥).

وأمَّا رواية معاوية بن سلَّام وشيبان النَّحْوي-في إحدى الروايات عنه-، فجاءت بلفظ:" فطلقها **تطليقتين، فبانت منه"**، وأما رواية علي بن عبد العزيز- وروايته عن الفضل بن دكين، عن شيبان النَّحْوي-، فجاءت بدون لفظ:" **فبانت منه"**، وجاءت رواية سليمان الباغندي عن الفضل بن دكين، عن شيبان النَّحْوي بلفظ: **"فطلقها تطليقة، فبانت منه"**.

دراسة الاختلاف، والحكم على الحديث:

مما سبق تبين أن الحديث مداره على يحى بن أبي كثير الطائي مولاهم، أبو نصر اليَمَامي، قال ابن حجر في التقريب: "ثقة ثبت، لكنه يدلس ويرسل"[١] لكنه في هذا الحديث صرَّح بالتحديث كما جاء عند أبي داود.

وقد اُختلِف عليه في متن هذا الحديث اختلافاً شديداً؛ كما تقدم، والرواة عنه جميعهم ثقات[٢]. ولن أطيل بذكر أوجه الاختلاف ؛ لأن علة الحديث هو عمر بن مُعَتِّب المدني الذي روى عنه يحى بن أبي كثير هذا الحديث، قال ابن حجر في التقريب: "ضعيف"[٣].

وقد حكم الإمام الطحاوي على هذا الحديث بالاضطراب، إذ قال – عقباً على رواية الباغندي، السابق ذكرها-: "...فكتبناه؛ لأن فيه أنه كان طلقها تطليقة واحدة، ولنقف بذلك على اضطراب هذا الحديث، وأنه لا يجوز أن يُحتجَّ به إذا كان كذلك"[٤].

وكذلك حكم الإمام الخطابي على هذا الحديث بالضعف، إذ قال: "وفي إسناده مقال"، وجعل أيضاً في الحديث علة أخرى، وهي المخالفة لما تقرر أن المملوكة إذا كانت تحت مملوك فطلقها تطليقتين، أنها لا تحل إلا بعد زوج، وبهذا وجه نقده للحديث.

وقال الذهبي: "هذا حديث منكر"[٥].

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف سنداً، ومنكر متناً.

---

(١) الترجمة (٧٦٣٢).

(٢) ينظر: تقريب التهذيب ترجمة: علي بن المبارك (٤٧٨٧)، معمر بن راشد (٦٨٠٩)، شيبان النَّحْوي (٢٨٣٣)، معاوية بن سلَّام (٦٧٦١).

(٣) الترجمة (٤٩٧١).

(٤) شرح مشكل الآثار (٤٦٢/٧).

(٥) ميزان الاعتدال (٥١٤/٤).

ومن **الأئمة الذين وجهوا نقداً لمتن هذا الحديث الإمام الطحاوي، إذ قال**:"...ثم تأملنا متن هذا الحديث فوجدناه مستحيلاً؛ لأن طلاق ذلك المملوك زوجته التطليقتين اللتين كان طلقهما إياها في حال رقه ورقها، لا تخلو من أحد وجهين: أن يكون عاملاً، فيكون حكمه حكم التحريم حتى تنكح زوجاً غيره؛ إذ التطليقتان تحرمانها عليه كذلك، أو يكون غير عامل؛ لأن طلاق المملوك ليس بشيء على ما كان عبد الله بن عباس يذهب إليه في طلاق المماليك"[(١)].

❁❁❁

(١) شرح مشكل الآثار (٤٥٩/٧).

الفصل الرابع

اضطراب الحديث واختلافه

ويتضمن ثلاثة أحاديث.

الفصل الرابع:

اضطراب الحديث واختلافه

الحديث الأول:

حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «**اليد العليا خير من اليد السفلى، واليد العليا المنفقة والسفلى السائلة**».

تعليق الإمام الخطابي:

قال الإمام: "رواية من قال: "المتعففة" أشبه وأصح في المعنى؛ وذلك أن ابن عمر قال هذا الكلام، وهو يذكر: الصدقة والتعفف منها، فعطف الكلام على سببه الذي عليه وعلى ما يطابقه في معناه أولى"(١).

وقال أيضاً في موضعٍ آخر: "ويؤكد هذا –أي ترجيح رواية: المتعففة– حديث حكيم بن حزام: أخبرناه محمد بن هاشم، نا الدبري، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن عروة وسعيد بن المسيب: "أنَّ النبي ﷺ أعطى حكيم بن حزام دون ما أعطى أصحابه، فقال حكيم: يا رسول الله، ما كنت أظن أن تقصر بي دون أحد، فزاده حتى رضي، فقال رسول الله ﷺ: «اليد العليا خير من اليد السفلى» قال: ومنك يا رسول الله ﷺ. قال: «ومني». قال: "والذي بعثك بالحق لا أرزأ بعدك أحداً شيئاً" فلم يقبل عطاء ولا ديواناً حتى مات.

فقال الإمام: فلو كانت اليد العليا المعطية؛ لكان حكيم قد توهم أن يداً خير من يد رسول الله ﷺ لقوله: "ومنك يا رسول الله" يريد أن التعفف من مسألتك كهو عن مسألة غيرك؟ فقال:" نعم" فكان بعد ذلك لا يقبل العطاء"(٢).

دراسة الحديث:

هذا الحديث من رواية عبد الله بن عمر –رضي الله عنهما–، ووقفت عنه على ثلاثة طرق:

---

(١) معالم السنن (٢/٧٠).

(٢) غريب الحديث (١/٥٩٥).

- **الطريق الأول:**

- **طريق نافع، عن ابن عمر – رضي الله عنهما– ووقفت عنه على ثلاثة طرق:**

الطريق **الأول:**

أخرجه:

- البخاري[١]،
- وأبو داود[٢]،
- وأبو نعيم الأصبهاني[٣] من طريق محمد بن غالب.
- والبيهقي[٤] من طريق إسماعيل بن إسحاق القاضي،
- والبيهقي في شعب الإيمان[٥] من طريق عثمان بن سعيد،

خمستهم: (البخاري، وأبو داود، ومحمد بن غالب، وإسماعيل بن إسحاق القاضي، وعثمان بن سعيد)، **عن عبد الله بن مسلمة القعنبي،**

- ومسلم [٦]، والنسائي [٧] –ومن طريقه: القضاعي[٨]–،
- والبيهقي[٩] من طريق محمد بن شاذان،

ثلاثتهم: (مسلم، والنسائي، ومحمد بن شاذان) **عن قتيبة بن سعيد،**

- وأبو عوانه في المسند[١٠] من طريق **عبد الله بن وهب،**

---

(١) الصحيح (ص٢٧٦) ح (١٤٢٩).
(٢) السنن (٣/٨٦-٨٧) ح (١٦٤٨).
(٣) المستخرج على صحيح مسلم (٣/١٠٥) ح (٢٣٠٩).
(٤) السنن الكبرى (٤/٣٣١)، ح (٧٨٧٩).
(٥) (٥/١٥٤) ح (٣٢٢٩).
(٦) الصحيح (٤٢٠) ح (٩٤- ١٠٣٣).
(٧) السنن (٥/٦٥) ح (٢٥٣٢)، وفي الكبرى (٣/٥٠) ح(٢٣١٤)
(٨) مسند الشهاب (٢/٢٢٢) ح (١٢٣١).
(٩) السنن الكبرى (٤/٣٣١) ح (٧٨٧٩).
(١٠) أشار إلى ذلك ابن حجر في الإتحاف (٩/٢٨٦)ح (١١١٦٧).

- وأبو نعيم الأصبهاني [١]من طريق **يحيى بن بكير**،
- والبغوي في شرح السنة[٢] من طريق **أبي مصعب الزهري**،
- وابن عساكر[٣] من طريق: **سويد بن سعيد**–،

ستتهم: (عبد الله بن مسلمة القعنبي، وقتيبة بن سعيد، وعبد الله بن وهب، ويحيى بن بكير، وأبو مصعب الزهري، وسويد بن سعيد) **عن مالك**، عن نافع، عن عبد الله بن عمر، أنَّ رسول الله ﷺ قال –وهو على المنبر، وهو يذكر الصدقة والتعفف عن المسألة–: «**اليد العليا خير من اليد السفلى، واليد العليا هي المنفقة والسفلى السائلة**». وهذا لفظ مالك في الموطأ[٤]، والباقي بنحوه، إلا أن رواية إسماعيل القاضي ومحمد بن شاذان عند البيهقي، قالا: "المتعففة" بدلاً من "المنفقة".

ورواية سعيد بن سويد: جاءت بلفظ: "اليد العليا خير من اليد السفلى، اليد العليا المنفقة".

الطريق الثاني:

أخرجه:

- البخاري [٥]،
- والخطابي في غريب الحديث[٦]، من طريق: علي بن عبد العزيز،
- والبيهقي [٧] من طريق العباس محمد بن الدوري،

ثلاثتهم: (البخاري، وعلي بن عبد العزيز، والعباس محمد بن الدوري) عن عارم،

- وأحمد [٨] عن يونس،

---

(١) المسند المستخرج على صحيح مسلم (١٠٥/٣) ح (٢٣٠٩).
(٢) (١١١/٦) ح (١٦١٤).
(٣) المعجم (١١٩٦/٢) ح (١٥٦٣).
(٤) الموطأ (١٤٥٣/٥) ح (٨٣٦).
(٥) الصحيح (ص٢٧٦) ح (١٤٢٩).
(٦) (٥٩٥/١).
(٧) السنن الكبرى (٣٣١/٣) ح (٧٨٨٠).
(٨) المسند (٢١/١٠) ح (٥٧٢٨).

- والدارمي[١]، وعبد بن حميد في المنتخب[٢] عن سليمان بن حرب،
- وابن عبد البر[٣] من طريق مسدد بن مسرهد،

أربعتهم: (عارم، ويونس، وسليمان بن حرب، ومسدد بن مسرهد) عن **حماد بن زيد،**

- والبزار[٤] من طريق: **إسماعيل بن إبراهيم،**

كلاهما: (حماد بن زيد، وإسماعيل بن إبراهيم) عن **أيوب،** عن نافع، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال –وهو على المنبر وذكر الصدقة والتعفف والمسألة–: «**اليد العليا خير من اليد السفلى، فاليد العليا هي المنفقة والسفلى هي السائلة**» وهذا لفظ البخاري، والبقية بنحوه، إلا أن رواية عارم من طريق: علي بن عبد العزيز، ورواية مسدد بن مسرهد، جاءت بلفظ: "المتعففة"

ولفظ رواية: سليمان بن حرب: "اليد العليا خير من اليد السفلى، واليد العليا يد المعطي واليد السفلى يد السائل" ورواية: يونس، وإسماعيل بن إبراهيم بنحوه.

الطريق الثالث:

أخرجه:

- أحمد [٥] من طريق **عبد الله بن المبارك،**
- والطبري في تهذيب الآثار[٦] عن محمد بن عبد الله بن بزيع،
- وابن حبان[٧]، من طريق أحمد بن المقدام،

كلاهما: (محمد بن بزيع، وأحمد بن المقدام) **عن فضيل بن سليمان،**

- والطبري في تهذيب الآثار[٨] من طريق **صدقة،**

---

(١) السنن (١٠٢٨/٢) ح (١٦٩٢).
(٢) (٢٦/٢) ح (٧٧٣).
(٣) التمهيد (٤٥٩/١٦).
(٤) المسند (٧٩/١٢) ح (٥٥٣٠).
(٥) المسند (٢٤٨/٩) ح (٥٣٤٤).
(٦) (٤٣/١) ح (٧٢) مسند عمر بن الخطاب.
(٧) الصحيح (١٥١/٨) ح (٣٣٦٤).
(٨) (٤٤/١) ح (٧٣) مسند عمر بن الخطاب.

- والخطيب البغدادي في تاريخه[١] من طريق حفص بن عبد الله،
- والبيهقي[٢] من طريق عبد الله بن الوليد العدني،

كلاهما: (حفص بن عبد الله، عبد الله بن الوليد العدني) **عن إبراهيم بن طهمان،**

- والبيهقي[٣] من طريق **حفص بن ميسرة،**

خمستهم (عبد الله بن المبارك، وفضيل بن سليمان، وصدقة، وإبراهيم بن طهمان، وحفص بن ميسرة) **عن موسى بن عقبة،** عن نافع، عن ابن عمر، أنَّ رسول الله ﷺ قال – وهو يذكر الصدقة والتعفف منها والمسألة–: «اليد العليا خير من اليد السفلى، واليد العليا المنفقة والسفلى السائلة» وهذا لفظ أحمد، والبقية بنحوه، إلا أن رواية: محمد بن عبد الله بن بزيع، عن الفضيل بن سليمان، وكذلك رواية: صدقة، ورواية: عبد الله بن الوليد العدني، عن إبراهيم بن طهمان،جاءت بلفظ: "المتعففة" بدلاً من "المنفقة".

الطريق الثاني:

- **طريق عبد الله بن دينار، عن ابن عمر– رضي الله عنهما–:**

أخرجه:

- ابن حبان [٤] من طريق عبد العزيز بن مسلم،
- وأبو عبد الرحمن السلمي في الأربعين في التصوف[٥] من طريق موسى بن عقبة،
- والقضاعي [٦] من طريق سليمان بن القرشي،

ثلاثتهم: (عبد العزيز بن مسلم، وموسى بن عقبة، وسليمان بن القرشي) **عن عبد الله ابن دينار،** عن ابن عمر، قال الرسول ﷺ: «اليد العليا خير من اليد السفلى» وهذا لفظ ابن حبان، والبقية بمثله، إلا رواية: موسى بن عقبة، قال فيها: «اليد العليا المتعففة واليد السفلى السائلة».

---

(١) (٤/٦٨٧).

(٢) السنن الكبرى (٣/٣٣٢) ح (٧٨٨١).

(٣) السنن الكبرى (٣/٣٣٢) ح(٧٨٨٢).

(٤) الصحيح (٨/١٤٨) ح(٣٣٦١).

(٥) (ص ٩).

(٦) مسند الشهاب (٢/٢٢٢) ح (١٢٣٠).

الطريق الثالث:

- **طريق سعيد بن عمرو بن العاص، عن ابن عمر –رضي الله عنهما–:**

أخرجه:

- أحمد[١] من طريق إسحاق بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص، عن أبيه: سعيد ابن عمرو، عن ابن عمر، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**اليد العليا خير من اليد السفلى**» قال ابن عمر: فلم أسأل عمر عمن سواه من الناس.

دراسة الاختلاف، والحكم على الحديث:

من خلال تخريج الحديث تبين أنه حصل خلاف في طريق نافع، وعبد الله بن دينار.

أولاً– طريق نافع: حصل خلاف حول طريق نافع، ومن عدة طرق أيضاً:

١– طريق مالك: وروى هذا الطريق كل من:

أ- عبد الله بن مسلمة بن قعنب القعنبي الحارثي، أبو عبد الرحمن البصري، وهو ثقة عابد، وكان ابن معين وابن المديني لا يقدمان عليه في الموطأ أحداً[٢]، واختلف عليه في متن الحديث من وجهين:

الوجه الأول: قولهم: "اليد العليا هي المنفقة" وروى هذا الوجه كل من:

- محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي، أبو عبد الله البخاري، وهو جبل الحفظ وإمام الدنيا في فقه الحديث[٣].
- سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد الأزدي السجستاني، أبو داود، وهو ثقة حافظ مصنف، وغيرها من كبار العلماء[٤].
- عثمان بن سعيد الدارمي، أبو سعيد السجستاني، قال عنه ابن حبان: "أحد أئمة الدنيا"[٥]، وقال الذهبي: "الإمام العلامة الناقد صاحب المسند الكبير والتصانيف"[٦].

---

(١) المسند (٢٢٨/١٠) ح (٦٠٣٩).

(٢) تقريب التهذيب الترجمة (٣٦٢٠)

(٣) المرجع السابق الترجمة (٥٧٢٧).

(٤) المرجع السابق الترجمة (٢٥٣٣).

(٥) الثقات (٤٥٥/٨).

(٦) سير الأعلام (٣١٩/١٣) الترجمة (١٤٨).

- أبو جعفر محمد بن غالب الضبي البصري التمار التمتام، قال ابن أبي حاتم:"صدوق"[١]، وقال الدارقطني:" ثقة، لكنه وهم في أحاديث..."[٢] لكنه تُوبع في هذا الحديث، و لم يهم.

الوجه الثاني: قولهم:" واليد العليا المتعففة" وروى هذا الوجه:

- إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد القاضي، قال ابن أبي حاتم:" ثقة صدوق"[٣].

ومن خلال ما سبق يتضح أن الأكثر، وكذلك الأثبت والأوثق قد رووا هذا الحديث، عن عبد الله بن مسلمة القعنبي، عن مالك، بلفظ:" واليد العليا هي المنفقة"

وبهذا يكون الوجه الأول هو المحفوظ عن عبد الله بن مسلمة القعنبي.

وممن روى عن الإمام مالك هذا الحديث أيضاً:

- قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف الثقفي، أبو رجاء البغلاني، وهو ثقة ثبت[٤]، واختلف عليه في متن الحديث من وجهين:

الوجه **الأول: قولهم:" واليد العليا المنفقة" وروى هذا الوجه كل من:**

- مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، وهو ثقة حافظ إمام مصنف عالم بالفقه[٥].
- أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار، أبو عبد الرحمن النسائي، وهو الحافظ صاحب السنن[٦].

الوجه الثاني: قولهم: "واليد العليا المتعففة" ولم يرو هذا الوجه إلا:

- محمد بن شاذان أبو سعيد النيسابوري الأصم، قال عنه الذهبي: "شيخ عالم متقن"[٧].

---

(١) الجرح والتعديل (٨/٥٥) الترجمة (٢٥٤).

(٢) سؤالات أبي عبد الرحمن السلمي للدارقطني (ص٢٩٠) الترجمة (٣٥٠).

(٣) الجرح والتعديل (٢/١٥٨) الترجمة (٥٣١).

(٤) تقريب التهذيب الترجمة (٥٥٢٢).

(٥) المرجع السابق الترجمة (٦٦٢٣).

(٦) المرجع السابق الترجمة (٤٧).

(٧) تاريخ الإسلام (٢١/٢٦٤).

إذن الأكثر، وكذلك الأثبت قد رووا هذا الحديث عن قتيبة، بلفظ: "واليد العليا المنفقة"؛ وعليه يكون الوجه الأول هو المحفوظ من رواية قتيبة ابن سعيد.

وممن **روى عن الإمام مالك هذا الحديث أيضاً، وكانت روايتهم بلفظ: "اليد العليا المنفقة"، هم:**

- أحمد بن أبي بكر بن الحارث بن زرارة بن مصعب بن عبد الرحمن بن عوف، أبي مصعب الزهري المدني، الفقيه صدوق [١].
- عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم، أبو محمد المصري، وهو فقيه، ثقة حافظ عابد[٢].
- سويد بن سعيد بن سهل الهروي الأصل، ثم الحدثاني، ويقال له: الأنباري، أبو محمد، وهو صدوق في نفسه، إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه فأفحش فيه ابن معين القول[٣]. لكنه تابع الثقات في هذا الحديث.
- يحيى بن عبد الله بن بكير الحافظ، أبو زكريا المخزومي مولاهم البصري، قال الذهبي في الكاشف:" قال أبو حاتم: كان يفهم هذا الشأن، ولا يحتج به، قال النسائي: ضعيف، قلت –والقول للذهبي– كان صدوقاً واسع العلم مفتياً"[٤]. وقال ابن حجر: "ثقة في الليث، وتكلموا في سماعه من مالك"[٥] وبيان ذلك ما جاء في تهذيب التهذيب، قال ابن حجر: "قال الساجي، قال ابن معين: سمع يحيى بن بكير "الموطأ" بعرض حبيب كاتب الليث وكان شر عرض، كان يقرأ على مالك خطوط الناس ويصفح ورقتين ثلاثة"[٦]. وقد أخرج له الإمام البخاري في صحيحه ست روايات عن الإمام مالك، مما يدلنا على أن الإمام البخاري كان ينتقي من رواياته عن الإمام مالك[٧].

---

(١) تقريب التهذيب الترجمة (١٧).

(٢) المرجع السابق الترجمة (٣٦٩٤).

(٣) المرجع السابق الترجمة (٢٦٩٠).

(٤) (٤/٤٨٧) الترجمة (٦١٩٣).

(٥) تقريب التهذيب الترجمة (٧٥٨٠).

(٦) (٤/٣٦٨).

(٧) الروايات هي: (١) ص٤٦٢ ح (٢٦٢٩)، (٢) ص٥٥٦ ح (٣١٤٩)، (٣) ص٧١٤ ح (٤٠٩٥)، (٤) ص٧٦٨ ح (٤٤٢٠)، (٥) ص٩٥٦ ح(٥٣١٥)، (٦) ص٩٦٨ ح (٥٣٩٤).

وهو في هذا الحديث قد تابع الثقات عن مالك.

فالخلاصة: أنَّ الوجه المحفوظ عن مالك، قوله:" اليد العليا هي المنفقة" ؛ لما سبق ذكره من القرائن.

٢- طريق أيوب: وقد اختلف عليه، على النحو التالي:

أولاً – رواية حماد بن زيد:

- حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي أبو إسماعيل البصري، وهو ثقة ثبت فقيه[١]. **واختلف عليه في متن الحديث من ثلاثة أوجه:**

الوجه الأول: قولهم: "اليد العليا هي المنفقة" وروى هذا الوجه:

- محمد بن الفضل السدوسي، أبو النعمان البصري، لقبه: عارم، وهو ثقة ثبت تغير في آخر عمره[٢]. **واختلف عليه في متن الحديث من وجهين:**

الوجه **الأول: قولهم: "اليد العليا هي المنفقة" وروى هذا الوجه:**

- محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبد الله البخاري.
- العباس بن محمد بن حاتم الدوري، أبو الفضل البغدادي، ثقة حافظ[٣].

الوجه الثاني: قولهم: "اليد العليا المتعففة" وروى هذا الوجه:

- علي بن عبد العزيز ابن المرزبان ابن سابور، أبو الحسن البغوي، قال ابن أبي حاتم: "كان صدوقاً"[٤]، وقال الدارقطني:"ثقة مأمون"[٥]. ونقل العقيلي، عن أبي داود أنه قال: "بلغنا أن عارماً أنكر سنة ثلاث عشرة، ثم راجعه عقله واستحكم الاختلاط سنة ست عشرة ومئتين" قال العقيلي: "وعلي بن عبد العزيز سمع منه سنة تسع عشرة ومئتين"[٦]. وعلى هذا يكون علي بن عبد العزيز قد سمع من عارم بعد الاختلاط.

---

(١) تقريب التهذيب الترجمة (١٤٩٨).

(٢) المرجع السابق الترجمة (٦٢٢٦).

(٣) المرجع السابق الترجمة (٣١٨٩).

(٤) الجرح والتعديل (١٩٦/٦) الترجمة (١٠٧٦).

(٥) ينظر: ميزان الاعتدال (١٧٣/٥) الترجمة (٥٨٨٨).

(٦) الضعفاء (٣٥٩/٥- ٣٦٠) الترجمة (١٦٨٧).

إذن الوجه الأول هو المحفوظ؛ وذلك للقرائن الآتية:

- أنَّ الأكثر والأثبت قد رووا هذا الوجه عن عارم بلفظ: "اليد العليا هي المنفقة".
- أنَّ علي بن عبد العزيز قد سمع من عارم بعد الاختلاط، وروايته مخالفة للأكثر والأثبت.

الوجه الثاني عن حماد: قولهم: "اليد العليا يد المعطي" و "اليد العليا المعطية"، وروى هذا **الوجه كل من:**

- سليمان بن حرب الأزدي الواشحي البصري، ثقة إمام حافظ[١].
- يونس بن محمد بن مسلم البغدادي أبو محمد المؤدب، ثقة ثبت[٢].

وهذا الوجه لا يتعارض مع ما ترجح من رواية عارم عن حماد بن زيد؛ لأن لفظ:" المعطية" لا يتنافى من حيث المعنى مع لفظ:" المنفقة" فلا تعارض بينهما، فلعل الرواة قد رووا الحديث بالمعنى؛ وعلى هذا فهو وجه محفوظٌ أيضاً.

الوجه الثالث عن حماد: قولهم:" اليد العليا المتعففة"، ولم يرو هذا الوجه إلا:

- مسدد بن مسرهد بن مسربل بن مستورد الأسدي البصري، أبو الحسن، وهو ثقة حافظ[٣].
- سليمان بن داود العتكي، أبو الربيع الزهراني، البصري، ثقة لم يتكلم فيه أحد بحجة[٤]. ولم أقف على روايته، إنما أشار إليها ابن حجر في الفتح[٥].

وهذا وجه شاذ؛ لأنه خالف رواية الأكثر والأوثق عن حماد.

ثانياً – رواية إسماعيل بن إبراهيم:

- إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي، المعروف: بابن عليه، وهو ثقة حافظ[٦].

وقد روى الحديث عن أيوب، بلفظ:"اليد العليا المعطية" وقد تقدم أن هذه الرواية

---

(١) تقريب التهذيب الترجمة (٢٥٤٥).

(٢) المرجع السابق الترجمة (٧٩١٤).

(٣) المرجع السابق الترجمة (٦٥٩٨).

(٤) المرجع السابق الترجمة (٢٥٥٦).

(٥) (٣٤/٣).

(٦) تقريب التهذيب الترجمة (٤١٦).

بهذا اللفظ لا تتعارض مع الرواية الأخرى التي جاءت بلفظ:" اليد العليا المنفقة"، بل تؤيدها.

ثالثاً – رواية عبد الوارث بن سعيد:

- عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان العنبري، مولاهم البصري، ثقة ثبت رمي بالقدر ولم يثبت عنه[١]. وقد روى الحديث عن أيوب، بلفظ:"اليد العليا المتعففة"، ولم أقف على روايته إنما أشار إليها أبو داود في سننه، إذ قال بعد إخراجه لرواية عبد الله بن مسلمة القعنبي، عن مالك: "اُختلف على أيوب، عن نافع، في هذا الحديث: قال عبد الوارث: "اليد العليا المتعففة"، وقال أكثرهم، عن حماد بن زيد، عن أيوب: "اليد العليا المنفقة"، وقال واحد عن حماد: "المتعففة".

وهذا الوجه شاذ؛ لمخالفته للرواة الأكثر وكذلك الأوثق والأثبت عن أيوب.

فالخلاصة: أن الوجه المحفوظ عن أيوب هو: "اليد العليا هي المنفقة" وكذلك "اليد العليا المعطية"، وبهذا تلتقي رواية أيوب مع رواية مالك.

طريق **موسى بن عقبة: وقد اُختلف عليه في متن الحديث من وجهين:**

الوجه الأول: قولهم: "اليد العليا المتعففة"، ولم يرو هذا الوجه إلا:

- صدقة بن عبد الله السمين، أبو معاوية الدمشقي، وهو ضعيف[٢]. فلا اعتبار لهذا الطريق.

الوجه الثاني: قولهم: "اليد العليا المنفقة"، وروى هذا الوجه كل من:

- عبد الله بن المبارك المروزي، مولى بني حنظلة، وهو ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد، جمعت فيه خصال الخير[٣].
- حفص بن ميسرة العقيلي، أبو عمر الصنعاني، ثقة ربما وهم[٤].

وممن روى عن عقبة بن موسى، وحصل خلاف حول روايتهم:

---

(١) تقريب التهذيب الترجمة (٤٢٥١).

(٢) المرجع السابق الترجمة (٢٩١٣).

(٣) المرجع السابق الترجمة (٣٥٧٠).

(٤) المرجع السابق الترجمة (١٤٣٣).

١-إبراهيم بن طهمان الخراساني، أبو سعيد، ثقة يغرب، وتكلم فيه للإرجاء، ويقال: رجع عنه[١]. واختلف عليه في متن الحديث من وجهين:

الوجه الأول: قولهم:" اليد العليا المنفقة"، وروى هذا الوجه:

- حفص بن عبد الله بن راشد السلمي، أبو عمرو النيسابوري قاضيها، وهو صدوق[٢]. وقال ابن أبي حاتم: "كان حفص بن عبد الله كاتباً لإبراهيم بن طهمان كاتب الحديث"[٣]. وعلى هذا يكون: حفص بن عبد الله من له اختصاص بإبراهيم ابن طهمان.

الوجه الثاني: قولهم: "اليد العليا المتعففة"، وروى هذا الوجه:

- عبد الله بن الوليد بن ميمون، أبو محمد المكي العدني، وهو صدوق ربما أخطأ[٤].

إذن الوجه المحفوظ من هذا الطريق هو: الوجه الأول وذلك:

- أنَّ الراوي عن إبراهيم بن طهمان للوجه الأول أحسن حالاً ممن روى الوجه الثاني.
- أنَّ حفص بن عبد الله الراوي للوجه الأول، كان ممن له اختصاص بإبراهيم بن طهمان، وهذا مما يجعل جانبه يقوى عند الترجيح في الاختلاف على إبراهيم بن طهمان، خاصة وأن الراوي الآخر لوجه الخلاف في هذا الحديث ليس بأوثق منه.
- أنَّ هذا الوجه يتفق مع ما ترجح من رواية مالك وأيوب عن نافع.

٢-الفضيل بن سليمان النميري، أبو سليمان البصري، وهو صدوق له خطأ كثير[٥]. واختلف عليه في متن الحديث من وجهين:

الوجه الأول: قولهم:" اليد العليا المتعففة"، وروى هذا الوجه:

- محمد بن عبد الله بن بزيع البصري، وهو ثقة[٦]. وهذا وجه خطأ، وإن كان الراوي عنه ثقة، فقد تكون العهدة على الفضيل بن سليمان، فهو صدوق وله خطأ كثير،

---

(١) تقريب التهذيب الترجمة (١٨٩).

(٢) المرجع السابق الترجمة (١٤٠٨).

(٣) الجرح والتعديل (١٧٥/٣) الترجمة (٧٥٢).

(٤) تقريب التهذيب الترجمة (٣٦٩٢).

(٥) المرجع السابق الترجمة (٥٤٢٧).

(٦) المرجع السابق الترجمة (٦٠٠٢).

إضافة إلى أن هذا الوجه يتعارض مع ما ترجح من رواية مالك وأيوب عن نافع، وكذلك ما رواه الثقات عن موسى بن عقبة.

الوجه الثاني: قولهم: "اليد العليا المنفقة"، وروى هذا الوجه:

- أحمد بن لمقدام أبو الأشعث العجلي البصري، صدوق صاحب حديث، طعن أبو داود في مروءته[1]. وهذا الوجه محفوظ لأنه يتفق مع ما رواه مالك وأيوب عن نافع، وكذلك ما رواه الثقات عن موسى بن عقبة.

فالخلاصة: أن الوجه المحفوظ عن موسى بن عقبة هي قوله:" اليد العليا المنفقة".

وبهذا يكون الوجه المحفوظ عن نافع هي قوله:"**اليد العليا المنفقة"؛ لما تم بيانه وتفصيله آنفاً.**

وهذا الترجيح لرواية: "اليد العليا هي المنفقة" يختلف مع ما رجحه الإمام الخطابي، فالإمام يرى ترجيح رواية: "اليد العليا المتعففة"، وعلل ذلك بأمرين، وهما:

١- أن ابن عمر قال هذا الكلام، وهو يذكر: الصدقة والتعفف منها، فعطف الكلام على سببه الذي عليه، وعلى ما يطابقه في معناه أولى.

٢- أنه استشهد بحديث: حكيم بن حزام: "أنَّ النبي ﷺ أعطى حكيم بن حزام دون ما أعطى أصحابه، فقال حكيم: يا رسول الله، ما كنت أظن أن تقصر بي دون أحد، فزاده حتى رضي، فقال رسول الله ﷺ: «اليد العليا خير من اليد السفلى» قال: ومنك يا رسول الله ﷺ. قال: «ومني». قال: "الذي بعثك بالحق لا أرزأ بعدك أحداً شيئاً" فلم يقبل عطاء ولا ديوانا حتى مات.

فقال الإمام: فلو كانت اليد العليا المعطية؛ لكان حكيم قد توهم أن يداً خير من يد رسول الله ﷺ لقوله: "ومنك يا رسول الله" يريد أن التعفف من مسألتك كهو عن مسألة غيرك؟ فقال: "نعم" فكان بعد ذلك لا يقبل العطاء.

قال الإمام شرف الدين الحسين بن محمد بن عبد الله الطيبي-مجيباً عن تعليل الإمام الخطابي-: وتحرير ترجيح الخطابي رواية:"اليد العليا المتعففة" أن يقال: "إن قوله:" وهو يذكر الصدقة والتعفف عن المسألة" كلام مجمل في معنى: العفة عن السؤال، وقوله: "اليد العليا خير من اليد السفلى" بيان له، وهو أيضاً مبهم، فينبغي أن يفسر بالعفة؛ ليناسب المجمل،

---

(١) تقريب التهذيب الترجمة (١١٠).

وتفسيره بـــ"اليد المنفقة" غير مناسب للمجمل، وتحقيق الجواب: هذا إنما يتم إذا اقتصر على قوله: "اليد العليا هي المنفقة" و لم يعقبه بقوله:" واليد السفلى السائلة"؛ لدلالتهما على علو المنفقة وسفالة السائلة ورذالتها، وهي مما يستكنف منها ويتعفف عن الاتصاف بها، فظهر من هذا أن رواية: الشيخين أرجح من إحدى روايتي أبي داود[١]، نقلاً ودراية، لأنها حينئذٍ من باب الكناية، وهي أبلغ من التصريح، فيكون أرجح"[٢].

ثانياً– طريق عبد الله بن دينار، واختلف عليه في متن الحديث من وجهين:

الوجه الأول: من روى الحديث بلفظ: «**اليد العليا خير من اليد السفلى**» فقط، من غير بيان لمعنى اليد العليا واليد السفلى، كما جاء بيانه في طريق نافع، **وروى هذا الوجه:**

- عبد العزيز بن مسلم القسملي، أبو زيد المروزي البصري، وهو ثقة عابد ربما وهم[٣].
- سليمان بن بلال التميمي مولاهم، أبو محمد وأبو أيوب المدني، وهو ثقة[٤].

الوجه الثاني: من روى الحديث بلفظ: «**اليد العليا المتعففة واليد السفلى السائلة**» **وروى هذا الوجه:**

- موسى بن عقبة بن أبي عياش مولى آل الزبير، وهو ثقة فقيه، إمام في المغازي[٥]. وهذا الوجه شاذ، والوجه الأول هو المحفوظ؛ وذلك:

- أنَّ الأكثر رووا الحديث عن عبد الله بن دينار بلفظ: «**اليد العليا خير من اليد السفلى**».
- أن رواية موسى بن عقبة تخالف ما رواه موسى نفسه، عن نافع، عن ابن عمر، وكذلك ما رواه مالك وأيوب عن ابن عمر.

ثالثاً– **طريق سعيد بن عمرو بن العاص، وروى هذا الطريق:**

---

(١) أبو داود لم يخرج رواية: "المتعففة" موصولة في سننه، وإنما فقط أشار إليها.

(٢) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى: بـــ(الكاشف عن حقائق السنن) (٧٣/٤) ح (١٨٤٣).

(٣) تقريب التهذيب الترجمة (٤١٢٢).

(٤) المرجع السابق الترجمة (٢٥٣٩).

(٥) المرجع السابق الترجمة (٦٩٩٢).

- إسحاق بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص الأموي السعيدي الكوفي، وهو ثقة[١].

والذي يظهر –والله أعلم– أن طريق سعيد بن عمرو بن العاص، وكذلك ما ترجح من طريق عبد الله بن دينار لا يتعارض مع ما ترجح من طريق نافع، فقد يكون الرواة قد رووا الحديث على الاختصار، فلا تعارض حينئذٍ بين هذه الطرق.

وعلى كل فإن ترجيح رواية:" اليد العليا هي المنفقة" إنما كان وفقاً لما تقتضيه قرائن الترجيح عند المحدثين –والله أعلم–، إضافة إلى أن هناك عدد من الأئمة حكموا بصحة رواية: "اليد العليا هي المنفقة"، وهم:

- الإمام ابن عبد البر في التمهيد، إذ قال: "رواية مالك في قوله:" اليد العليا المنفقة" أولى وأشبه بالأصول من قول من قال: "المتعففة"..." [٢]
- الإمام النووي في المنهاج، إذ قال: "...، والصحيح الرواية الأولى– يريد رواية: اليد العليا المنفقة–، ويحتمل صحة الروايتين. "[٣]
- الإمام ابن حجر في الفتح، إذ قال –بعد ذكره لبعض طرق الحديث–: "...، وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج، من طريق: سليمان بن حرب عن حماد بلفظ: "واليد العليا يد المعطي". وهذا يدل على أن من رواه عن نافع بلفظ: "المتعففة" فقد صحف"[٤].

الحكم على الحديث:

الحديث من الوجه الراجح صحيح فهو مخرج في الصحيحين.

ومن الأئمة الذين وجهوا نقداً لمتن هذا الحديث الإمام ابن حجر إذ قال– فيما نقله عن أبي العباس الداني–: "...، لكن ادعى أبو العباس الداني في" أطراف الموطأ" أن التفسير المذكور مدرج في الحديث، ولم يذكر مستنداً لذلك. ثم وجدتُ – والكلام لابن حجر– في

(١) تقريب التهذيب الترجمة (٣٥٦).

(٢) التمهيد (٤٥٩/١٦).

(٣) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٢٥/٧-١٢٦).

(٤) فتح الباري (٣٤/٣).

كتاب" العسكري في الصحابة" بإسناد له فيه انقطاع عن ابن عمر، أنه كتب إلى بشر بن مروان، إني سمعت النبي ﷺ يقول: «**اليد العليا خير من اليد السفلى**»، ولا أحسب اليد السفلى إلا السائلة، ولا العليا إلا المعطية. فهذا يشعر بأن التفسير من كلام ابن عمر، ويؤيده ما رواه ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، قال: " كنا نتحدث أن العليا هي المنفقة[١]"[٢].

ومن خلال تخريج الحديث وتتبع الروايات ودراستها، لم يظهر ما يشير إلى أن التفسير مدرج من كلام ابن عمر-رضي الله عنهما-، إضافة إلى أن الراوي ذكر سبب إيراد الحديث، فقال: "إن رسول الله ﷺ قال- وهو على المنبر، وهو يذكر الصدقة والتعفف عن المسألة"-؛ وهذا يدلك على أن التفسير من كلام النبي ﷺ -والله أعلم-.

❁❁❁

(١) جاء في المصنف (المتعففة)، (٧/٤٠-٤١) ح(١٠٧٩٥).

(٢) فتح الباري (٣/٣٤).

الحديث الثاني:

حديث سَمُرَة بن جندب ﷺ: «**كل غلام رهينة بعقيقته، تُـــذبح عنه يوم السابع، ويحلق رأسه، ويُدمَّى**».

تعليق الإمام الخطابي:

قال الإمام: "وتكلموا في رواية هذا الحديث، من طريق: همام عن قتادة، فقالوا: قوله "يدمى" غلط، وإنما هو: "يسمى" هكذا رواه شعبة عن قتادة، وكذلك رواية سلام بن أبي مطيع، عن قتادة، وكذلك رواه أشعث، عن الحسن، عن سمرة بن جندب، أن رسول ﷺ قال: «كل غلام رهينة بعقيقته، تذبح عنه يوم سابعه، ويحلق ويسمى»[(١)].

ثم أورد بعد ذلك حديث: سليمان بن عامر الضبي، قال: قال رسولﷺ «مع الغلام عقيقته فأهريقوا عنه دماً وأميطوا عنه الأذى».

وقال: "معنى إماطة الأذى: حلق الرأس، وإزالة ما عليه من الشعر. وإذا أُمر بإماطة ما خفَّ من الأذى، وهو الشعر الذي على رأسه، فكيف يجوز أن يأمرهم بلطخه وتدميته مع غلظ الأذى في الدم وتنجيس الرأس بـــه. وهذا يدلك على أن من رواه (ويسمَّى) أصح وأولى"[(٢)].

دراسة الحديث:

مدار هذا الحديث على الحسن البصري، ووقفت عنه على عدة طرق، فأخرجه:

- الترمذي[(٣)]، والروياني[(٤)]، والطبراني[(٥)] من طريق **إسماعيل بن مسلم**،
- والبزار[(٦)]، والطبراني[(٧)] من طريق **مطر الوراق**،

---

(١) معالم السنن (٢٨٦/٤).
(٢) المرجع السابق (٢٨٧/٤).
(٣) الجامع (٣٤٥/٣) ح (١٦٠٠).
(٤) المسند (٥٥/٢) ح (٨٢٤).
(٥) المعجم الكبير (٢٧٧/٧) ح (٦٩٥٥).
(٦) المسند (٤٤٠/١٠) ح (٤٥٩٥).
(٧) المعجم الكبير (٢٧١/٧) ح (٦٩٣١).

- والطحاوي في شرح مشكل الآثار[١]، من طريق **أشعث**،
- والطبراني [٢] من طريق حفص بن عمر النجار،
- وفي الأوسط[٣]، من طريق عيسى بن شعيب،

كلاهما: (حفص بن عمر النجار، وعيسى بن شعيب) عن **أبي حرة**،

- وابن عدي في الكامل[٤] من طريق **مُجَّاعة بن الزبير**،

خمستهم: (إسماعيل بن مسلم، مطر الوراق، أشعث، أبو حرة، مُجَّاعة بن الزبير) عن الحسن البصري، عن سَمُرَة بن جندب، أن رسول الله ﷺ قال: «**الغلام مرتهن بعقيقته، يذبح عنه يوم السابع، ويسمَّى ويحلق رأسه**». هكذا موصولاً، إلا أن أشعث خالفهم، فأرسل الحديث و لم يصله.

وهذا لفظ الترمذي، والبقية بنحوه، والبعض اقتصر على أوله.

وقال الترمذي بعد إخراجه للحديث: هذا حديث حسن صحيح.

وقال الطبراني في الأوسط: لم يرو هذا الحديث عن أبي حرة إلا عيسى بن شعيب.

وأخرجه:

- أبو داود[٥] -ومن طريقه: الخطابي في غريب الحديث[٦]، وابن عبد البر[٧]-، وأحمد[٨]، والدارمي[٩]، والطبراني[١٠]، والبيهقي[١١]، من طريق **همام**،

---

(١) (٥٨/٣) ح (١٠٣٠).

(٢) المعجم الكبير (٢٧٢/٧) ح (٦٩٣٦).

(٣) (٣٦٠/٤) ح (٤٤٣٥).

(٤) (١٧٤/٨) الترجمة (٢٨٢).

(٥) السنن (٤٥٧/٤) ح (٢٨٣٧).

(٦) (٢٦٧/١).

(٧) التمهيد (٤٠٠/١٠).

(٨) المسند (٢٧١/٣٣) ح (٢٠٠٨٣). الإمام أحمد أخرج رواية همام من طريقين: من طريق عفان عن همام، وبهز عن همام.

(٩) السنن (١٢٥١/٢) ح (٢٠١٢).

(١٠) المعجم الكبير (٢٤٢/٧) ح (٦٨٢٨).

(١١) السنن الكبرى (٥٠٩/٩- ٥١٠) ح (١٩٢٩٠).

- والطيالسي[١]، والروياني[٢]، والطحاوي في شرح مشكل الآثار[٣]، والطبراني[٤]، من طريق **حماد بن سلمة،**
- وأحمد[٥]، والدارمي[٦]، وابن عبد البر[٧]، من طريق **أبان العطار،**
- وابن الجارود في المنتقى[٨]، من طريق **شعبة**[٩]،
- والطبراني[١٠]، وأبو نعيم في الحلية[١١]، وابن عبد البر[١٢]، من طريق **سلام بن أبي مطيع،**
- والطبراني[١٣] من طريق **غيلان بن جامع،**

ستتهم: (همام، حماد بن سلمة، أبان العطار، شعبة بن الحجاج، سلام بن أبي مطيع، غيلان بن جامع) عن **قتادة،** عن الحسن البصري، عن سَمُرَة بن جندب، أن رسول ﷺ قال: «كل غلام مرتهن بعقيقته، تذبح عنه يوم سابعه، ويماط عنه الأذى ويسمَّى» وهذا لفظ أبان العطار، والبقية بنحوه، والبعض رواه مختصراً، إلا أن هماماً خالفهم، فقال: "**ويدمَّى**" بدلاً من "**ويسمَّى**".

---

(١) المسند (٢/٢٢٦) ح (٩٥١).
(٢) المسند (٢/٤٥) ح (٧٩٦).
(٣) (٣/٥٩) ح (١٠٣٢).
(٤) المعجم الكبير (٧/٢٤٢) ح (٦٨٢٧).
(٥) المسند (٣٣/٣٥٦) ح (٢٠١٨٨).
(٦) السنن (٢/١٢٥٤) ح (٢٠١٢).
(٧) التمهيد (١٠/٣٩٢).
(٨) المنتقى ص(٢٢٧) ح (٩١٠).
(٩) جاء عند ابن حجر في الإتحاف: (سعيد، بدلاً من: شعبة) ينظر: (٦/٣٢). والذي يظهر لي -والله أعلم- أنَّ رواية شعبة صحيحة؛ فالراوي عنه وهو يزيد بن هارون يروي عن سعيد بن أبي عروبة وعن شعبة أيضاً.
(١٠) المعجم الكبير (٧/٢٤٣) ح (٦٨٢٩).
(١١) (٦/١٩١).
(١٢) التمهيد (١٠/٣٩٢).
(١٣) المعجم الكبير(٧/٢٤٣) ح (٦٨٣٠).

وكان همام يقول بعد روايته للحديث: "فكان قتادة إذا سئل عن الدم كيف يصنع به؟ قال: إذا ذبحت العقيقة أخذت منها صوفة، واستقبلت بها أوداجها، ثم توضع على يافوخ الصبي، حتى يسيل على رأسه مثل الخيط، ثم يغسل رأسه بعد ويحلق".

وأخرجه:

- أبو داود[١] -ومن طريقه: البيهقي[٢]- من طريق **ابن أبي عدي،**
- والترمذي[٣]، وأحمد[٤]، عن **يزيد بن هارون،**
- والنسائي[٥]، والبزار[٦]، والطحاوي في شرح مشكل الآثار[٧] من طريق عمرو بن علي
- والنسائي[٨]، والطحاوي في شرح مشكل الآثار[٩] من طريق محمد بن عبد الأعلى،
- والطبراني[١٠] من طريق وهب بن بقية،

ثلاثتهم: (عمرو بن علي، محمد بن عبد الأعلى، وهب بن بقية) عن **يزيد بن زريع،**

- وابن ماجه[١١] من طريق **شعيب بن إسحاق،**
- وابن أبي شيبة [١٢] -ومن طريقه الطبراني[١٣]- عن **محمد بن بشر،**

---

(١) السنن (٤/٤٥٩) ح (٢٨٣٨).
(٢) السنن الكبرى (٩/٥١٠) ح (١٩٢٩١).
(٣) الجامع (٣/٣٤٦) ح (١٦٠١).
(٤) المسند (٣٣/٢٧١) ح (٢٠٠٨٣).
(٥) (٧/١٨٦) ح (٤٢٣١)، وفي الكبرى (٤/٣٧٣) ح(٤٥٣٢).
(٦) المسند (١٠/٤٠٨) ح (٤٥٤٩).
(٧) (٣/٦١) ح (١٠٣٣).
(٨) (٧/١٨٦) ح (٤٢٣١)، وفي الكبرى (٤/٣٧٣) ح(٤٥٣٢).
(٩) (٣/٦١) ح (١٠٣٣).
(١٠) المعجم الكبير (٧/٢٤٣) ح (٦٨٣١).
(١١) السنن (٤/٣٣٦) ح (٣١٦٥).
(١٢) المصنف (١٢/٣٢٠) ح(٢٤٧٢٠) مختصراً، وذكره بتمامه (٢٠/١٤٩) ح (٣٧٤٦٠).
(١٣) المعجم الكبير(٧/٢٤٣)، ح(٦٨٣٢).

- وأحمد [١]، والحاكم[٢] من طريق **عبد الوهاب الخفاف،**
- وأحمد[٣] عن **محمد بن جعفر، وإسحاق بن يوسف،**
- والطحاوي في شرح مشكل الآثار[٤]، من طريق **روح بن عبادة،**
- والبيهقي[٥] من طريق **جعفر بن عون،**

جميعهم (ابن أبي عدي، يزيد بن هارون، يزيد بن زريع، شعيب بن إسحاق، محمد بن بشر، عبد الوهاب الخفاف، محمد بن جعفر، إسحاق بن يوسف، روح بن عبادة، جعفر بن عون) **عن سعيد بن أبي عروبة،** عن قتادة، عن الحسن البصري، عن سَمُرة بن جندب، أن رسول اللهﷺ قال: «كل غلام رهينة بعقيقته، تذبح عنه يوم سابعه، ويحلق رأسه ويسمَّى».

وهذا لفظ ابن أبي عدي، والبقية بنحوه، إلا أن رواية يزيد بن زريع عند الطبراني جاء فيها «**ويلطخ رأسه ويسمَّى**».

دراسة الاختلاف، والحكم على الحديث:

من خلال تخريج الحديث تبين أن مداره على الحسن بن يسار بن أبي الحسن البصري، قال عنه ابن حجر: "ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيراً ويدلس"[٦] واختلف عليه في سند الحديث على وجهين، وكذلك قد وقع خلاف في متن الحديث من رواية قتادة عنه، على عدة وجوه، وبيانها بالتفصيل كالآتي:

أولاً- الخلاف على الحسن البصري:

أ- الوجه الأول: المرسل، ولم يرو هذا الوجه إلا:

١. أشعث بن عبد الملك الحمراني بصري، وهو ثقة فقيه[٧]. وفي الإسناد إليه قريش بن

---

(١) المسند (٣١٤/٣٣) ح(٢٠١٣٣)،
(٢) المستدرك (٣٦٥/٤) ح (٧٦٦٨).
(٣) المسند (٢٧١/٣٣) ح(٢٠٠٣٨)، (٣١٨/٣٣) ح (٢٠١٣٩).
(٤) (٦٠/٣) ح (١٠٣٢).
(٥) السنن الكبرى (٥٠٣/٩) ح (١٩٢٦٤).
(٦) تقريب التهذيب ترجمة (١٢٢٧).
(٧) المرجع السابق الترجمة (٥٣١).

أنس الأنصاري، وهو صدوق، لكنه تغير بآخرة[١]. والراوي عنه في هذا الحديث هو: بكار بن قتيبة، وهو ممن سمع منه بعد الاختلاط[٢].

ب- الوجه الثاني: الوصل، وروى هذا الوجه كل من:

١. إسماعيل بن مسلم المكي أبو إسحاق، قال الذهبي في الكاشف: "ضعفوه وتركه النسائي"[٣] وقال ابن حجر في التقريب: "وكان فقيهاً ضعيف الحديث"[٤].

٢. قَتَادة بن دِعَامة بن قتادة السدوسي، أبو الخطاب البصري، وهو ثقة ثبت[٥]. وهو مشهور بكثرة الإرسال والتدليس، ولكن ممن روى عنه هذا الحديث تلميذه: شعبة ابن الحجاج الذي قال: "كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش، وأبي إسحاق، وقتادة[٦]" وهذا عند أهل المعرفة بالحديث يقوم مقام التصريح بالتحديث؛ وعليه فقد أُمِن تدليس قتادة لهذا الحديث.

٣. مُجَّاعة بن الزبير الأزدي البصري، يُكنى أبا عبيدة، قال أبو بكر الأثرم، قال أبو عبدالله: "مُجَّاعة لم يكن به بأس في نفسه"[٧].

وقال عنه ابن عدي في الكامل: "وهو ممن يُحتَمل ويُكتَب حديثه"[٨] وقد تُوبِع في هذا الحديث.

٤. مطر بن طهمان الوراق، أبو رجاء السلمي مولاهم الخراساني، صدوق كثير الخطأ[٩].

٥. واصل بن عبد الرحمن أبو حرة، صدوق عابد، وكان يدلس عن الحسن[١٠]. لكنه تُوبع في هذا الحديث. ولقد جاء في الإسناد إليه عند الطبراني في الكبير: حفص بن

---

(١) تقريب التهذيب الترجمة (٥٥٤٣).

(٢) ينظر: تهذيب التهذيب (٤٣٩/٣).

(٣) الترجمة (٤٠٨).

(٤) الترجمة (٤٨٤).

(٥) تقريب التهذيب الترجمة (٥٥١٨).

(٦) معرفة السنن والآثار (١٥٢/١).

(٧) الجرح والتعديل (٤٢٠/٨) الترجمة (١٩١٢).

(٨) (١٧٦/٨) الترجمة: (١٩٠٣).

(٩) تقريب التهذيب الترجمة (٦٦٩٩).

(١٠) المرجع السابق الترجمة (٧٣٨٥).

عمر، أبو عمران الرازي الواسطي النجار، قال ابن حجر في التقريب: "ضعيف"[١]؛ وعلى هذا لم تصح رواية أبي حرة، إلا من طريق عيسى بن شعيب بن إبراهيم النحوي البصري الضرير، أبو الفضل، قال ابن حجر في التقريب: "صدوق له أوهام"؛ ولهذا قال الطبراني في الأوسط بعد إخراجه للحديث:" لم يرو هذا الحديث عن أبي حرة إلا عيسى بن شعيب"[٢].

إذن من خلال ماسبق تبين أنَّ الرواة للوجه الموصول أكثر، وكذلك فيهم من هو ثقة ثبت؛ إذن الوجه الموصول محفوظ وثابت عن الحسن البصري، ولكن أخرج البخاري[٣]، والترمذي[٤]، والنسائي[٥]، والبيهقي[٦]، وابن عبد البر[٧]، من طريق قريش بن أنس قال: أخبرنا حبيب بن الشهيد، أن ابن سيرين أمره أن يسأل الحسن: ممن سمع حديثه في العقيقة؟ قال: فسألته؟ فقال: "سمعته من سَمُرة".

فهذا السؤال –وهو سؤال عن مجهول- يدل على أن الحسن كان يرسل الحديث، وقد يكون هذا من باب قصر الأسانيد، خاصةً أن الحسن البصري من البصريين، وقد عُرف هذا عنهم، فيكون أرسله في أول أمره، ثم بعد ذلك وصله.

وما دام ثبت عن الحسن وصله، فيمكن حمل الأمر على أنه ربما قصر أحيانًا، وهذا لا يعلل الوجه الموصول.

ثانيًا- الخلاف على قتادة:

وقد **اختلف عليه في متن الحديث من وجهين:**

الوجه **الأول: من روى الحديث بلفظ: "ويدمى"، ولم يرو هذا الوجه إلا:**

---

(١) الترجمة (١٤٢٦).
(٢) (٤/٣٦٠).
(٣) الصحيح ص (٩٧٨) ح (٥٤٧٢).
(٤) الجامع(١/٢٣٠).
(٥) السنن (٧/١٨٧) ح (٤٢٣٢).
(٦) السنن الكبرى (٩/٥٠٣) ح (١٩٢٦٥).
(٧) التمهيد (١٠/٣٩٢).

١. همام بن يحيى بن دينار العَوْذِي، أبو عبد الله، أو أبو بكر البصري، قال ابن حجر في التقريب: "ثقة ربما وهم"[١].

الوجه **الثاني: من روى الحديث بلفظ: "ويُسمَّى"، وروى هذا الوجه كل من:**

١. أبان بن يزيد العطار البصري، أبو يزيد، وهو ثقة له أفراد[٢].
٢. حماد بن سلمة بن دينار البصري، وهو ثقة عابد، وتغير حفظه بآخرة[٣].
٣. سلَّام بن أبي مطيع، أبو سعيد الخزاعي مولاهم البصري، وهو ثقة صاحب سنة، في روايته عن قتادة ضعف[٤]. لكنه في هذا الحديث تابع الثقات من أصحاب قتادة.
٤. شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي مولاهم، أبو بسطام الواسطي، ثم البصري، وهو ثقة حافظ متقن[٥].
٥. غيلان بن جامع بن أشعث المحاربي، أبو عبد الله الكوفي، قاضيها، وهو ثقة[٦].
٦. سعيد بن أبي عروبة مهران اليشكري مولاهم، أبو النضر البصري، وهو ثقة حافظ له تصانيف، كثير التدليس واختلط، وكان أثبت الناس في قتادة[٧] ولكن لا أثر لتدليسه هنا، لأنه صرح بسماعه من قتادة، كما جاء ذلك عند الطحاوي من رواية يزيد بن زريع عنه، وأمَّا بالنسبة لاختلاطه فلا أثر له هنا أيضاً؛ وذلك أن ممن روى عنه قبل الاختلاط: عبد الوهاب الخفاف ويزيد بن هارون[٨]، وهما ممن رويا عنه هذا الحديث، وأيضاً للمتابعة.

وقد حصل خلاف في متن الحديث من رواية يزيد بن زريع عنه، على وجهين:

---

(١) الترجمة (٧٣١٩).
(٢) تقريب التهذيب الترجمة (١٤٣).
(٣) المرجع السابق الترجمة (١٤٩٩).
(٤) المرجع السابق الترجمة (٢٧١١).
(٥) المرجع السابق الترجمة (٢٧٩٠).
(٦) المرجع السابق الترجمة (٥٣٦٨).
(٧) المرجع السابق الترجمة (٢٣٦٥).
(٨) ينظر: نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط ص(١٤٠)، والكواكب النيرات ص(١٩٠).

الوجه الأول: من روى الحديث بلفظ: «كل غلام رهن بعقيقته، يذبح عنه يوم سابعه، ويلطخ رأسه ويسمى»، وموضع الإشكال هنا: لفظ: "ويلطخ رأسه"، فهذه زيادة في متن الحديث، لم يروها عن يزيد بن زريع إلا:

أ- وهب بن بقية بن عثمان الواسطي أبو محمد، يقال له: وهبان، وهو ثقة[١].

الوجه الثاني: من روى الحديث عن يزيد بن زريع دون زيادة "ويلطخ رأسه":

أ- عمرو بن علي بن بحر بن كَنِيْز، أبو حفص الفلاس الصيرفي الباهلي البصري، وهو ثقة حافظ[٢].

ب- محمد بن عبد الأعلى الصَّغاني البصري، وهو ثقة[٣].

إذن الوجه الثاني عن يزيد هو المحفوظ؛ وذلك:

- أنَّ الأكثر، وكذلك الأوثق لم يذكروا هذه الزيادة عن يزيد.
- أنَّ هذا الترجيح يتفق مع ما رواه وتتابع عليه جميع تلاميذ سعيد بن أبي عروبة، وجلهم من الثقات.

فالخلاصة: أنَّ الوجه المحفوظ عن قتادة هو لفظ: "ويسمَّى"؛ وذلك لعدة أمور، وهي:

١. أنَّ الأكثر والأثبت من أصحاب قتادة رووا الحديث بلفظ: "ويسمَّى"، وانفرد همام وحده بلفظ: "ويدمَّى".

٢. أن هذا الوجه عن قتادة يتفق مع ما رواه جميع أصحاب الحسن البصري.

وقد حكم بصحة هذا الوجه:

- أبو داود، إذ قال: "خولف همام في هذا الكلام، هو وهم من همام، وإنما قالوا: "يسمَّى"، فقال همام: "يدمى"، وليس يؤخذ بهذا"[٤].

---

(١) تقريب التهذيب الترجمة (٧٤٦٩).

(٢) المرجع السابق الترجمة (٥٠٨١).

(٣) المرجع السابق الترجمة (٦٠٦٠).

(٤) سنن أبي داود (٤/٤٥٩).

وقال أيضاً: "(ويسمَّى) أصح، كذا قال سلَّام بن مطيع عن قتادة، وإياس بن دَغفل[١] وأشعث عن الحسن"[٢].

- الإمام الخطابي؛ كما تقدم.

وقد صحح لفظ: "ويدمَّى":

- ابن حزم، إذ قال –في معرض رده على قول أبي داود: "أخطأ همام، إنما هو (يسمَّى)–: "بل وهم أبو داود؛ لأن هماماً ثبت، وبين أنهم سألوا قتادة عن صفة التدمية المذكورة فوصفها لهم"[٣].
- ابن حجر العسقلاني، إذ قال –في معرض رده أيضاً على قول أبي داود: "(ويسمَّى) أصح، (ويدمى) غلط من همام"–: "يدل على أنه ضبطها –أي همام–: أنَّ في رواية بهز عنه ذكر الأمرين: التدمية والتسمية[٤]، وفيه: أنهم سألوا قتادة عن هيئة التدمية؟ فذكرها. فكيف يكون تحريفاً من التسمية، وهو يضبط أنه سأل عن كيفية التدمية؟!"[٥].

وجاء عنه في الفتح قوله: "...، واستشكل ما قاله أبو داود بما في بقية رواية همام عنده أنهم سألوا قتادة عن الدم، كيف يصنع به؟ فقال: إذا ذبحت العقيقة أخذت منها صوفة واستقبلت به أوداجها، ثم توضع على يافوخ الصبي حتى يسيل على رأسه مثل الخيط، ثم يغسل رأسه بعد ويحلق. فيبعد مع هذا الضبط أن يقال: إن هماماً وهم عن قتادة في قوله: "ويدمَّى". إلا أن يقال: إن أصل الحديث "ويسمَّى" وإن قتادة ذكر الدم حاكياً عمَّا كان أهل الجاهلية يصنعونه"[٦].

---

(١) لم أقف على من أخرج رواية إياس بن دَغْفل، وإنما أشار إليها أبو داود في سننه.

(٢) سنن أبي داود (٤/٤٥٩).

(٣) المحلى (٦/٢٣٦).

(٤) هذه الرواية التي أشار إليها ابن حجر، هي رواية بهز عن همام، وقد أخرجها الإمام أحمد في المسند مقرونة برواية يزيد بن هارون ومحمد بن جعفر عن سعيد بن أبي عروبة، ولكن الإمام أحمد ذكر الفروق بين هذه الروايات، وأن رواية بهز عن همام جاءت بلفظ: "ويدمى"، أمَّا لفظ: "ويسمَّى" فهو من رواية سعيد بن أبي عروبة، وهذا ما يدل عليه السياق. والله أعلم. ينظر: مسند الإمام أحمد (٣٣/٢٧١).

(٥) التلخيص الحبير (٤/٢٦٨).

(٦) (٦/٦٢٥).

وهذا الاحتمال الذي ذكره ابن حجر من أن قول قتادة إنما هو حكاية عن أهل الجاهلية وارد، خاصة وأن هذا الأمر كان معروفاً في الجاهلية، لكن ذكر الإمام الخطابي في معالم السنن[١]، وكذلك ابن عبد البر في التمهيد[٢]، أن قتادة والحسن يقولان بطلي رأس الصبي بدم العقيقة، خلافاً للجمهور، فلعل همام استقر في ذهنه رأي شيخه قتادة في التدمية، فاختلط عليه الأمر عند رواية الحديث، خاصة أن العلماء ذكروا أن هماماً مع كونه ثقة إلا أنه يهم، فقد يكون هذا ممَّا وهم فيه.

الحكم على الحديث:

قال الترمذي: الحديث حسن صحيح.

فالحديث من وجهه الراجح صحيح، وثبت سماع الحسن من سَمُرة هذا الحديث؛ كما تقدم.

❁❁❁

(١) (٤/٢٨٦).

(٢) (١٠/٣٩٩).

الحديث الثالث:

حديث الحكم بن عمرو الغفاري: «**أنَّ النبي ﷺ: نهى أنْ يَتوضأ بِفَضْلَها، لا يدري بفضل وَضوئها أو فضل سُؤْرها**».

تعليق الإمام الخطابي:

قال الإمام -معلقاً على حديث عائشة رضي الله عنها في غسلها مع النبي ﷺ-: "فيه دليل على أن فضل وَضوء المرأة طاهر، وأن الوضوء به جائز، وأن النهي في ذلك منسوخ. على أن أهل المعرفة بالحديث لم يرتضوا طرق أسانيده، فأمَّا حديث الحكم بن عمرو الغفاري من رواية عاصم، عن أبي حاجب، عنه. فقد اضطربوا في لفظه، فقال بعضهم: "نهى عن سؤر المرأة"، وقال عاصم: "لا أدري أفضل شرابها أم فضل طَهُورِها" هكذا رواه شعبة، عن عاصم..."[(١)].

دراسة الحديث:

مدار هذا الحديث على سوادة بن عاصم، ووقفت عنه على عدة طرق:

فأخرجه:

- أبو داود الطيالسي[(٢)] -ومن طريقه أبو داود[(٣)]، والترمذي[(٤)]، والنسائي[(٥)]، وابن ماجه[(٦)]، وأحمد[(٧)]، والبخاري في التاريخ الكبير[(٨)]، وابن حبان[(٩)]، والدارقطني[(١٠)]، وأبو نعيم[(١١)]، والبيهقي[(١٢)]-،

---

(١) أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري (١/٢٩٩-٣٠٠)

(٢) المسند (٢/٥٨١) ح (١٣٤٨).

(٣) السنن (١/٦١) ح (٨٢).

(٤) الجامع الكبير(١/٨٢) ح (٦٤).

(٥) السنن الصغرى (١/١٩٦) ح (٣٤٢).

(٦) السنن (١/٢٤٣) ح (٣٧٣).

(٧) المسند(٣٤/٢٥٤) ح (٢٠٥٧).

(٨) (٤/١٨٥) الترجمة (٢٤١٩).

(٩) الصحيح (٤/٧١) ح (١٢٦٠).

(١٠) السنن(١/٨٢) ح (١٤٢).

(١١) (١/٣٤٠) الترجمة (٢١٩)ح (١٠٥٩).

(١٢) السنن الكبرى (١/٢٩٥) ح (٩١٤).

- وأحمد[١]، والبيهقي[٢] من طريق وهب بن جرير،
- وأحمد[٣]، وابن عبد البر في الاستذكار[٤] من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث،
- والطحاوي[٥] من طريق عبد الوهاب بن عطاء،
- والطبراني[٦]، وأبو نعيم في المعرفة[٧] من طريق الربيع بن يحيى الأُشْناني،

جميعهم (أبو داود الطيالسي، وهب بن جرير، عبد الصمد بن عبد الوارث، عبد الوهاب بن عطاء، الربيع بن يحيى الأُشْناني) **عن شعبة**،

- والقاسم بن سلَّام في الطهور[٨]، والطحاوي[٩]، وابن قانع[١٠]، والطبراني[١١]، وأبو نعيم في المعرفة[١٢] من طريق **قيس بن الربيع**،

كلاهما (شعبة، وقيس بن الربيع) عن **عاصم بن سليمان**، عن سوادة ين عاصم، عن الحكم الغفاري، «أنَّ النبي ﷺ نهى أن يَتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة» وهذا لفظ شعبة في إحدى الروايات عنه، وجاء عنه في بعض الطرق زيادة: "وكان لا يدري عاصم فضل وضوئها أو فضل شرابها".

وجاء عند الطحاوي من طريق عبد الوهاب بن عطاء قوله: «نهى رسول الله ﷺ أن يتوضأ الرجل بفضل المرأة أو سؤر المرأة» لا يدري أبو حاجب أيهما قال.

---

(١) المسند (٢٩/٤٠٥) ح (١٧٨٦٣).
(٢) السنن الكبرى (١/٢٩٦) ح (٩١٦).
(٣) المسند (٢٩/٤٠٨) ح(١٧٨٦٥).
(٤) (٢/١٢٩) ح (١٦٩٧).
(٥) شرح معاني الآثار (١/٢٤) ح(٨٠).
(٦) المعجم الكبير (٣/٢٣٥) ح (٣١٥٦).
(٧) (١/٣٤٠) الترجمة (٢١٩) ح (١٠٦٠).
(٨) ص(٢٥٦) الترجمة (٢٢٤) ح (١٩٣).
(٩) شرح معاني الآثار (١/٢٤) ح(٨١).
(١٠)معجم الصحابة (١/٢٠٩) الترجمة (٢٤١).
(١١) المعجم الكبير (٣/٢٣٥) ح (٣١٥٥).
(١٢) (٢/٧١٠) الترجمة (٥٨٠) ح(١٩٠١).

وأيضاً جاءت رواية أخرى لشعبة -كما عند الإمام أحمد عن وهب بن جرير- بلفظ: «أنَّ النبي ﷺ نهى أن يتوضأ الرجل من سؤر المرأة» ورواية قيس بن الربيع بنحوه.

وأخرجه:

- الترمذي[١] والطبراني[٢] من طريق **سفيان الثوري**،
- وابن أبي شيبة عن **إسماعيل بن عليه**[٣]،
- وأحمد عن **محمد بن جعفر**[٤]،
- والدولابي[٥] من طريق **قبيصة بن عقبة**،
- والدارقطني[٦] والبيهقي[٧] من طريق **شعبة**،
- والدار قطني في الغرائب والأفراد[٨] والدقاق في الفوائد[٩] من طريق **أبو كدينة**،
- والبيهقي[١٠] من طريق **يزيد بن زريع**،

سبعتهم (سفيان الثوري، إسماعيل بن عليه، محمد بن جعفر،، قبيصة بن عقبة، شعبة، أبو كدينة، يزيد بن زريع) **عن سليمان التيمي**، عن سوادة بن عاصم، عن الحكم الغفاري، قال: "نهى رسول الله ﷺ أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة" وهذا لفظ ابن أبي شيبة

---

(١) الجامع الكبير (٨١/١) ح (٦٣).
(٢) المعجم الكبير (٢٣٦/٣) ح(٣١٥٧).
(٣) المصتف (٣٥١/١) ح٣٥٦.
(٤) المسند (٢٥٢/٣٤) ح(٢٠٦٥٥).
(٥) الكنى والأسماء (٤٣٩/١) ح(٧٨٦).
(٦) السنن (٨٢/١) ح (١٤٢).
(٧) السنن الكبرى (٢٩٦/١) ح(٩١٧).
(٨) ينظر: أطراف الغرائب والأفراد، لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (٣٣٨/٢) ح (٥٥١٧).
(٩) ص(٢٣١) ح (٤٩٥).
(١٠) السنن الكبرى (٢٩٦/١) ح(٩١٨).

والبقية بنحوه، إلا أن رواية قبيصة بن عقبة، وكذلك إحدى الروايات عن سفيان الثوري – كما في الطبراني– جاءت بلفظ: ((نهى ﷺ عن سؤر المرأة أن يُتَوضأ به)).

وأيضاً خالفهم أبو كدينة فأسند الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وأخرجه:

- ابن أبي شيبة[١]، والبخاري في التاريخ الكبير[٢]، والدولابي[٣]، والبيهقي[٤] من طريق **عمران بن حُدير**، عن سوادة بن عاصم قال: انتهيت إلى الحكم الغفاري وهو بِالْمِرْبَد[٥] وهو ينهاهم عن فضل طهور المرأة. هكذا موقوفاً.

دراسة الاختلاف، والحكم على الحديث:

من خلال تخريج الحديث تبين أن مداره على سوادة بن عاصم العَنَزي، أبو حاجب **البصري**، قال عنه ابن حجر:"صدوق"[٦] وقد اختلف عليه في رفع الحديث ووقفه، وكذلك في متنه. وأيضاً وقع خلاف في سند الحديث من رواية سليمان التيمي عنه، وبيانها بالتفصيل كالتالي:

أولاً– الخلاف على سوادة بن عاصم في وقف الحديث ورفعه:

أ- **الوجه الأول: الوقف**، ولم يرو هذا الوجه، إلا:

١- عمران بن حُدَير السدوسي، أبو عبيدة البصري، ثقة ثقة[٧].

---

(١) المصنف (٣٥٢/١) ح(٣٥٧).

(٢) (١٨٥/٤) الترجمة (٢٤١٩).

(٣) الكنى والأسماء (٤٣٩/١) ح(٧٨٧).

(٤) السنن الكبرى (٢٩٦/١) ح(٩١٩).

(٥) بالكسر ثم السكون، وفتح الباء الموحدة، ودال مهملة: وهذا اسم موضع، قال الأصمعي: **المربد** كل شيء حبست فيه الإبل ؛ ولهذا قيل مربد النَّعم بالمدينة، وبه سمي مربد البصرة وإنما كان موضع سوق الإبل، وكذلك كل ما كان من غير هذا الموضع أيضا إذا حبست فيه الإبل. ينظر: معجم البلدان (٩٧/٥-٩٨).

(٦) تقريب التهذيب الترجمة (٢٦٨١).

(٧) المرجع السابق الترجمة (٥١٤٨).

٢-غزوان بن حجير السدوسي. ولم أقف له على رواية أو ترجمة، إنما أشار إلى روايته الإمام الدارقطني في سننه ولم يخرِّجها[١].

ب- **الوجه الثاني: الرفع**، وروى هذا الوجه كل من:

١- عاصم بن سليمان الأحول، أبو عبد الرحمن البصري، ثقة[٢].

٢- سليمان بن طَرْخان التَّيمي، أبو المعتمر البصري، ثقة عابد[٣].

إذن من خلال ماسبق تبين لنا أن الراويين للوجه المرفوع ثقتان؛ وعليه فإن هذا الوجه محفوظ وثابت، ولكن لا يمنع هذا ترجيح الوقف أيضاً، خاصة وقد ثبت الرفع، فقد يكون هذا من قبيل الفتيا، وهذا لا يعلل الوجه المرفوع[٤].

ثانياً- الخلاف على سوادة بن عاصم في متن الحديث:

لقد اختلف الرواة على سوادة بن عاصم في متن الحديث،كما سبق في التخريج، فبعض الرواة ذكر "النهي عن فضل وَضوء المرأة" والبعض الآخر ذكر "النهي عن سؤر المرأة" ومنهم من ذكر "الأمرين على الشك"، وهذا اضطراب بين من الرواة في متن الحديث.

وبهذا حكم الأئمة، قال الميموني: "قلت لأبي عبد الله: حديث الحكم بن عمرو يسنده أحد غير عاصم؟ قال: لا، ويضطربون فيه عن شعبة، وليس في كتاب غندر؛ بعضهم يقول:" عن فضل سؤر المرأة" وبعضهم يقول:"فضل وضوء المرأة" ولا يتفقون عليه. قال ورواه التيمي إلا أنه لم يسمه، قال: عن رجل من أصحاب النبي ﷺ"[٥].

وبهذا أيضاً وجه الإمام الخطابي نقده للحديث؛ كما تقدم.

وقال ابن عبد البر في الاستذكار: "الآثار في الكراهية في هذا الباب مضطربة لا تقوم بها حجة"[٦].

---

(١) ينظر: السنن (٨٢/١).

(٢) تقريب التهذيب الترجمة (٣٠٦٠).

(٣) المرجع السابق الترجمة (٢٥٧٥)

(٤) ينظر: شرح سنن ابن ماجه، لعلاء الدين مغلطاي (٢١٠/١).

(٥) ينظر: الإمام، لابن دقيق العيد (١٥٩/١)، وتنقيح التحقيق، لابن عبد الهادي (٣٩/١-٤٠).

(٦) (١٢٩/٢)

وأيضاً اختلف الرواة في مناط هذا الاضطراب، فمنهم من قال- وقد وقع ذلك في رواية وهب بن جرير، عن شعبة-[١]: "وكان لا يدري عاصم فضل وَضوئها أو فضل شرابها".

ومنهم من قال -وقد وقع ذلك في رواية عبد الوهاب بن عطاء، عن شعبة-: «نهى رسول الله ﷺ أنَّ رسول الله ﷺ أن يتوضأ الرجل بفضل المرأة أو سؤر المرأة» لا يدري أبو حاجب أيهما قال.

والذي يظهر -والله أعلم- أنَّ أبا حاجب هو الذي يتحمل عهدة هذا الاضطراب، وذلك لأمرين:

- أنَّ هذا الاختلاف في متن الحديث قد وقع في كل من طريق عاصم بن سليمان، وسليمان التَّيمي أيضاً.
- أنَّ كلا الراويين عنه ثقتان -أي عاصم بن سليمان، وسليمان التَّيمي- وهو صدوق، وقد قال عنه ابن حبان: "أبو حاجب اسمه: سوادة بن عاصم العتزي من أهل البصرة، ربما أخطأ"[٢] فلعل هذا مما أخطأ فيه.

ثالثاً- الخلاف على سليمان التَّيمي في سند الحديث:

اختلف الرواة عن سليمان التيمي في تسمية الصحابي، فجميع الرواة عنه قد أسندوا الحديث عن الحكم بن عمرو الغفاري؛كما تقدم، سوى أبي كُدَينة فقد أسند الحديث عن أبي هريرة، وأبو كدينة هو: يحيى بن المهلَّب البجلي، الكوفي، صدوق[٣]. وهذا وهم منه، فالحديث معروف بحديث الحكم بن عمرو الغفاري، كما أن الرواة في الطرق الأخرى عن أبي حاجب قد أسندوه عن الحكم الغفاري.

وبهذا قال الإمام الدار قطني[٤].

الحكم على الحديث:

الحديث ظاهر إسناده الحسن، إلا أنه مضطرب في لفظه، وبهذا حكم الأئمة.؛ كما تقدم.

---

(١) السنن الكبرى، البيهقي (٢٩٦/١) ح(٩١٦).

(٢) الثقات (٣٤١/٤).

(٣) تقريب التهذيب الترجمة (٧٦٥٤)

(٤) العلل (٢٨٠/٨).

قال الترمذي، سألت محمداً –البخاري– عن هذا الحديث؟ فقال: "ليس بصحيح"[١].

❁❁❁

(١) العلل الكبير (ص٤٠).

الفصل الخامس

مناقضة المروي للتأريخ

ويتضمن حديثاً واحداً.

الفصل الخامس:

مناقضة المروي للتأريخ

حديث جابر ﷺ قال: **"خرجنا مع رسول الله ﷺ حتى جئنا امرأة من الأنصار في الأسواف[١]، فجاءت المرأة بابنتين لها، فقالت: يا رسول الله، هاتان ابنتا ثابت بن قيس قتل معك يوم أحد، وقد استفاء عمهما مالهما وميراثهما كله، فلم يدع لهما مالا، إلا أخذه، فما ترى يا رسول الله؟ فوالله لا تنكحان أبدا إلا ولهما مال، فقال رسول الله ﷺ: "يقضي الله في ذلك" قال: ونزلت سورة النساء: ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡ ﴾[النساء:١١] الآية، فقال رسول الله: ﷺ "ادعوا لي المرأة وصاحبها، فقال لعمهما: أعطهما الثلثين، وأعط أمهما الثمن، وما بقي فلك".**

تعليق الإمام الخطابي:

قال الإمام: "وقولها:" هاتان ابنتا ثابت بن قيس، قد قتل معك يوم أحد" غلط من بعض الرواة، وإنما هي امرأة: سعد بن الربيع وابنتاه، قتل سعد بأحد مع رسولﷺ وبقي ثابت بعد رسول اللهﷺ، حتى شهد اليمامة في عهد أبي بكر الصديقﷺ"[٢].

دراسة الحديث:

مدار هذا الحديث على ابن عقيل، ووقفت عنه على عدة طرق:

الطريق الأول:

أخرجه:

- مسدد[٣] «وعنه: أبو داود[٤]»، ومن طريق أبو داود: الخطابي في غريب الحديث[٥]، -ومن طريقه: البيهقي في السنن الكبرى[٦]-،

---

(١) **الأسواف**: وهو اسم حرم المدينة، وقيل: موضع بعينه بناحية البقيع، وهو موضع صدقة زيد بن ثابت الأنصاري، وهو من حرم المدينة. معجم البلدان (١/١٩١).

(٢) معالم السنن (٤/٩٦).

(٣) أشار لهذا البوصيري في الإتحاف (٣/٤٢٩)، ح(٣٠٣٠).

(٤) السنن (٤/٥١٩) ح (٢٨٩١).

(٥) (٢/٨٠-٨١).

(٦) (٦/٣٧٦) ح (١٢٣١١).

- والدار قطني[١] -ومن طريقه: الواحدي في أسباب النزول[٢]- من طريق: أحمد بن المقدام،
- والدارقطني[٣] من طريق أيوب بن سليمان الأعور،

ثلاثتهم (مسدد، وأحمد بن المقدام، وأيوب بن سليمان الأعور) عن بشر بن المفضل، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن جابر بن عبد الله، **قال**: خرجنا مع رسول الله ﷺ حتى جئنا امرأة من الأنصار في الأسواف -وهي جدة خارجة بن زيد- فزرناها ذلك اليوم، ففرشت صورًا فقعدنا تحته من النخل، وذبحت لنا شاة، وعلقت لنا قربة ماء، فبينما نحن نتحدث إذ قال رسول الله ﷺ: «الآن يأتيكم رجل من أهل الجنة». فدخل علينا أبو بكر الصديق رضي الله عنه فتحدثنا، ثم قال: «الآن يأتيكم رجل آخر من أهل الجنة»، فطلع علينا عمر بن الخطاب رضي الله عنه فتحدثنا، ثم قال: «الآن يأتيكم رجل آخر من أهل الجنة» قال: فرأيته يطأطئ من تحت سعف الصور ويقول: «اللهم إن شئت جعلته عليَّ بن أبي طالب»، فجاء حتى دخل علينا، فهنَّيناهم بما قال فيهم رسول الله ﷺ، فجاءت المرأة بطعامها، فتغدى رسول الله ﷺ وتغدينا، ثم قام رسول الله ﷺ لصلاة الظهر وقمنا معه، ما توضأ رسول الله ﷺ ولا أحد منا، غير أنَّ رسول الله ﷺ قد أخذ بكفه جرعًا فمضمض بهن من غمر الطعام.

فجاءت المرأة بابنتين لها فقالت: يا رسول الله، هاتان ابنتا ثابت بن قيس قتل معك يوم أحد، وقد استوفى عمهما مالهما وميراثهما كله، فلم يدع لهما مالا إلا أخذه، فما ترى يا رسول الله؟ فوالله لا ينكحان أبدا إلا ولهما مال، فقال رسول الله ﷺ: «يقضي الله في ذلك»، فنزلت سورة النساء: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾[النساء:١١] الآية.

فقال لي رسول الله ﷺ: «ادعوا المرأة وصاحبها، فقال لعمهما: أعطهما الثلثين، وأعط أمهما الثمن، وما بقي لك». وهذا لفظ مسدد، كما أشار إليه البوصيري في الإتحاف، والدارقطني بنحوه، إلا أنه لم يذكر قصة دخول أبي بكر، وعمر، وعلي -رضي الله عنهم-، وأبو داود والواحدي لم يذكرا إلا قصة التوريث بدون الباقي.

---

(١) السنن (١٣٧/٥) ح(٤٠٩٣).
(٢) (ص١٤٥-١٤٦).
(٣) السنن (١٣٨/٥) ح(٤٠٩٤).

قال أبو داود: أخطأ فيه بشر: "هما ابنتا سعد بن الربيع" ثابت بن قيس قُتل يوم اليمامة.

الطريق الثاني:

أخرجه:

- أبو داود[١] -ومن طريقه: البيهقي[٢]-، وأبو يعلى الموصلي[٣]، والطحاوي في شرح مشكل الآثار[٤]، وشرح معاني الآثار[٥]، وابن أبي حاتم في التفسير[٦]، والدارقطني[٧]،من عدة طرق، عن عبد الله بن وهب، عن داود بن قيس، عن عبدالله ابن محمد بن عقيل، عن جابر بن عبد الله، قال: إنَّ امرأة سعد بن الربيع قالت: يا رسول، إنَّ سعداً هلك وترك ابنتين وأخاه، فعمد أخوه فقبض ما ترك سعد، وإنما تنكح النساء على أموالهن، فقال رسول الله ﷺ: «ادع لي أخاه، فجاء، فقال: ادفع إلى ابنتيه الثلثين، وإلى المرأة الثمن، ولك الباقي». وهذا لفظ ابن أبي حاتم في التفسير، والبقية بنحوه.

وقال أبو داود بعد إخراجه للحديث: وهذا هو أصح.

وجاء عند أبي داود وأبي يعلى (عن داود بن قيس، وغيره من أهل العلم) وجاء بيان ذلك عند الدارقطني، إذ قال: (عن داود بن قيس ويزيد بن عياض).

الطريق الثالث:

أخرجه:

- الترمذي[٨]، وابن سعد في الطبقات[٩]،

---

(١) السنن (٥٢٠/٤) ح (٢٨٩٢).

(٢) السنن الكبرى (٣٧٦/٦) ح (١٢٣١٢).

(٣) المسند (٣٤/٤-٣٥) ح (٢٠٣٩).

(٤) (٣٢١/٣) ح (١٢٨٦).

(٥) (٣٩٥/٤) ح (٧٤٢٠).

(٦) (٨٨٦/٣) ح (٤٩٣٠).

(٧) السنن (١٣٩/٥)، ح (٤٠٩٦)

(٨) الجامع (١٧٢/٤-١٧٣) ح (٢٢٢٢).

(٩) (٤٨٥/٣).

وأحمد[١]، والطحاوي في شرح مشكل الآثار[٢]، وفي شرح معاني الآثار[٣]، وابن أبي حاتم في التفسير[٤]، والحاكم[٥]، والبيهقي[٦] من عدة طرق، عن عبيد الله بن عمرو الرقي، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن جابر، قال:" جاءت امرأة سعد بن الربيع بابنتيها من سعد إلى الرسول ﷺ، فقالت، يارسول الله، هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل أبوهما معك يوم أحد شهيداً، وإن عمهما أخذ مالهما، فلم يدع لهما مالاً، ولا تنكحان إلا ولهما مال، قال: «يقضي الله في ذلك» فنزلت آية الميراث، فبعث رسول الله ﷺ إلى عمهما، فقال: «أعط ابنتي سعد الثلثين، وأعط أمهما الثمن وما بقي فهو لك» وهذا لفظ الترمذي، والبقية بنحوه.

قال الترمذي -بعد إخراجه للحديث-: هذا حديث حسن صحيح، لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن محمد بن عقيل.

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح و لم يخرجاه.

ومن طرق الحديث أيضاً:

ما أخرجه:

- ابن ماجه[٧] من طريق سفيان بن عيينه،
- وأحمد[٨] من طريق محمد بن اسحاق،
- والدارقطني[٩] من طريق فرات بن سلمان،
- والخطابي[١٠] من طريق عبد الكريم الجزري،

---

(١) المسند (١٠٨/٢٣) ح (١٤٧٩٨).
(٢) (٣٢٠/٣) ح (١٢٨٥).
(٣) (٣٩٥/٤) ح (٧٤٢٢).
(٤) (٨٨١/٣) ح (٨٩٢).
(٥) المستدرك (٤٨٠/٤- ٤٨١) ح (٨٠٣٥).
(٦) السنن الكبرى (٣٥٥/٦) ح (١٢٢١٩).
(٧) السنن (٢٣/٤-٢٤) ح (٢٧٢٠).
(٨) المسند (٢٦٤/٢٣-٢٦٥) ح (١٥٠٢٠).
(٩) السنن (١٣٩/٥) ح (٤٠٩٥).
(١٠) معالم السنن (٩٦/٤).

- وابن عبد البر[١] من طريق عمرو بن ثابت،

خمستهم (سفيان بن عيينه، محمد بن إسحاق، فرات بن سلمان، عبد الكريم الجزري، عمرو بن ثابت) عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن جابر بن عبد الله، قال: واللفظ لمحمد ابن إسحاق عند أحمد في المسند: دخلت على جابر بن عبد الله الأنصاري أخي بني سلمة، ومعي محمد بن عمرو بن حسن بن علي وأبو الأسباط، مولى لعبد الله بن جعفر كان يتبع العلم، قال: فسألناه عن الوضوء مما مست النار من الطعام؟ فقال: خرجت أريد رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجده، فلم أجده، فسألت عنه فقيل لي: هو بالأسواف عند بنات سعد بن الربيع، أخي بلحارث بن الحارث بن الخزرج يقسم بينهن ميراثهن من أبيهن، قال: وكن أول نسوة ورثن من أبيهن في الإسلام، قال: فخرجت حتى جئت الأسواف، وهو مال سعد بن الربيع، فوجدت رسول الله ﷺ في صور من نخل، قد رش له فهو فيه قال: فأتي بغداء من خبز، ولحم قد صنع له، "فأكل رسول الله ﷺ، وأكل القوم معه قال: ثم بال، ثم توضأ رسول الله ﷺ للظهر، وتوضأ القوم معه"، قال: "ثم صلى بهم الظهر"، قال: "ثم قعد رسول الله ﷺ في بعض ما بقي من قسمته لهن حتى حضرت الصلاة، وفرغ من أمره منهن" قال: "فردوا على رسول الله ﷺ فضل غدائه من الخبز، واللحم فأكل، وأكل القوم معه، ثم نهض، فصلى بنا العصر، وما مس ماء ولا أحد من القوم" وهذه من أكثر الروايات تفصيلاً، والبقية بنحوه.

دراسة الاختلاف، والحكم على الحديث:

من خلال تخريج الحديث تبين أن مداره على عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي، وهو صدوق في حديثه لين، ويقال تغير بآخرة[٢].

واختلف عليه في متنه من وجهين:

الوجه الأول: مَنْ روى الحديث بلفظ: «هاتان ابنتا ثابت بن قيس»، ولم يرو هذا الوجه إلا:

١. بشر بن المفضل بن لا حق الرقاشي، أبو إسماعيل البصري، وهو ثقة ثبت عابد[٣].

---

(١) التمهيد (١٠/١٧٢).

(٢) تقريب التهذيب الترجمة: (٣٥٩٢).

(٣) المرجع السابق الترجمة (١٦٣).

الوجه الثاني: مَنْ روى الحديث بلفظ: «هاتان ابنتا سعد بن الربيع»، وقد روى هذا الوجه كل من:

١- عبيد الله بن عمرو بن أبي الوليد الرقي أبو وهب الأسدي، وهو ثقة فقيه ربما وهم[١]. ولكنه تُوبع في هذا الحديث.

٢- سفيان بن عيينه بن أبي عمران أبو محمد الكوفي المكي، وهو ثقة حافظ فقيه إمام حجة، إلا أنه تغير حفظه بآخرة[٢]. لكن الراوي عنه في هذا الحديث هو: "محمد ابن يحيى بن أبي عمر العدني، صدوق صنف المسند، قال أبو حاتم: فيه غفلة، لكنه لازم ابن عيينه"[٣]، إذن لهذا الراوي اختصاص في ابن عيينه وروايته عنه قوية، إضافة إلى أن ابن عيينه قد تُوبع في لفظ هذا الحديث.

٣- داود بن قيس الفراء الدباغ أبو سليمان القرشي، مولاهم المدني، وهو ثقة فاضل[٤].

٤- يزيد بن عياض بن جُعدُبة الليثي أبو الحكم المدني، كذبه مالك وغيره[٥]. فلا اعتبار لهذا الطريق.

٥- محمد بن إسحاق بن يسار، أبو بكر المطلبي مولاهم، المدني، إمام المغازي، صدوق يدلس[٦]. لكنه صرح بالتحديث في هذا الحديث.

٦- فرات بن سلمان مولى بني عقيل الجزري الرقي، قال الإمام أحمد: الفرات بن سلمان ثقة صدوق[٧]. وذكره ابن حبان في الثقات[٨].

٧- عبد الكريم بن مالك الجزري، أبو سعيد، ثقة متقن[٩].

---

(١) تقريب التهذيب الترجمة (٤٣٢٧).

(٢) المرجع السابق الترجمة (٢٤٥١).

(٣) المرجع السابق الترجمة (٦٣٩١).

(٤) المرجع السابق الترجمة (١٨٠٨).

(٥) المرجع السابق الترجمة (٧٧٦١).

(٦) المرجع السابق الترجمة (٥٧٢٥).

(٧) العلل ومعرفة الرجال -رواية المروذي وغيره- ص (٢٠٠) الترجمة (٣٥٤).

(٨) (٣٢٢/٧).

(٩) تقريب التهذيب الترجمة (٤١٥٤).

٨-عمرو بن ثابت بن أبي المقدام الكوفي، ضعيف رمي بالرفض[١]. فلا اعتبار لهذا الطريق.

وأقوى هذه الطرق طريق: عبيد الله الرقي، وسفيان بن عيينة، وداود بن قيس، ومحمد ابن إسحاق، وفرات بن سلمان، وعبد الكريم الجزري.

والمحفوظ هذا الوجه؛ وذلك لعدة أمور:

- أنَّ الأكثر، وكذلك الأوثق والأثبت، قد رووا الحديث بلفظ: "هاتان ابنتا سعد ابن الربيع".
- أنَّ رواية: "هاتان ابنتا ثابت بن قيس" قد خالفت المعلوم من تاريخ الصحابة- رضي الله عنهم- وبهذا نقد الإمام الخطابي هذه الرواية، إذ قال: "وقولها: "هاتان ابنتا ثابت بن قيس قد قُتل معك يوم أحد" غلط من بعض الرواة، وإنما هي امرأة سعد بن الربيع وابنتاه، قُتل سعد بأحد مع رسولﷺ وبقي ثابت بعد رسول اللهﷺ، حتى شهد اليمامة في عهد أبي بكر الصديقرضي الله عنه". وقال الإمام أبو داود بعد إخراجه لرواية بشر بن المفضل: "أخطأ فيه بشر، هما ابنتا سعد بن الربيع، ثابت بن قيس قُتل يوم اليمامة".

وقال ابن سعد في الطبقات، في ترجمة: سعد بن الربيع: " سعد بن الربيع ابن عمرو بن أبي زهير بن ملك بن امرئ القيس بن مالك الأغر بن ثعلبة بن كعب بن الخزرج، وهو أحد النقباء الأثنى عشر من الأنصار، وشهد بدراً وأحداً وقُتل يومئذٍ شهيداً"[٢].

وقال ابن الأثير في أسد الغابة، في ترجمة: ثابت بن قيس: "ثابت بن قيس بن شماس بن زهير بن مالك بن امرئ القيس بن مالك...، وشهد أحداً وما بعدها، وقُتل يوم اليمامة في خلافة أبي بكر شهيداً"[٣].

---

(١) تقريب التهذيب الترجمة (٤٩٩٥).

(٢) (٣/٥٦٥) الترجمة (٣٥١).

(٣) (١/٢٧٥) الترجمة:(٥٦٩).

الحكم على الحديث:

قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن محمد ابن عقيل[١].

وقد تعقب البوصيري، قول الترمذي: "لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن محمد بن عقيل" فقال: "وليس كما زعم..."[٢]. ومقصوده: أنَّ الحديث ورد من طريق آخر، وهو طريق محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله[٣].

علماً أن روايات محمد بن المنكدر لم يرد فيها قصة االميراث مطلقاً؛ وعليه يبقى تفرد عبدالله بن محمد بن عقيل بقصة الميراث، ولعل هذا ما قصده الإمام الترمذي.

❁❁❁

(١) الجامع (٤/١٧٣).

(٢) الإتحاف (٣/٤٣٠)

(٣) أخرج هذا الطريق: أبو داود (١/١٣٧) ح(١٩١)، والترمذي (١/٩٧) ح(٨٠)، والنسائي في الكبرى (١/١٤٨) ح(١٨٨)، وابن ماجه (١/٣٠٩) ح(٤٨٩).

الفصل السادس

مناقضة المروي لقواعد اللغة العربية

ويتضمن حديثين.

الفصل السادس:

مناقضة المروي لقواعد اللغة العربية

الحديث الأول:

حديث سعيد الجُريري، عن أبي الطفيل، قال: رأيت رسول ﷺ، قلت: كيف رأيته؟ قال: «**كان أبيض مليحاً إذا مشى كأنما يهوي في صُبوب**».

تعليق الإمام الخطابي:

قال الإمام: "الصَبوب" إذا فتحت الصاد كان اسماً لما يُصب على الإنسان من ماء ونحوه، ومما جاء على وزنه: الطَهور، والغَسول، والفَطور لما يفطر،

ومن رواه: "الصُبوب" بضم الصاد على أنه جمع "الصبب" وهو: ما انحدر من الأرض، فقد خالف القياس؛ لأنَّ باب "فَعل" لا يُجمع على فعول، وإنما يُجمع على "أفْعَال" كـــ"سبب" و"أسباب"، و"قتب" و"أقتاب".

وقد جاء في أكثر الروايات: "كأنه يمشي في صبب" وهو المحفوظ"[١].

دراسة الحديث:

مدار هذا الحديث على سعيد الجُريري، ووقفت عنه على أربعة طرق:

الطريق الأول:

أخرجه:

- مسلم [٢]،وابن عساكر في تاريخ دمشق[٣] من طريق عبيدالله القواريري،
- وأبو داود [٤] عن حسين بن معاذ بن خليف،
- وابن شبه في تاريخ المدينة[٥] عن إسحاق بن إدريس،

---

(١) معالم السنن (١١٩/٤).

(٢) الصحيح (ص ٩٨٠) ح (٩٩ - ٢٣٤٠).

(٣) (١١٤/٢٦).

(٤) السنن (٢٢٨/٧) ح (٤٨٦٤).

(٥) (٦١٣/٢- ٦١٤).

- وابن قانع [١] من طريق عبد الله بن عمر،
- وأبو الشيخ الأصبهاني في أخلاق النبيﷺ وآدابه[٢] والبغوي في الأنوار في شمائل النبي المختار[٣]، وابن عساكر في تاريخ دمشق[٤] من طريق نصر بن علي،

خمستهم (عبيد الله القواريري، حسين بن معاذ بن خليف، إسحاق بن إدريس، عبد الله ابن عمر، نصر بن علي) عن عبد الأعلى، عن سعيد الجُريري، عن أبي الطفيل قال: رأيت رسول ﷺ، قلت: كيف رأيته؟ قال: «**كان أبيض مليحاً إذا مشى كأنما يهوي في صُبوب**» وهذا لفظ أبي داود، وبنحوه ابن شبه، وابن قانع بنحوه، إلا أنه قال: "إذا مشى فهو في صَبب"، وأبو الشيخ والبغوي مختصراً بلفظ: "كان النبي ﷺ إذا مشى، كأنما يمشي في صُبوب" وخالفهم الإمام مسلم، فجاء لفظه على النحو التالي: عن الجُريري، عن أبي الطفيل، قال: رأيت رسول الله ﷺ وما على وجه الأرض رجل رآه غيري، قال: فقلت له: فكيف رأيته؟ قال:"كان أبيض مليحاً مقصداً".

وأما ابن عساكر، فقد قرن بين رواية عبيد الله القواريري ونصر بن علي، فجاء لفظ الحديث على النحو التالي: عن عبيد الله القواريري، ونصر بن علي، قالا: عن عبد الأعلى، عن الجُريري، عن أبي الطفيل، قال: "رأيت رسول الله ﷺ ولم يبق على الأرض أحد رآه غيري، قال: قلت له: كيف رأيته؟ قال رأيته: "أبيض مليحاً مقصداً إذا مشى كأنه يهوي في صبب".

الطريق الثاني:

أخرجه:

- مسلم [٥]، والفسوي في المعرفة والتاريخ[٦] -ومن طريقه: البيهقي في الدلائل[٧]-،

---

(١) المعجم (٢/٢٤٢) الترجمة (٧٥١).

(٢) (ص٨٦).

(٣) (ص ٣٥٣- ٣٥٤) ح (٤٦٦).

(٤) (٢٦/١١٤).

(٥) الصحيح (ص٩٨٠) ح (٩٨- ٢٣٤٠)

(٦) (٣/٣٤٢).

(٧) (١/٢٠٤- ٢٠٥).

وتمام في الفوائد[١] من طريق سعيد بن منصور،

- وابن سعد في الطبقات[٢] عن خلف بن الوليد الأزدي،
- والبخاري في الأدب المفرد[٣] عن محمد بن سلام،
- والفسوي في المعرفة والتاريخ[٤] -ومن طريقه: البيهقي في الدلائل[٥]-، وأبو عوانه في مستخرجه[٦] من طريق: عمرو بن عون،
- والبزار[٧] عن العباس بن الوليد النرسي،

خمستهم (سعيد بن منصور، خلف بن الوليد الأزدي، محمد بن سلام، عمرو بن عون، العباس بن الوليد النرسي) عن خالد بن عبد الله الواسطي، عن سعيد بن الجريري، عن أبي الطفيل، قال: قلت له: أرأيت رسول اللهﷺ قال: "نعم، كان أبيض مليح الوجه" وهذا لفظ مسلم، والبقية بمثله، إلا البزار، بلفظ: "نعم، كان أبيض مليحاً مقصداً".

وجميعهم: من دون زيادة: "إذا مشى كأنما يهوي في صُبوب".

الطريق الثالث:

أخرجه:

- الترمذي في الشمائل المحمديه[٨] -ومن طريقه: البغوي في شرح السنة[٩]، وفي الأنوار في شمائل النبي المختار[١٠]-، عن سفيان بن وكيع ومحمد بن بشار،
- وابن سعد في الطبقات[١١]،

---

(١) (٢/٢٧٣) ح (١٧٢٢).
(٢) (١/٣٥٩).
(٣) (ص ٤٢٣) ح (٧٩٠).
(٤) (٣/٣٤٢).
(٥) (١/٢٠٤- ٢٠٥).
(٦) (١٨/٢٦٢) ح(١٠٣٦١).
(٧) المسند (٧/٢٠٥) ح (٢٧٧٥).
(٨) (ص٤١) ح (١٤).
(٩) (١٣/٢٢٥) ح (٣٦٤٨).
(١٠) (ص١٧٤) ح (١٦٤).
(١١) (١/٣٥٩)، وتكرر في: (٦/٥٥١).

- وأحمد[١] -ومن طريقه: ابن عساكر في تاريخ دمشق[٢]-،
- والبخاري في الأدب المفرد[٣] عن محمد بن سلام،
- والفاكهي في أخبار مكة[٤] عن أبي بشر بكر بن خلف،
- والطبري في تاريخ الأمم والملوك[٥] عن محمد بن المثنى،
- وأبو عوانه في مستخرجه[٦]، والخطابي في غريب الحديث[٧]، والبيهقي في الدلائل[٨] من طريق محمد بن عبد الملك الدقيقي،
- والبيهقي في الدلائل[٩] -ومن طريقه: ابن عساكر في تاريخ دمشق[١٠]- من طريق: إبراهيم بن عبد الله السعدي،

تسعتهم (سفيان بن وكيع، محمد بن بشار، ابن سعد، أحمد بن حنبل، محمد بن سلام، بكر بن خلف، محمد بن المثنى، محمد بن عبد الملك، إبراهيم بن عبد الله السعدي) عن يزيد بن هارون، عن سعيد الجُريري، قال: سمعت أبا الطفيل يقول: رأيت النبي ﷺ وما بقي على وجه الأرض أحد رآه غيري، قلت: صفه لي، قال: «**كان أبيض مليحاً مقصداً**».

وهذا لفظ الترمذي، والبقية بنحوه.

الطريق الرابع:

أخرجه:

- أبو نعيم الأصبهاني[١١] من طريق: إسماعيل بن إسحاق القاضي،

---

(١) المسند (٣٩/٢١٥) ح (٢٣٧٩٧).
(٢) (٢٦/١١٤).
(٣) (ص ٤٢٣) ح (٧٩٠).
(٤) (١/٣٢٥- ٣٢٦) ح (٦٦٤).
(٥) (٢/٢٢١- ٢٢٢).
(٦) (١٨/٢٦١) ح(١٠٣٦٠).
(٧) (١/٢١٦- ٢١٧).
(٨) (١/٢٠٤).
(٩) (٦/٥٠١).
(١٠) (٢٦/١١٤).
(١١) المستخرج على صحيح مسلم (٣/٣٥٣) ح (٢٩١٧).

- والخطيب في الكفاية[١] من طريق: إسماعيل بن إسحاق القاضي، ومحمد بن يونس الكُديمي.

عن محمد بن الفضل السدوسي، عن سعيد بن زيد، عن الجُريري، قال: حدثني أبو الطفيل وهو آخذ بيدي ونحن نطوف بالكعبة، فقال: "والله لا يحدثك اليوم رجل على وجه الأرض أنه رأى رسول الله ﷺ غيري، قال: فقلت: فهل تنعت من رؤيته؟ قال: نعم، كان مقصداً أبيض مليحاً". وهذا لفظ أبي نعيم الأصبهاني، والخطيب من طريق: محمد بن يونس بنحوه.

دراسة الاختلاف، والحكم على الحديث:

من خلال تخريج الحديث تبين أن مداره على: (سعيد بن إياس الجُريري أبو مسعود البصري، وهو ثقة اختلط قبل موته بثلاث سنين)[٢]، وقد اختلف عليه في متن الحديث، فبعضهم: ذكر الحديث بزيادة لفظ:" إذا مشى كأنما يمشي في صبوب" أو بلفظ: "إذا مشى فهو في صبب" والبعض: ذكر الحديث بدون هذه الزيادة، على النحو التالي:

الوجه الأول: مَنْ روى الحديث: بدون زيادة لفظ: "إذا مشى كأنما يمشي في صُبوب"

وقد روى هذا الوجه كل من:

١. يزيد بن هارون بن زاذان السلمي مولاهم، أبو خالد الواسطي،وهو ثقة متقن عابد[٣].

إلا أنَّ يزيد بن هارون قد سمع من الجُريري بعد الاختلاط، إذ جاء عنه أنه قال: "ربما ابتدانا الجُريري وكان قد أنكر"[٤]، ولكنه تابع خالد الواسطي في لفظ الحديث، وخالد روايته مخرجه في صحيح مسلم، وتابعهم في ذلك أيضاً سعيد بن زيد، وسعيد قد سمع من

(١) (١/٤٠٨) ح (٣٨٤).
(٢) تقريب التهذيب الترجمة (٢٢٧٣).
(٣) المرجع السابق الترجمة (٧٧٨٩).
(٤) التاريخ الكبير (٣/٤٥٦) الترجمة(١٥٢٠).

الجُريري قبل الاختلاط؛ لأن الإمام أبا داود يقول:" وكل من أدرك أيوب فسماعه من الجُريري جيد"[١]، وسعيد بن زيد ممن أدرك أيوب السختياني.

٢. خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن يزيد الطحان الواسطي، المزني مولاهم،وهو ثقة ثبت[٢].

٣. سعيد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي أبو الحسن البصري، وهوصدوق له أوهام[٣]. ولكن لعله لم يهم في هذا الحديث؛ لمتابعته للثقات الأثبات.

فالخلاصة: أن المحفوظ عن الجُريري هذا الوجه، ووجه الترجيح في ذلك ظاهر؛ فالأكثر وكذلك الأوثق والأثبت قد رووا هذا الوجه.

الوجه الثاني: مَنْ روى الحديث: بزيادة لفظ:" إذا مشى كأنما يمشي في صُبوب"

ولم يرو هذا الوجه إلا:

- عبد الأعلى بن عبد الأعلى البصري السامي، وهو ثقة [٤] وقد اختلف عليه من وجهين:

الوجه الأول: من روى هذا الحديث بهذه الزيادة عن عبد الأعلى، وهم:

- إسحاق بن إدريس البصري الأسواري أبو يعقوب، قال: البخاري: "تركه الناس"[٥] فلا اعتبار بهذا الطريق.
- حسين بن معاذ بن خليف البصري، وهو ثقة[٦].
- عبد الله بن عمر، ولم أستطع الوقوف على عين هذا الراوي، وكذلك لم أجد في كل من ترجم لعبد الأعلى ذكر لعبد الله بن عمر من التلاميذ.
- نصر بن علي بن نصر بن علي الجهضمي، وهو ثقة ثبت[٧].

---

(١) سؤالات الآجري (٤٠٤/١) الترجمة:(٧٩٧).

(٢) تقريب التهذيب الترجمة (١٦٤٧).

(٣) المرجع السابق الترجمة (٢٣١٣).

(٤) المرجع السابق الترجمة (٣٧٣٤).

(٥) التاريخ الكبير (٣٨٢/١) ترجمة (١٢٢٠).

(٦) تقريب التهذيب الترجمة (١٣٥٠).

(٧) المرجع السابق الترجمة (٧١٢٠).

إذن هذا الوجه عن عبد الأعلى شاذ؛ لمخالفته للرواة عن الجُريري؛ فالأكثر، وكذلك الأثبت قد رووا الحديث بدون هذه الزيادة.

الوجه الثاني: من روى هذا الحديث عن عبد الأعلى بدون هذه الزيادة:

- عبيد الله بن عمر بن ميسرة القواريري، أبو سعيد البصري، وهو ثقة ثبت[١].

وروايته قد أخرجها الإمام مسلم في صحيحه بدون هذه الزيادة، أمَّا ما أخرجه ابن عساكر في تاريخه من طريق: عبد الله بن محمد البغوي، عن عبيد الله القواريري، فكانت روايته مقرونة برواية نصر بن علي فلعل الراوي قد جمع بين لفظي الروايتين، وعلى كلٍ فالراوي عن عبيد الله القواريري في تاريخ ابن عساكر هو: عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي وهو وإن كان ثقةً[٢]، إلا أن إمامة الإمام مسلم وهو من هو في الحديث، تجعل روايته هي الراجحة، خاصة وأن احتمال الجمع بين لفظي الروايتين – عند ابن عساكر- قائم.

فالخلاصة: أن رواية عبيد الله القواريري، بدون زيادة: «**إذا مشى كأنما يمشي في صُبوب**»، هي الوجه المحفوظ عن عبد الأعلى وذلك لعدة أمور، وهي:

- أنَّ الراوي لهذا الوجه ثقة ثبت.
- لموافقة هذا الوجه عن عبد الأعلى، للرواة عن الجُريري؛ فالأكثر، وكذلك الأثبت قد رووا الحديث بدون هذه الزيادة.
- أن هذه الرواية هي الرواية التي انتقاها الإمام مسلم في صحيحه.

إذن زيادة : «إذا مشى كأنما يمشي في صبوب» زيادة شاذة -والله أعلم- لم تصح من حديث أبي الطفيل –رضي الله عنه– للقرائن السابق ذكرها، إضافة لما ذكره الإمام الخطابي من مخالفة لفظ:" صُبوب" للقياس في اللغة العربية، فـــ(صبب) لا تُجمع على (صُبوب) لأنَّ (فَعل) لا يُجمع على (فُعول)، وإنما على: (أفْعال) كـــ(سبب) و(أسباب) و(قتب) و(أقتاب).

---

(١) تقريب التهذيب الترجمة (٤٣٢٥).

(٢) ينظر: تاريخ بغداد ترجمة عبد الله بن محمد البغوي (٣٢٦/١٠).

وبهذا قال أبو عبيد القاسم بن سلام: "**الصبب**: ما انحدر من الأرض، وجمعه: أصْبَاب، قال رؤبة بن الحجاج:

بلْ بَلدٍ ذي صُعَدٍ وأصْبَابِ

بل: في معنى: رُبَّ"(١).

وقد أشار الإمام الخطابي إلى أنَّ اللفظ المحفوظ في أكثر الروايات هو لفظ: "صَبب" والذي يظهر أن الإمام الخطابي لا يريد رواية أبي الطفيل، لأن هذه اللفظة لم يذكرها إلا بعض الرواة عن عبد الأعلى، والأكثر عن الجُريري على عدم ذكرها، وإنما يريد ثبوتها في روايات أخرى سوى رواية أبي الطفيل، وقد ثبتت هذه اللفظة في أحاديث أُخر، ومنها حديث علي ﷺ أنه قال: «لم يكن رسول الله ﷺ بالطويل ولا بالقصير، شَثْنَ الكفين والقدمين، ضخم الرأس، ضخم الكرَادِيس، طويل المَسْرُبة، إذا مشى تكفى تكفياً كأنما انحط من صَبَب، لم أر قبله ولا بعده مثله»(٢).

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح: صحيح، فقد أخرجه الإمام مسلم في صحيحه.

❁❁❁

(١) غريب الحديث (١٢٨/٣).

(٢) أخرجه الترمذي في الجامع الكبير (٢٢٨/٦) ح (٣٩٦٥) و (٣٩٦٦).

الحديث الثاني

حديث سَمُرة بن جندب ﷺ في صلاة الكسوف، قال: بينما أنا وغلام من الأنصار نرمي غرضين لنا حتى إذا كانت الشمس قيد رمحين أو ثلاثة في عين الناظر من الأفق اسودت حتى آضت كأنها تنُّومَة، فقال أحدنا لصاحبه: انطلق بنا إلى المسجد فو الله ليحدثن شأن هذه الشمس لرسول اللهﷺ في أمته حدثاً، قال: "فدفعنا، فإذا هو **بارز**،..."

تعليق الإمام الخطابي:

قوله: "فإذا هو بارز" تصحيف من الراوي، وإنما هو بأزز، أي: بجمع كثير، تقول العرب: الفضاء منهم أزز، والبيت منهم أزز، إذا غص بهم لكثرتهم[١].

وقال في الغريب: وفي غير هذه الرواية-أي رواية: بارز-: فإذا المسجد "يتأزز" وهو يتفعل من الأزيز تمثيلا له بأزيز المرجل، وهو صوت الغليان. وما أراه محفوظا[٢].

دراسة الحديث:

مدار هذا الحديث على الأسود بن قيس، ووقفت عنه على أربعة طرق:

الطريق الأول:

أخرجه:

- أبو داود[٣]،
- والروياني[٤] عن محمد بن إسحاق،
- والطحاوي[٥] عن حسين بن نصر،
- والخطابي[٦] من طريق موسى بن إسحاق الأنصاري،

أربعتهم (أبو داود، محمد بن إسحاق، حسين بن نصر، موسى بن إسحاق الأنصاري) **عن أحمد بن يونس،**

---

(١) ينظر: معالم السنن (٢٥٨/١)، غريب الحديث (١٧٢/١)، إصلاح غلط المحدثين ص(٦٧-٦٨).

(٢) (١٧٢/١)

(٣) السنن (٣٨٦/٢-٣٨٧) ح(١١٨٤).

(٤) المسند (٦٨/٢) ح (٨٤٧).

(٥) شرح معاني الآثار (٣٣٣/١) ح(١٩٥٦).

(٦) غريب الحديث (١٧٢/١).

- والنسائي في الكبرى[١] من طريق **الحسين بن عياش**،
- وابن أبي شيبة[٢] -ومن طريقه ابن حبان[٣]-، وابن خزيمة[٤]، والحاكم[٥] -ومن طريقه البيهقي[٦]- من طريق **الفضل بن دكين**،
- وأحمد[٧] عن **أبي كامل مظفر بن مدرك**،
- والبخاري في خلق أفعال العباد[٨] والطبراني[٩] من طريق **أبو غسان مالك بن إسماعيل**،
- والروياني[١٠] من طريق **يحيى بن أبي بكير**،
- والطبراني[١١] من طريق **عمرو بن خالد الحراني**،
- والحاكم[١٢] -ومن طريقه البيهقي[١٣]- من طريق **أبو النضر**،
- والبيهقي في السنن والآثار[١٤] من طريق **عبد الكريم بن محمد الجرجاني**،

تسعتهم (أحمد بن يونس،الحسين بن عياش، الفضل بن دكين، مظفر بن مدرك، أبو غسان مالك بن إسماعيل، يحيى بن أبي بكير، عمرو بن خالد الحراني، أبو النضر، عبد الكريم

---

(١) (٣٤٥/٢) ح(١٨٨٢).
(٢) المصنف (٤٢٥/٥) ح(٨٣٩٩).
(٣) الصحيح (٩٤/٧) ح(٢٨٥٢).
(٤) الصحيح (٣٢٥/٢-٣٢٧) ح(١٣٩٧).
(٥) المستدرك (٤٧١/١-٤٧٢) ح(١٢٣١).
(٦) السنن الكبرى (٤٧١/٣-٤٧٢) ح(٦٣٦١)
(٧) المسند (٣٤٦/٣٣) ح(٢٠١٧٨).
(٨) ص (٨١- ٨٢).
(٩) المعجم الكبير (٢٢٩/٧-٢٣١) ح (٦٧٩٩).
(١٠) المسند (٦٨/٢) ح (٨٤٧)
(١١) المعجم الكبير (٢٢٩/٧-٢٣١) ح (٦٧٩٩).
(١٢) المستدرك (٤٧١/١-٤٧٢) ح(١٢٣١).
(١٣) السنن الكبرى (٤٧١/٣-٤٧٢) ح(٦٣٦١).
(١٤) (١٤١/٥-١٤٢) ح (٧٠٨٥).

محمد الجرجاني) **عن زهير بن معاوية،** عن الأسود بن قيس،عن ثعلبة بن عباد العبدي، عن سَمُرة ابن جندب ﷺ قال: بينما أنا وغلام من الأنصار نرمي غرضين لنا حتى إذا كانت الشمس قيد رمحين أو ثلاثة في عين الناظر من الأفق اسودت حتى آضت كأنها تنُّومَة، فقال أحدنا لصاحبه: انطلق بنا إلى المسجد فو الله ليحدثن شأن هذه الشمس لرسول الله ﷺ في أمته حدثاً، قال: "فدفعنا، فإذا هو **بارز**،..." مطولاً بذكر الخطبة، وهذا لفظ أبي داود، والبقية بمثله، والبعض اختصره جداً.

ولكن حصل بعض الخلاف في لفظ: "بارز" عند بعض الرواة، فرواية أبي كامل عند أحمد، وكذلك موسى بن إسحاق الأنصاري عند الخطابي، جاءت بلفظ "فدفعنا إلى المسجد فإذا هو **بأزز**".

ورواية أبي غسان وعمرو بن خالد الحراني عند الطبراني، جاءت بلفظ: "فذهبت إلى المسجد فإذا هو **يتأزز**".

الطريق الثاني:

أخرجه:

- أحمد[١]، وعبد الله بن أحمد في المسند[٢]، والطحاوي[٣]، وابن حبان[٤]، والطبراني[٥]، من عدة طرق عن **أبي عوانة،** عن الأسود بن قيس، عن ثعلبة بن عباد العبدي، عن سمرة بن جندب ﷺ قال: "بينما أنا وغلام من الأنصار نرمي غرضين لنا..." مطولاً بذكر الخطبة وهذا لفظ ابن حبان، والبقية رووه مختصراً.

و لم يرد في رواية أبي عوانة أي من الألفاظ المختلف عليها في رواية زهير بن معاوية.

---

(١) المسند (٣٥٧/٣٣) ح(٢٠١٩٠).

(٢) (٣٥٨/٣٣) ح(٢٠١٩١) وهذا من زيادات عبد الله في المسند.

(٣) شرح معاني الآثار (٣٢٩/١) ح(١٩٣٥).

(٤) الصحيح (١٠١/٧) ح(٢٨٥٦).

(٥) المعجم الكبير (٢٢٧/٧) ح(٦٧٩٨).

الطريق الثالث:

أخرجه:

- أحمد[١] من **طريق سلام بن أبي مطيع**، عن الأسود بن قيس، عن ثعلبة بن عباد العبدي، عن سمرة بن جندب ﷺ قال: "صلى بنا رسول الله ﷺ في كسوف الشمس ركعتين لا نسمع له فيها صوتاً" هكذا مختصراً.

الطريق الرابع:

أخرجه:

- الترمذي[٢]، والنسائي[٣]، وابن ماجه[٤]، وابن أبي شيبة[٥]، وأحمد[٦]، والبخاري في خلق أفعال العباد[٧]، والطحاوي[٨]، وابن حبان[٩]، والطبراني[١٠]، من عدة طرق عن **سفيان الثوري**، عن الأسود بن قيس، عن ثعلبة بن عباد العبدي، عن سمرة بن جندب ﷺ قال: "...، فانتهينا إلى المسجد، فإذا المسجد ملآن **يتأزز**..." مطولاً. وهذا لفظ الطبراني، والبقية رووه مختصراً.

ولم يرد هذا اللفظ (**يتأزز**) في روايات سفيان الثوري إلا عند الطبراني.

دراسة الاختلاف والحكم على الحديث:

---

(١) المسند (٣٣/٣٩٦) ح(٢٠٢٦٨).
(٢) الجامع (٢/١٠٩) ح(٥٧٠).
(٣) السنن (٣/١٦٤) ح(١٤٩٤)، وفي الكبرى (٢/٣٥٤) ح(١٩٠١).
(٤) السنن (٢/٣١٤) ح(١٢٦٤).
(٥) المصنف (٥/٤٣١) ح(٨٤١٥).
(٦) المسند (٣٣/٣٣٠) ح(٢٠١٦٠)، (٣٣/٣٥١) ح(٢٠١٨٠).
(٧) ص (٨٢).
(٨) شرح معاني الآثار(١/٣٣٣) ح(١٩٥٧)، (١/٣٣٣) ح(١٩٥٨).
(٩) الصحيح (٧/٩٤) ح(٢٨٥١).
(١٠) المعجم الكبير (٧/٢٢٦) ح(٦٧٩٧).

من خلال تخريج الحديث تبين أن مداره على الأسود بن قيس العبدي الكوفي، قال عنه ابن حجر: "ثقة"[١]. وقد اُختلِف عليه في متن الحديث؛ كما تقدم، والترجيح بين أوجه الخلاف غير ظاهر؛ فالخلاف لم يرد إلا في طريق زهير بن معاوية، إضافة إلى أن أكثر الرواة في الطرق الأخرى، وكذلك طريق زهير بن معاوية، قد رووا الحديث على الاختصار، و لم يرد في رواياتهم أي ذكر للكلمة المختلف عليها(بارز). وقد ذكر الإمام الخطابي -كما سبق- أنه تصحيف من الرواة، وقد رجح رواية (...، بأزز) لموافقتها لقواعد اللغة العربية.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف الإسناد؛ وذلك لجهالة ثعلبة بن عباد العبدي، لم يرو عنه سوى الأسود ابن قيس.

قال ابن المديني: "الأسود يروي عن مجاهيل"[٢].

وقال ابن حزم: "ثعلبة مجهول"[٣].

❁❁❁

(١) تقريب التهذيب ترجمة (٥٠٦).

(٢) ينظر: ميزان الاعتدال (١/٣٧١).

(٣) المرجع السابق.

الخاتمة

الخاتمة

الحمد لله أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً كما يحب ربنا ويرضى، اللهم لك الحمد على ما أنعمت به عليَّ من إتمام هذا البحث، وأسألك المزيد من فضلك، ودوام توفيقك يا أكرم مسئول، وخير مأمول.

وبعد:

هذه أهم النتائج التي خرجت بها الدراسة:

- ظهور الملكة النقدية عند الإمام الخطابي، فهو إمام ناقد من الطراز الأول.
- عناية الإمام بمتون الأحاديث، ونقدها وفق منهجية دقيقة.
- احتكام الإمام في نقده للمتن إلى معايير ومقاييس واضحة، وهي:

١-مخالفة المروي للقرآن الكريم.

٢- مخالفة المروي لصحيح السنة.

٣- مخالفة المروي للأصول والقواعد المقررة.

٤- اختلاف الحديث واضطرابه.

٥- مخالفة المروي للتاريخ.

٦- مخالفة المروي لقواعد اللغة العربية.

- أنَّ احتكامه لهذه المعايير لم يكن بمعزل عن دراسته للسند، فهو ينقد المتن مع السند في سياق واحد ومنهجية تكاملية. وقد أبانت بعض أحاديث الدراسة عن هذه المنهجية للإمام.
- اختصاص كتابه معالم السنن بنقد المتن كثيراً.
- براعة الإمام في النقد اللغوي لمتون الأحاديث.
- عنايته الشديدة وحرصه على إصلاح ما تصحَّف وتحرَّف من ألفاظ متون الأحاديث، وكتابه (إصلاح غلط المحدثين) شاهد بذلك. وظهر ذلك جلياً أيضاً في شرحه لصحيح البخاري الموسوم بـــ(أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري).

وفي ختام هذا البحث أدون أهم التوصيات والمقترحات:

- تقديم دراسات نظرية وتطبيقية معمقة في نقد المتن؛ حتى يضبط فيها حدود هذا العلم.
- ما زال موضوع (النقد العقلي، أو استخدام القرائن العقلية في نقد الحديث، ومنهج الأئمة في ذلك) يحتاج إلى مزيد اهتمام من قبل الباحثين والدارسين.

والحمد لله الذي بنعمه تتم الصالحات

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين

❁❁❁

الفهارس الفنية

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الأعلام المترجم لهم.

فهرس الغريب والأماكن

فهرس المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

السورة	رقم الآية	الصفحة
سورة البقرة		
﴿وَلَا يَئُودُهُۥ حِفْظُهُمَا﴾	٢٥٥	١٤
سورة النساء		
﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ﴾	١١	١٠٧، ١٠٨
سورة المائدة		
﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُۥ﴾	٩٦	٤١،٤٢
سورة الحجر		
﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾	٩	٣

❁❁❁

فهرس الأحاديث النبوية والآثار

طرف الحديث أو الأثر	الصفحة
إذا قضى الإمام الصلاة	٥١
إنَّ حبي ﷺ نهاني أن أصلي في المقبرة	٤٥
أنَّ النبي ﷺ أعطى حكيم بن حزام	٧٢
أنَّ النبي ﷺ نهى أن يتوضأ بفضلها	٩٩
إنه سئل عن المسوخ	٤١
إنِّي رسول رسول اللهﷺ ألا تأكلوا الحشا	٤١
جعلت لي الأرض	٤٥،٥٠
خرجنا مع رسول الله ﷺ حتى جئنا امرأة بالأسواف	١٠٧
فدفعنا، فإذا هو بارز	١٢٤
كان أبيض مليحاً	١١٦
كل غلام رهينة بعقيقته	٨٨
لا تأكلوا الأنكليس	٤٠
لم يكن رسول الله ﷺ بالطويل ولا بالقصير	١٢٣
لها الصداق بما استحللت من فرجها	٥٩
مع الغلام عقيقته	٨٨
نعم، قضى بذلك رسول اللهﷺ	٦٧
اليد العليا خير من اليد السفلى	٧٢

❁❁❁

فهرس الأعلام المترجم لهم

العلم	الصفحة
أبان بن يزيد العطار	٩٥
إبراهيم بن أبي يحيى	٦٣
إبراهيم بن طهمان الخراساني	٨٣
أبو معاوية الضرير	٥٤
أحمد بن أبي بكر بن الحارث	٧٩
أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي	٧٨
أحمد بن صالح	٤٦
أحمد بن محمد أبو طاهر السلفي	١٢، ٢٠
أحمد بن المقدام	٨٤
أحمد بن يحيى بن سيار ثعلب	٤٠
إسحاق بن إدريس البصري	١٢١
إسحاق بن سعيد بن عمرو	٨٦
إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة	٦٤
إسماعيل بن إبراهيم أبو عليه	٨١
إسماعيل بن إسحاق القاضي	٧٨
إسماعيل بن مسلم المكي	٩٣
الأسود بن قيس العبدي	١٢٨
أشعث بن عبد الملك الحمراني	٩٢
بشر بن المفضل الرقاشي	١١١
بصرة بن أكثم الأنصاري	٥٩
بكر بن سوادة	٥٦
ثابت بن قيس	١١٣
ثعلبة بن عباد البصري	١٢٨
جعفر بن عون	٥٦
الحسن البصري	٩٢
الحسين بن محمد العبدي	٦٤

العلم	الصفحة
حسين بن معاذ بن خليف	١٢١
حفص بن عبد الله السلمي	٨٣
حفص بن عمر	٩٤
حفص بن ميسرة العقيلي	٨٢
حماد بن زيد	٨٠
حماد بن سلمة	٩٥
خالد بن عبد الله الواسطي	١٢١
داود بن قيس	١١٢
زهير بن معاوية	٥٤
سعد بن الربيع	١١٣
سعيد بن أبي عروبة	٩٥
سعيد بن إياس الجريري	١٢٠
سعيد بن زيد	١٢١
سعيد بن عبد الرحمن أبو صالح الغفاري	٤٩
سعيد بن عيسى بن تليد	٤٨
سعيد بن المسيب	٦٢
سعيد بن يزيد البصري	٦٤
سفيان الثوري	٥٤
سفيان بن عيينة	٤٢،١١٢
سلام بن أبي مطيع	٩٥
سليمان بن الأشعث أبو داود	٦٤،٧٧
سليمان بن بلال التميمي	٨٥
سليمان بن حرب	٨١
سليمان بن داود العتكي	٨١
سليمان بن داود المهري	٤٦
سليمان بن طرخان	١٠٣
سوادة بن عاصم العنزي	١٠٣،١٠٢
سويد بن سعيد	٧٩

العلم	الصفحة
شجاع بن الوليد	٥٦
شعبة بن الحجاج	٩٥
شيبان النحوي	٦٩
صدقة بن عبد الله السمين	٨٢
عاصم بن سليمان الأحول	١٠٣
العباس بن محمد الدوري	٨٠
عبد الأعلى بن عبد الأعلى	١٢١
عبد الرحمن بن رافع	٥٦
عبد الرحمن بن زياد الإفريقي	٥٤
عبد الرحمن بن محمد المحاربي	٥٤
عبد الرحيم بن سليمان	٤٢
عبد العزيز بن مسلم	٨٥
عبد الكريم بن مالك الجزري	١١٢
عبد الكريم بن محمد السمعاني	١٦
عبد الله بن عمر	١٢١
عبد الله بن لهيعة	٤٨
عبد الله بن المبارك	٥٤،٦٥،٨٢
عبد الله بن محمد البغوي	١٢٢
عبد الله بن محمد بن عقيل	١١١
عبد الله بن مسلمة القعنبي	٥٤،٧٧
عبد الله بن الوليد بن ميمون	٨٣
عبد الله بن وهب بن مسلم	٤٦،٧٩
عبد الله بن يزيد القصير	٥٤
عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج	٦٣
عبد الملك بن محمد الثعالبي	١٥،٢٠
عبد الوارث بن سعيد	٨٢
عبيد الله بن عمر القواريري	١٢٢
عبيد الله بن عمرو أبو الوليد الرقي	١١١

العلم	الصفحة
عثمان بن سعيد الدارمي	٧٧
عطاء بن أبي مسلم	٦٤
علي بن عبد العزيز أبو الحسين البغوي	٨٠
علي بن المبارك	٦٩
عمر بن معتب	٦٩
عمران بن حدير السدوسي	١٠٢
عمرو بن ثابت	١١٣
عمرو بن علي بن بحر	٩٦
عيسى بن شعيب	٩٤
غيلان بن جامع	٩٥
فرات بن سلمان	١١٢
الفضيل بن سليمان النميري	٨٣
قتادة بن دعامة السدوسي	٩٣
قتيبة بن سعيد الثقفي	٧٨
قريش بن أنس الأنصاري	٩٣
مجاعة بن الزبير	٩٣
محمد بن أحمد الإفريقي	٥٤
محمد بن إسحاق	٤٢،١١٢
محمد بن إسماعيل البخاري	٧٧
محمد بن زياد الأعرابي	٤٠
محمد بن سعيد بن المسيب	٦٤
محمد بن شاذان النيسابوري	٧٨
محمد بن عبد الأعلى	٩٦
محمد بن عبد الله بن بزيع	٨٣
محمد بن عبد الواحد غلام ثعلب	٤٠
محمد بن غالب التمتام	٧٨
محمد بن الفضل السدوسي	٨٠
مروان بن معاوية الفزاري	٥٤

العلم	الصفحة
مسدد بن مسرهد	٨١
مسلم بن الحجاج	٧٨
مطر بن طهمان الوراق	٩٣
معاذ بن الحكم	٥٤
معاوية بن سلام	٦٩
معمر بن راشد	٦٩
منصور بن محمد السمعاني	٢٠
موسى بن عقبة	٨٥
نصر بن علي بن نصر	١٢١
همام بن يحيى العوذي	٩٥
واصل بن عبد الرحمن أبو حرة	٩٣
وهب بن بقية	٩٦
يحيى بن أبي كثير	٦٩
يحيى بن أزهر المصري	٤٨
يحيى بن عبد الله بن بكير	٧٩
يحيى بن المهلب أبو كدينة	١٠٤
يزيد بن عياض	١١٢
يزيد بن نعيم الأسلمي	٦٤
يزيد بن هارون	١٢٠
يونس بن محمد البغدادي	٨١

❁❁❁

فهرس الغريب والأماكن

الغريب أو المكان	الصفحة
الأسواف	١٠٧
الأَنْكَلَيْس	٤٠
بُست	١٢
الجِرِّي	٤١
الصِّلَّوْر	٤١
المارْمَاهِي	٤١
المِرْبَد	١٠٢
هِنْد منْد	١٥
يكلها	١٤
يؤودها	١٤

❁❁❁

فهرس المصادر والمراجع

١. إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري (ت٨٤٠)، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، بإشراف: أبو تميم ياسر بن إبراهيم ،ط. الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م ، دار الوطن.

٢. إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني(ت٨٥٢)، تحقيق: مجموعة من المحققين، ط. الأولى، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، بالتعاون مع مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالمدينة المنورة.

٣. الآحاد والمثاني، ابن أبي عاصم (ت٢٨٧)، تحقيق: د. فيصل أحمد الجوابرة،ط. الأولى، ١٤١١هـ- ١٩٩١م، دار الراية.

٤. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي(ت٧٣٩)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط. الأولى، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م، مؤسسة الرسالة.

٥. الأحكام الوسطى من حديث النبيﷺ، لعبد الحق الأشبيلي(ت٥٨٢)، تحقيق: حمدي السلفي، صبحي السامرائي، ط. الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م، مكتبة الرشد.

٦. أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسحاق ابن العباس الفاكهي المكي، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله دهيش، ط. الرابعة، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م، مكتبة الأسدي.

٧. أخلاق النبيﷺ وآدابه، لأبي الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني(٣٦٩)، تحقيق: السيد الجميلي، ط. الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، دار الكتاب العربي.

٨. الأدب المفرد، للإمام الحافظ محمد بن إسماعيل البخاري(ت٢٥٦)، تحقيق: سمير بن أمين الزهيري، ط. الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م، مكتبة المعارف.

٩. الأربعون في التصوف، لأبي عبد الرحمن السلمي(ت٤١٢)، ط. الثانية، ١٩٨١م، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن- الهند.

١٠. أسباب النزول، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري(ت٤٦٨)، تحقيق: عصام بن عبد المحسن الحميدان، ط.الثانية، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م، دار الإصلاح.

١١. الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار، لابي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي(ت٤٦٣)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، ط. الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م، دار قتيبة، دمشق، دار الوعى، حلب- القاهرة.

١٢. أسد الغابة في معرفة الصحابة، عز الدين ابن الأثير أبي الحسن علي بن محمد الجزري(ت٦٣٠)، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، ط. الأولى، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م، دار الكتب العلمية.

١٣. الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي(ت٤٦٣)، تحقيق: د. عز الدين علي السيد، ط. الثالثة، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٤. الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني(ت٨٥٢)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط.الأولى، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م، مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر.

١٥. إصلاح غلط المحدثين، للإمام أبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي (ت٣٨٨)، تحقيق:د. محمد علي عبد الكريم الرديني، ط.الأولى، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م، دار المأمون للتراث.

١٦. أطراف الغرائب والأفراد للدار قطني، محمد بن طاهر المقدسي(ت٥٠٧)، تحقيق: جابر عبد الله السريع، ط. الأولى،١٤٢٨هـ، التدمرية.

١٧. الأمالي، للحافظ الحسين بن إسماعيل بن محمد المحاملي(ت٣٣٠)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط. الأولى، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م، دار النوادر.

١٨. الإمام الخطابي(المحدث الفقيه والأديب الشاعر)، تأليف د. أحمد عبد الله الباتلي، ط. الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، دار القلم.

١٩. الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، تقي الدين أبي الفتح محمد بن علي المعروف بابن دقيق العيد(ت٧٠٢)، تحقيق: سعد بن عبد الله آل حميد، دار المحقق.

٢٠. انباه الرواة على أنباه النحاة، للوزير أبي الحسن علي بن يوسف القفطي(ت٦٢٤)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

٢١. الأنساب، للإمام أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني(ت٥٦٢)، تحقيق الشيخ: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي وآخرون، ط. الثانية، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م،مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد.

٢٢. الأنوار في شمائل النبي المختار، الحسين بن مسعود البغوي (ت٥١٦)، تحقيق الشيخ: إبراهيم اليعقوبي، ط. الأولى ، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م، دار المكتبي.

٢٣. اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم، تأليف: د. محمد لقمان السلفي، ط. الأولى، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.

٢٤. البحر الزخار، للحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتكي البزار(ت٢٩٢)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، ط. الأولى، ١٤٠٩ه- ١٩٨٨م، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

٢٥. البداية والنهاية، لابن كثير الدمشقي(ت٧٧٤)، تحقيق: د. عبد الله عبد المحسن التركي، ط. الأولى، ١٤١٩ه- ١٩٩٨م، دار هجر.

٢٦. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(ت٩١١)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. الأولى، ١٣٨٤ه-١٩٦٥م، مطبعة البابي الحلبي.

٢٧. بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، للحافظ أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك بن القطان الفاسي(ت٦٢٨)، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، ط. الأولى، ١٤١٨ه-١٩٩٧م، دار طيبة.

٢٨. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعيان، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي(ت٧٤٨)، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، ط. الأولى، ١٤١١ه- ١٩٩١م، دار الكتاب العربي، بيروت.

٢٩. تاريخ الأمم والملوك، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري(ت٣١٠)، ط. الأولى، ١٤٠٧ه-١٩٨٧م، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٠. التاريخ الكبير، للإمام أبي عبد الله إسماعيل بن إبراهيم البخاري(ت٢٥٦)، الناشر: مكتبة الفاروق.

٣١. تاريخ المدينة المنورة، أبو زيد عمر بن شبه النميري البصري(ت٢٦٢)، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، تم طبعه ونشره على نفقة السيد حبيب محمود أحمد.

٣٢. تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت أبي بكر الخطيب البغدادي(ت٤٦٣)، تحقيق: بشار عواد معروف، ط. الأولى، ١٤٢٢ه- ٢٠٠١م، دار الغرب الإسلامي.

٣٣. تاريخ مدينة دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسين بن هبة الله بن عبد الله الشافعي المعروف بابن عساكر(ت٥٧١)، تحقيق: أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، ط. الأولى، ١٤١٥ه-١٩٩٥م، دار الفكر.

٣٤. تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، للحافظ أحمد بن عبد الرحيم أبي زرعة العراقي(ت٨٢٦)، تحقيق: عبد الله نوارة، ط. الأولى، ١٤١٩ه- ١٩٩٩م، مكتبة الرشد.

٣٥. التحقيق في أحاديث الخلاف، للإمام جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي(ت٥٩٧)، تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني، ط. الأولى، ١٤١٥ه- ١٩٩٤م، دار الكتب العلمية.

٣٦. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(ت٩١١)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، ط. الأولى، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م، دار العاصمة.

٣٧. ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، القاضي عياض بن موسى بن عياض السبتي(ت٥٤٤)، تحقيق: مجموعة من المحققين، ط.الثانية، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية.

٣٨. تفسير القرآن العظيم مسنداً عن رسول اللهﷺ والصحابة والتابعين، الإمام الحافظ عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧)، تحقيق: أسعد محمد الطيب، ط. الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الرياض.

٣٩. تقريب التهذيب، للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(ت٨٥٢)، تحقيق: محمد عوامة، ط. الثامنة، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م، دار اليسر، دار المنهاج.

٤٠. تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، ، للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(ت٨٥٢)، تحقيق: حسن بن عباس بن قطب، ط. الأولى، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م، مؤسسة قرطبة.

٤١. تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم، للإمام أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت أبي بكر الخطيب البغدادي، تحقيق: سكينة الشهابي، ط. الأولى، ١٩٨٥م، دار طلاس.

٤٢. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي(ت٤٦٣)، تحقيق: أسامة بن إبراهيم، ط. الرابعة، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م، مكتبة الفاروق.

٤٣. تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، للحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد عبد الهادي المقدسي(ت٧٤٤)، تحقيق: سامي بن عبد الله بن جاد الله، عبد العزيز بن ناصر الخباني، ط. الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، أضواء السلف.

٤٤. تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول اللهﷺ من الأخبار، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري(ت٣١٠)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني.

٤٥. تهذيب التهذيب، للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر شهاب الدين العسقلاني (ت٨٥٢)، تحقيق: إبراهيم الزيبق، عادل مرشد، ط. الأولى،١٤٣٢هـ- ٢٠١١م، مؤسسة الرسالة.

٤٦. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي (٧٤٢)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ط. الأولى، ١٤١٣ه-١٩٩٢م، مؤسسة الرسالة.
٤٧. تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهري الهروي(ت٣٧٠)، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط. الأولى، ٢٠٠١م، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٤٨. الثقات، للإمام الحافظ محمد بن حبان بن أحمد بن أبي حاتم التميمي البستي (ت٣٥٤)، مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، تحت مراقبة: د. محمد عبد المعيد خان، ط.الأولى، ١٣٩٣ه- ١٩٧٣م.
٤٩. الجامع الكبير، للإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي(ت٢٧٩)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط. الأولى، ١٤٣٠ه-٢٠٠٩م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٥٠. الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي(ت٣٢٧)، ط. الأولى، ١٣٧٢ه-١٩٥٢م، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن الهند.
٥١. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(ت٩١١)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. الأولى، ١٣٨٧ه- ١٩٦٧م.
٥٢. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني(ت٤٣٠)، ط. الأولى، ١٤٠٩ه- ١٩٨٨م، دار الكتب العلمية.
٥٣. خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل، محمد بن إسماعيل البخاري(ت٢٥٦)،ط. الثالثة، ١٤١١ه- ١٩٩٠م، مؤسسة الرسالة.
٥٤. دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي(ت٤٥٨)، تحقيق: د. عبد المعطي قلعه جي، ط. الثالثة،١٤٢٩ه-٢٠٠٨م، دار الكتب العلمية، بيروت.
٥٥. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون(ت٧٩٩)، تحقيق:د. محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث.
٥٦. الرسالة، للأمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي(ت٢٠٤)، تحقيق: أحمد شاكر، ط. الأولى، ١٣٥٨ه-١٩٤٠م، مكتبة الحلبي.
٥٧. السنن ، للحافظ أبي عبد الله محمد بن بهرام الدارمي(ت٢٥٥)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، ط. الأولى، ١٤٢١ه- ٢٠٠٠م، دار المغني.
٥٨. السنن الصغير، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي(ت٤٥٨)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، ط. الأولى، ١٤١٠ه-١٩٨٩م، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي- باكستان.
٥٩. السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي(ت٤٥٨)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط.الثالثة، ١٤٢٤ه-٢٠٠٣م، دار الكتب العلمية، بيروت.

٦٠. السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي(ت٣٠٣)، ط. الأولى، ١٤٢١ه-٢٠٠١م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٦١. سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي(ت٩١١)، وحاشية الإمام السندي (ت١١٣٨)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث الإسلامي، ط. السابعة، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م، دار المعرفة.
٦٢. السنن، الإمام الحافظ سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني المكي(ت٢٢٧)، تحقيق: الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، ط. الأولى، ١٤٠٥ه، دار الكتب العلمية.
٦٣. السنن، الحافظ الكبير علي بن عمر الدار قطني(ت٣٨٥)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط. الأولى،١٤٢٤ه- ٢٠٠٤م، مؤسسة الرسالة.
٦٤. السنن، لأبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (ت٢٧٥)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط. الأولى، ١٤٣٠ه-٢٠٠٩م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٦٥. السنن، لأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني(٢٧٣)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط. الأولى، ١٤٣٠ه-٢٠٠٩م، مؤسسة الرسالة.
٦٦. سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود سليمان بن الأشعث السجستاني في معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم(ت٣٦٠)، تحقيق: د. عبد العليم عبد العظيم البستوي، ط. الأولى، ١٤١٨ه- ١٩٩٧م، مكتبة دار الاستقامة، مؤسسة الريان.
٦٧. سؤالات السلمي للدار قطني، لأبي عبد الرحمن محمد بن الحسين السلمي(ت٤١٢)، تحقيق: فريق من الباحثين، بإشراف:د. سعد بن عبد الله الحميد، د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، ط. الأولى، ١٤٢٧ه.
٦٨. سير أعلام النبلاء، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي(ت٧٤٨)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط.الحادية عشرة، ١٤٢٢ه-٢٠٠١م، مؤسسة الرسالة.
٦٩. شرح السنة، الحسين بن مسعود البغوي (٥١٦)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط. الثانية، ١٤٠٣ه- ١٩٨٣م، المكتب الإسلامي.
٧٠. شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، شرف الدين الحسين محمد بن عبد الله الطيبي(ت٧٤٣)، تحقيق: محمد علي سمك، ط. الأولى، ١٤٢٢ه-٢٠٠١، دار الكتب العلمية، بيروت.
٧١. شرح سنن ابن ماجه، لعلاء الدين مغلطاي(ت٧٦٢)، تحقيق: كامل عويضة، ط. الأولى ١٤١٩ه- ١٩٩٩م، دار نزار مصطفى الباز.
٧٢. شرح مشكل الآثار، للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي(ت٣٢١)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط. الأولى، ١٤١٥ه- ١٩٩٤م، مؤسسة الرسالة.

٧٣. شرح معاني الآثار، للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي(ت٣٢١)، تحقيق: محمد زهري النجار، محمد سيد جاد الحق، ط. الأولى، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م، عالم الكتب.

٧٤. الشمائل المحمدية والخصائل المصطفوية، لأبي عيسى بن محمد بن عيسى بن سورة الترمذي(ت٢٧٩)، تحقيق: سيد بن عباس الجليمي، ط. الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م، المكتبة التجارية.

٧٥. صحيح ابن خزيمة، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري(ت٣١١)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، ط. الأولى، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م، المكتب الإسلامي.

٧٦. صحيح البخاري، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري(ت٢٥٦)، ط. الأولى، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠، مؤسسة الرسالة.

٧٧. صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري(ت٢٦١)، ط. الأولى، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م، مؤسسة الرسالة.

٧٨. الضعفاء، للحافظ أبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي(ت٣٢٢)، تحقيق: د. مازن بن محمد السرساوي، ط.الأولى، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م، دار ابن عباس.

٧٩. طبقات الشافعية الكبرى، لأبي نصر عبد الوهاب السبكي(ت٧٧١)، تحقيق: محمود محمد الطناحي، عبد الفتاح محمد الحلو، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م، دار هجر.

٨٠. طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة (ت٨٥١)، اعتنى به: عبد العليم خان، ط. الأولى، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م، عالم الكتب.

٨١. الطبقات الكبير، لمحمد بن سعد بن منيع الزهري(ت٢٣٠)، تحقيق: د. علي محمد عمر، ط. الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٨٢. طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب محمد بن أحمد بن تميم القيرواني(ت٣٣٣)، تحقيق: علي الشابي، ونعيم اليافي، ط. الأولى، ١٩٦٨م، الدار التونسية للنشر.

٨٣. الطهور، أبو عبيد القاسم بن سلاَّم الهروي(ت٢٢٤)، تحقيق: مشهور حسن سلمان، ط. الأولى، ١٤١٤هـ١٩٩٤م، مكتبة الصحابة.

٨٤. العزلة، للإمام أبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي (ت٣٨٨)، تحقيق: ياسين محمد السواس، ط. الثانية، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م، دار ابن كثير.

٨٥. العلل الكبير- ترتيب أبو طالب القاضي- للإمام أبي عيسى الترمذي(ت٢٧٩)، تحقيق: السيد صبحي السامرائي، السيد أبو المعاطي النوري، محمود محمد خليل الصعيدي، ط. الأولى، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية.

٨٦. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدار قطني البغدادي (ت٣٨٥)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، ط. الأولى، ١٤١٢ه- ١٩٩١م، دار طيبة.

٨٧. العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد بن حنبل(ت٢٤١)، (رواية المروذي وغيره)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، ط. الأولى، ١٤٠٨ه- ١٩٨٨م، دار السلفية، بومباي- الهند.

٨٨. العلل، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي(ت٣٢٧)، تحقيق: فريق من الباحثين، بإشراف:د. سعد بن عبد الله الحميد، د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، ط. الأولى، ١٤٢٧ه- ٢٠٠٦م.

٨٩. عون المعبود شرح سنن أبي داود- مع شرح الحافظ شمس الدين ابن قيم الجوزية- ، للإمام أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي(ت١٣٢٩)، ط. الأولى، ١٤١٠ه- ١٩٩٠م، دار الكتب العلمية.

٩٠. غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم الهروي(ت٢٢٤)، تحقيق: د. حسين محمد محمد شرف، ط. الاولى، ١٤٠٤ه-١٩٨٤م، مجمع اللغة العربية، القاهرة.

٩١. غريب الحديث، للإمام أبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي (ت٣٨٨)، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي، ط.الأولى، ١٤٠٢ه١٩٨٢م، جامعة أم القرى(معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي)

٩٢. الفائق في غريب الحديث، جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨)، تحقيق: (علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم) دار الفكر، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٩٣. فتح الباري شرح صحيح البخاري، للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(ت٨٥٢)، تحقيق: خليل مأمون شيحا، ط. الأولى، ١٤٢٦ه- ٢٠٠٥م، دار المعرفة، بيروت.

٩٤. فوائد ابن أخي ميمي الدقاق، محمد بن عبد الله البغدادي(ت٣٩٠)، تحقيق: نبيل سعد الدين حرار، ط. الأولى، ١٤٢٦ه-٢٠٠٥م، أضواء السلف.

٩٥. الفوائد، للحافظ أبي قاسم تمام بن محمد الرازي(ت٤١٤)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط. الثالثة، ١٤١٨ه- ١٩٩٧م، مكتبة الرشد.

٩٦. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي(ت٧٤٨)، تحقيق: محمد عوامة، ط.الأولى، ١٤١٣ه- ١٩٩٢م، دار القبلة، مؤسسة علوم القرآن، جدة.

٩٧. الكامل في ضعفاء الرجال، للحافظ أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني(ت٣٦٥)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، وشارك في تحقيقه: أ.د. عبد الفتاح أبو سنة، ط. الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م، دار الكتب العلمية، بيروت.

٩٨. كتاب الضعفاء والمتروكين، للإمام جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي(ت٥٩٧)، تحقيق: أبو الفداء عبد الله القاضي، ط. الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م، دار الكتب العلمية.

٩٩. كشف المشكل من حديث الصحيحين، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي(ت٥٩٧)، تحقيق: علي حسين البواب، ط. الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، دار الوطن.

١٠٠. الكفاية في معرفة أصول الرواية، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي(ت٤٦٣)، تحقيق: أبي إسحاق إبراهيم بن مصطفى الدمياطي، مكتبة ابن عباس.

١٠١. الكنى والأسماء، لأبي بشر الدولابي(ت٣١٠)، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، ط. الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، دار ابن حزم.

١٠٢. الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، لأبي البركات محمد بن أحمد المعروف بابن الكيال(ت٩٣٩)، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، ط. الثانية، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م، المكتبة الأمدادية، مكة المكرمة.

١٠٣. اللباب في تهذيب الأنساب، عز الدين ابن الأثير الجزري(ت٦٣٠)، ط. الأولى، ١٤٠٠هـ- ١٩٥٠م، دار صادر، بيروت.

١٠٤. لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين ابن منظور (ت٧١١)، ط. الثالثة، ١٤١٤هـ، دار صادر.

١٠٥. مجلة إسلامية المعرفة، رئيس التحرير: طه جابر العلواني، السنة التاسعة، العدد ٣٩، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

١٠٦. المحلى بالآثار، لابن حزم الأندلسي(ت٤٥٦)، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، ط. الأولى، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٠٧. مختصر الأحكام(مستخرج الطوسي على جامع الترمذي)، للحافظ أبي علي حسن بن علي الطوسي(ت٣١٢)، تحقيق: أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي، ط. الأولى، ١٤١٥هـ، مكتبة الغرباء الأثرية.

١٠٨. المخزون في علم الحديث، لأبي الفتح الأزدي(ت٣٧٤)، تحقيق: محمد إقبال محمد إسحاق السلفي،ط. الأولى، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م، الدار العلمية، دلهي – الهند.

١٠٩. مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، لأبي محمد عبد الله اليافعي(ت٧٦٨)، تحقيق: خليل المنصور، ط.الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م، دار الكتب العلمية.
١١٠. المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥)، تحقيق: مقبل بن هادي الوادعي، ط. الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م، دار الحرمين للطباعة والنشر.
١١١. مسند الشهاب، للقاضي أبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعي(ت٤٥٤)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط. الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
١١٢. المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم، لأبي عوانة الإسفراييني (ت٣١٦)، تحقيق: د. أحمد بن حسن الحارثي، ط. الأولى، ١٤٣٥هـ- ٢٠١٤م، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
١١٣. المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني(ت٤٣٠)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، ط. الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م، دار الكتب العلمية.
١١٤. المسند، الإمام أحمد بن حنبل(ت٢٤١)، تحقيق مجموعة من المحققين، بإشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط. الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، مؤسسة الرسالة.
١١٥. المسند، لأبي داود الطيالسي سليمان بن داود بن الجارود(ت٢٠٤)، تحقيق: د. محمد عبد المحسن التركي، ط. الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، دار هجر.
١١٦. المسند، لأبي يعلى الموصلي أحمد بن علي بن المثنى التميمي(ت٣٠٧)، تحقيق: حسين سليم أسد، ط. الثانية، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م، دار المأمون للتراث.
١١٧. المسند، للإمام الحافظ أبي بكر محمد بن هارون الروياني(ت٣٠٧)، ضبطه وعلق عليه: أيمن علي أبو يماني، ط. الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م، مؤسسة قرطبة.
١١٨. المصنف، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت٢١١)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط.الثانية، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، المكتب الإسلامي.
١١٩. المصنف، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي(٢٣٥)، تحقيق: محمد عوامة، ط.الأولى، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، دار القبلة، ومؤسسة علوم القرآن.
١٢٠. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية،أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(ت٨٥٢)، تحقيق: مجموعة من المحققين، تنسيق: سعد بن ناصر الشثري، ط. الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، دار العاصمة، ودار الغيث.
١٢١. معالم السنن، للإمام أبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي (ت٣٨٨)، تحقيق: محمد راغب الطباخ، ط. الأولى، ١٣٥١هـ- ١٩٣٢م، المطبعة العلمية، حلب.

١٢٢. معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، لياقوت بن عبد الله الحموي(ت٦٢٦) ، تحقيق:د. إحسان عباس، ط. الأولى، ١٩٩٣م، دار الغرب الإسلامي.
١٢٣. المعجم الأوسط، ، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني(ت٣٦٠)، تحقيق: قسم التحقيق بدار الحرمين، ط. الأولى، ١٤١٥ه- ١٩٩٥م، دار الحرمين.
١٢٤. معجم البلدان، لياقوت بن عبد الله الحموي(ت٦٢٦) ، ١٣٩٧ه- ١٩٧٧م، ط. الأولى، دار صادر.
١٢٥. معجم الشيوخ، لابن عساكر(ت٥٧١)، تحقيق: د. وفاء تقي الدين، ط. الأولى، ١٤٢١ه- ٢٠٠٠م، دار البشائر.
١٢٦. معجم الصحابة، لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع(ت٣٥١)، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، ط. الأولى، ١٤١٨ه، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة.
١٢٧. المعجم الكبير، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني(ت٣٦٠)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط. الثانية، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة.
١٢٨. معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي(ت٣٩٥)، تحقيق: عبد السلام هارون، ١٣٩٩ه- ١٩٧٩م، دار الفكر.
١٢٩. معرفة السنن والآثار، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي(ت٤٥٨)، تحقيق:د. عبد المعطي أمين قلعجي، ط. الأولى، ١٤١١ه-١٩٩١م، جامعة الدراسات الإسلامية كراتشي- باكستان، دار قتيبة دمشق- بيروت، دار الوعى سورية- حلب، دار الوفاء المنصورة- القاهرة.
١٣٠. معرفة الصحابة، لأحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن مهران أبو نعيم الأصبهاني(ت٤٣٠)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، ط. الأولى، ١٤١١ه-١٩٩١م، دار الوطن للنشر.
١٣١. معرفة الصحابة، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن منده الأصبهاني(٣٩٥)، تحقيق:د. عامر حسن صبري، ط. الأولى، ١٤٢٦ه-٢٠٠٥م، مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة.
١٣٢. المعرفة والتاريخ، لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي(ت٢٧٧)، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، ط. الأولى، ١٤١٠ه، مكتبة الدار، المدينة المنورة.
١٣٣. المغني في الضعفاء، للإمام الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨)، تحقيق: نور الدين عتر، ط.الأولى، ١٣٩١ه-١٩٧١م، إدارة إحياء التراث العربي.
١٣٤. مقارنة المرويات، تأليف: د. إبراهيم بن عبد الله اللاحم، ط. الأولى، ١٤٣٣هـ- ٢٠١٢م، مؤسسة الريان.

١٣٥. مقاييس نقد متون السنة، تأليف: د. مسفر غرم الله الدميني، ط. الأولى، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م،
١٣٦. المنار المنيف في الصحيح والضعيف، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الحنبلي المعروف بابن قيم الجوزية(ت٧٥١)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط. الأولى، ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م، مكتب المطبوعات الإسلامية.
١٣٧. المنتخب من مسند عبد بن حميد، تحقيق: أبي عبد الله مصطفى العدوي، ط. الثانية، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، دار بلنسية.
١٣٨. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي(ت٥٩٧)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، راجعه وصححه نعيم زرزور، ط. الثانية، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م، دار الكتب العلمية.
١٣٩. المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ، للحافظ أبي محمد عبد الله بن الجارود(ت٣٠٧)، فهرسه وعلق عليه: عبد الله عمر البارودي، ط. الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
١٤٠. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، الإمام محي الدين النووي(ت٦٧٦)، تحقيق: الشيخ خليل مأمون شيحا، ط.الثامنة عشر، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م، دار المعرفة.
١٤١. منهج النقد عند المحدثين، تأليف: د. محمد مصطفى الأعظمي، ط. الأولى،١٤١٠هـ- ١٩٩٠م، مكتبة الكوثر.
١٤٢. منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي، تأليف: د. صلاح الدين بن أحمد الأدلبي، ط. الأولى، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م، دار الآفاق الجديدة.
١٤٣. المؤتلف والمختلف(الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط والضبط)، لأبي الفضل محمد بن طاهر المعروف بابن القيسراني(ت٥٠٧)، تقديم وفهرسة: كمال يوسف الحوت، ط. الأولى، ١٤١١هـ-١٩٩١م، دار الكتب العلمية.
١٤٤. الموطأ، للإمام مالك بن أنس(ت١٧٩)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، ط. الأولى، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان، الإمارات العربية المتحدة.
١٤٥. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي(ت٧٤٨)، تحقيق: علي البيجاوي، ط. الأولى، ١٣٨٢هـ- ١٩٦٣هـ، دار المعرفة، بيروت.
١٤٦. نصب الراية لأحاديث الهداية، للحافظ أبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي(ت٧٦٢)، تحقيق: إدارة المجلس العلمي، محمد عوامة، ط. الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، دار الريان، بيروت، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة.

١٤٧. النفح الشذي في شرح جامع الترمذي، لأبي الفتح محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمري (ت٧٣٤)، تحقيق: د. أحمد معبد عبد الكريم، ط. الأولى، ١٤٠٩ه، دار العاصمة.

١٤٨. نقد المتن الحديثي وأثره في الحكم على الرواة عند علماء الجرح والتعديل، تأليف: د. خالد بن منصور الدريس، ط. الأولى، ١٤٢٨ه، دار المحدث.

١٤٩. نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، علاء الدين علي رضا، ط. الأولى، ١٩٨٨م، دار الحديث، القاهرة.

١٥٠. النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير الجزري(ت٦٠٦)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، ط. الأولى، ١٣٨٣ه- ١٩٦٣م، المكتبة الإسلامية.

١٥١. الوافي بالوفيات، خليل الصفدي(ت٧٦٤)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى، ط. الأولى،١٤٢٠ه- ٢٠٠٠م، دار إحياء التراث العربي.

١٥٢. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان(ت٦٨١)، تحقيق: د. إحسان عباس، ط. الأولى، ١٣٩٨ه- ١٩٧٨م،دار صادر،بيروت.

١٥٣. يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي(ت٤٢٩)، تحقيق: مفيد محمد قمحية، ط. الأولى، ١٤٠٣ه-١٩٨٣م، دار الكتب العلمية.

❁❁❁

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٣
أهمية الموضوع وأسباب اختياره	٤
أهداف البحث	٤
الدراسات السابقة	٥
حدود البحث	٦
منهج البحث	٦
تقسيمات البحث	٨
الشكر والتقدير	٩
التمهيد	١٠
المبحث الأول: ترجمة مختصرة للإمام أبي سليمان الخطابي.	١١
المطلب الأول: سيرته الشخصية.	١٢
اسمه ونسبه وكنيته	١٢
مولده ونشأته	١٣
عزلته	١٤
وفاته	١٥
المطلب الثاني: سيرته العلمية.	١٦
طلبه للعلم ورحلاته	١٦
شيوخه وتلاميذه	١٧
آثاره العلمية ومؤلفاته	١٨
ثناء العلماء عليه	٢٠
المبحث الثاني: المنهج الحديثي للإمام الخطابي باختصار.	٢٢
المبحث الثالث: جهود المحدِّثين في نقد المتن	٢٥
المطلب الأول: تعريف نقد المتن.	٢٦
المطلب الثاني: المحدثون ونقد المتن.	٢٩
المطلب الثالث: العقل ودوره في النقد	٣٣
المطلب الرابع: معايير نقد المتن	٣٥

الموضوع	الصفحة
الدراسة التطبيقية: معايير نقد المتن عند الإمام الخطابي وأمثلتها	٣٧
بين يدي الدراسة	٣٨
الفصل الأول: مناقضة المروي للقرآن الكريم	٣٩
حديث: لا تأكلوا الأنكليس	٤٠
الفصل الثاني: مناقضة المروي لصحيح السنة.	٤٤
حديث: نهاني أن أصلي في المقبرة	٤٥
حديث: إذا قضى الإمام الصلاة وقعد	٥١
الفصل الثالث: مناقضة المروي للأصول والقواعد.	٥٨
حديث: لها الصداق بما استحللت من فرجها	٥٩
حديث: أنه استفتى ابن عباس رضي الله عنهما في مملوك كانت تحته مملوكة	٦٧
الفصل الرابع: اضطراب الحديث واختلافه.	٧١
حديث: اليد العليا خير من اليد السفلى	٧٢
حديث: كل غلام رهين بعقيقته	٨٨
حديث: أن النبي ﷺ نهى أن يتوضأ بفضلها	٩٩
الفصل الخامس: مناقضة المروي للتأريخ.	١٠٦
حديث: خرجنا مع رسول الله ﷺ حتى جئنا امرأة من الأنصار	١٠٧
الفصل السادس: مناقضة المروي لقواعد اللغة العربية.	١١٥
حديث: رأيت رسول الله ﷺ	١١٦
حديث سمرة بن جندب في صلاة الكسوف	١٢٤
رابعاً: الخاتمة.	١٢٩
خامساً: الفهارس الفنية المساعدة.	١٣٢
فهرس الآيات القرآنية	١٣٣
فهرس الأحاديث النبوية	١٣٤
فهرس الأعلام المترجم لهم.	١٣٥
فهرس الغريب والأماكن	١٤٠
فهرس المصادر والمراجع	١٤١
فهرس الموضوعات.	١٥٤

❁❁❁